المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص

٢٥ عامًا من التقدم بلا حدود

التقرير السنوي 2024

التقدم بلا حدود

على مدار السنوات الخمس والعشرين الماضية، كانت المؤسسة في طليعة الجهود الرامية إلى تنمية القطاع الخاص في جميع دولنا الأعضاء، وتمكين المجتمعات، وإحداث تأثير اقتصادي واجتماعي دائم.

المهندس هاني سالم سنبل
الرئيس التنفيذي بالإنابة
المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص

المحتويات

خطاب الرئيس 5

خطاب الرئيس التنفيذي بالإنابة 6

الفصل الأول

نبذة عن المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص 8

الفصل الثاني

25 عامًا من العمل: الاحتفال باليوبيل الفضي للمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص 12

المؤسسة في صور: 25 عامًا من الخدمات 48

الفصل الثالث

المؤسسة في أرقام 50

لمحة عن أنشطة عام 2024 52

موجز لإنجازات عام 2024 54

معالم بارزة منذ تأسيس المؤسسة 58

الفصل الرابع

عملياتنا، وأنشطتنا، وأداؤنا: معالم بارزة في عام 2024 60

أول خط تمويل للمؤسسة في جمهورية بنين 62

تعزيز التمويل والشمول المالي الإسلامي في كازاخستان 63

دعم مشاريع البنية التحتية التحويلية في تركيا 64

تعزيز التمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية لمؤسسات القطاع الخاص في مصر 65

الدور الرائد للمؤسسة في تمويل عمليات الموانئ في بنغلاديش 66

دعم قطاع التصنيع في الأردن 67

تعزيز الاستدامة المالية والتقدم الاجتماعي من خلال شركة بداية للتمويل 68

الفصل الخامس

أوجه التآزر والشراكات 70

تعزيز الشراكات من أجل تمكين الأعمال وتعزيز آفاق المستقبل 72

شراكات المؤسسة خلال عام 2024 73

الجوائز والتقديرات منذ تأسيس المؤسسة 76

الفصل السادس

الفعالية الانمائية 78

إنجازات عام 2024 80

نتائج الدراسة الاستقصائية للفعالية الإنمائية لعام 2024 83

الفصل السابع

حوكمة المؤسسة 84

الفصل الثامن

ممارساتنا 92

الفصل التاسع

الملاحق 98

الاعتمادات والمدفوعات منذ تأسيس المؤسسة 100

المعالم المالية البارزة 101

القوائم المالية وتقرير مراجع الحسابات المستقل 103

الهيئة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية 198

تمول المؤسسة المشاريع الرامية إلى إيجاد التنافسية والريادة وفرص العمل وإمكانات التصدير. كما تعبئ المؤسسة موارد إضافية لفائدة المشاريع، وتحفز تطور قطاع المالية الإسلامية، وتجلب شركاء التمويل، وتقدم خدمات استشارية للحكومات والقطاع الخاص حول إنشاء وتطوير وتحديث المنشآت الخاصة والأسواق المالية، حيث تركز المؤسسة خدماتها الاستشارية حول أفضل الممارسات وتعزيز اقتصاد السوق.

خطاب الرئيس

من رئيس مجلس الإدارة
إلى رئيس الجمعية
العمومية

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس الجمعية العمومية للمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص،

معالي الرئيس،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

وفقا لاتفاقية تأسيس المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص ونظامها الداخلي، يسرّني، بالنيابة عن مجلس إدارة المؤسسة، أن أقدّم إلى الجمعية العمومية الموقّرة التقرير السنوي الخامس والعشرين للمؤسسة للعام المالي 2024.

يتضمن هذا التقرير عرضا شاملا لأنشطة المؤسسة خلال عام 2024، بما في ذلك تدخلاتها في مجال الأعمال، وتأثيرها الإنمائيّ، وأدائها المالي. وستواصل المؤسسة بذل أقصى جهودها لتحقيق تطلعات مساهميها.

وتفضلوا، معالي الرئيس، بقبول أسمى عبارات التقدير والاحترام.

د. محمد سليمان الجاسر
رئيس مجلس الإدارة،
المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص

خطاب الرئيس التنفيذي بالإنابة

بينما نحتفل بمرور خمسة وعشرين عاماً على تأسيس المؤسسة، ندرك أن رحلتنا الإنمائية مازالت مستمرة، وهي تدفعنا إلى تبني الابتكار والتكيف مع التحديات وتجاوز الحدود لخلق آثار إنمائية أكبر.

بسم الله الرحمن الرحيم

السادة المساهمون الكرام،

الاحتفال بمرور 25 عامًا من التأثير الإنمائي: محطة بارزة في رحلتنا

بكل فخر وامتنان أقدم التقرير السنوي لعام 2024، وهو إصدار خاص بمناسبة اليوبيل الفضي للمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص. على مدار السنوات الخمس والعشرين الماضية، كانت المؤسسة في طليعة الجهود الرامية إلى تنمية القطاع الخاص في جميع دولنا الأعضاء، وتمكين المجتمعات، وإحداث تأثير اقتصادي واجتماعي دائم. إن إنجازاتنا ومبادراتنا خلال هذه السنوات هي شهادة على مرونتنا وإبداعنا والتزامنا الجماعي.

خمسة وعشرون عاما من التميز

منذ تأسيسها في عام 1999، لعبت المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص دورا محوريا في تعزيز التقدم، وتمكين الشركات من الازدهار، ودعم ريادة الأعمال، وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام. وقد أثرت استثماراتنا المتنوعة بشكل ملموس على حياة الأفراد ، من خلال تمويل المشاريع التحويلية، وتيسير الشراكات، وبناء القدرات. لم تكن هذه الرحلة خالية من التحديات، فقد واجهت المؤسسة تحولات اقتصادية وتحديات بيئية واضطرابات تكنولوجية عالمية. غير ان عزيمتنا وإصرارنا مكنا المؤسسة من تجاوز هذه التحديات، مما جعلها أكثر قوة وتركيزاً على تحقيق رسالتها وأهدافها.

الانتقال نحو التحول

يمثل عام 2024 محطة مفصلية في مسيرة المؤسسة، حيث يشكل تتويجا ناجحا للمرحلة الانتقالية التي أعادت تشكيل استراتيجياتنا وعملياتنا، مما جعلنا أكثر استجابة وفعالية في عالم سريع التطور. وبفضل التخطيط المحكم والتنفيذ الدقيق، عززنا أسسنا، وصقلنا رؤيتنا، ورفعنا قدراتنا على تحقيق أثر إنمائي مستدام.

ومع انتهاء المرحلة الانتقالية، نبدأ مرحلة جديدة من التحول، نرسخ فيها دعائم المستقبل ونحدد أولوياتنا الاستراتيجية، والتي تشمل:

- توظيف التكنولوجيا الرقمية لتحسين تقديم الخدمات وتعزيز الكفاءة التشغيلية.
- إدماج الاستدامة بشكل أعمق في جميع برامجنا ومبادراتنا.
- تعزيز الشراكات لتوسيع نطاق تدخلاتنا وتعظيم أثرها الإنمائي.

هذه المرحلة لا تقتصر على التغيير فحسب، بل تهدف إلى ترسيخ مكانة المؤسسة كقائد في تقديم حلول مبتكرة ومرنة ومستدامة تلبي تطلعات دولنا الأعضاء.

تحية امتنان لمساهمينا

أن الإنجازات التي حققتها المؤسسة لم تكن ممكنة لولا الدعم الراسخ من المساهمين والشركاء ومجلس الإدارة. لقد كان التزامكم المستمر بمهمتنا عاملا حاسما في مواجهة التحديات واغتنام الفرص. إن ثقتكم وتوجيهاتكم وتعاونكم ستظل ركيزة أساسية لمسيرتنا نحو مزيد من الإنجازات والنجاحات في المستقبل.

كما أتقدم بجزيل الشكر لفريق المؤسسة من الكفاءات المتميزة، الذي أسهم شغفهم وتفانيهم في تحقيق النجاحات والإنجازات على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية. وأخص بالشكر جميع المهنيين الاستثنائيين الذين تركوا بصمتهم في رحلتنا منذ التأسيس.

كما نعرب عن تقديرنا لأعضاء مجلس الإدارة الحاليين والسابقين، الذين لعبت قيادتهم ورؤاهم الاستراتيجية دوراً محوريا في توجيه المؤسسة نحو التقدم. كما نشكر الدول الأعضاء، بما في ذلك الدول المنضمة حديثا، على ثقتها وشراكتها التي مكنتنا من توسيع نطاق تدخلاتنا وتعزيز أثرنا الإنمائي. إن هذا التكاتف الجماعي سيضمن استمرار المؤسسة كشريك موثوق به في مسيرة التحول والنمو المستدام.

نظرة إلى المستقبل

بينما نحتفل بمرور خمسة وعشرين عاماً على تأسيس المؤسسة، ندرك أن رحلتنا الإنمائية مازالت مستمرة، وهي تدفعنا إلى تبني الابتكار والتكيف مع التحديات وتجاوز الحدود لخلق آثار إنمائية أكبر. المرحلة القادمة ستكون فرصة للاستفادة من منجزاتنا السابقة، مع التطلع إلى تحقيق إنجازات ونجاحات أكبر.

وبتكاتفنا، سنواصل تحويل التحديات إلى فرص، ودعم الشركات والمجتمعات لتمكينها من تحقيق إمكاناتها الكاملة والمساهمة في التنمية المستدامة.

شكرا لكم على كونكم جزءًا لا يتجزأ من رحلتنا التي استمرت 25 عامًا. ونتطلع معا إلى تحقيق إنجازات أعظم في السنوات القادمة.

مع خالص التقدير والاحترام،

المهندس هاني سالم سنبل
الرئيس التنفيذي بالإنابة
المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص

منذ تأسيسها في عام 1999، لعبت المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص دورا محوريا في تعزيز التقدم، وتمكين الشركات من الازدهار، ودعم ريادة الأعمال، وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام.

الفصل الأول

نبذة عن المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص

نبذة عن المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص

المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص ("المؤسسة") منظمة مالية متعددة الأطراف تابعة للبنك الإسلامي للتنمية ("البنك"). ويتطرق القسم الأول من التقرير لسياق وأهداف تدخلات المؤسسة.

يبلغ رأسمال المؤسسة المصرح به 4 مليارات دولار أمريكي، منها رأسمال متاح للإكتتاب بقيمة 2 مليار دولار أمريكي. يتشكل هيكل المساهمين في المؤسسة من البنك الإسلامي للتنمية، و56 بلدا عضوا، وخمس مؤسسات مالية عامة. وقد أنشأت المؤسسة من قبل مجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية خلال اجتماعه السنوي الرابع والعشرين في جدة في رجب 1420هـ (نوفمبر 1999). ويقع مقرها الرئيسي في مدينة جدة – المملكة العربية السعودية.

تتبنى المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص منذ تأسيسها في نوفمبر 1999 لعب دورًا رياديًا ومؤثرًا في تعزيز النمو الشامل والمستدام من خلال تركيزها على تطوير القطاع الخاص. وتتمثل مهمة المؤسسة في استكمال الدور الذي يلعبه البنك الإسلامي للتنمية من خلال تطوير وتعزيز القطاع الخاص كوسيلة لتعزيز النمو والازدهار الاقتصادي، مع اعتماد رؤية تمكن المؤسسة من بلوغ مركز ريادي بصفتها مؤسسة مالية إسلامية متعددة الأطراف.

وباعتبارها ذراع القطاع الخاص لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية، تسعى المؤسسة إلى تحقيق أهدافها مع الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية، وتشمل هذه الأهداف 1) تحديد الفرص والمبادرات في القطاع الخاص التي يمكانها أن تُمثل محركات فعّالة للنمو 2) تقديم مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المالية لتنمية القطاع الخاص، 3) تعبئة موارد إضافية للقطاع الخاص في الدول الأعضاء، و 4) تشجيع تنمية الأسواق المالية وأسواق رأس المال الإسلامية.

مهمتنا

استكمال الدور الذي يلعبه البنك الإسلامي للتنمية من خلال تطوير وتعزيز القطاع الخاص كوسيلة لتعزيز النمو والازدهار الاقتصادي.

رؤيتنا

بلوغ مركز ريادي بصفتنا مؤسسة مالية إسلامية متعددة الأطراف تهدف إلى تنمية القطاع الخاص.

النطاق الجغرافي لعملياتنا

مقر المؤسسة
جدة، المملكة العربية السعودية

المكتب الإقليمي
كوالالمبور، ماليزيا
ألماتي، كازاخستان
داكار، السنغال | الرباط، المغرب

تغطي عملياتنا المناطق التالية لأكثر من 20 سنة حيث نقدّم خدمات مالية وندعم النمو في الأماكن الأشد احتياجا وفي الأوقات الأكثر ملائمة.

1 أفغانستان
2 ألبانيا
3 الجزائر
4 أذربيجان
5 البحرين
6 بنغلاديش
7 بنين
8 بروناي
9 بوركينافاسو
10 الكاميرون
11 تشاد
12 جزر القمر
13 كوت ديفوار
14 جيبوتي
15 مصر
16 الغابون
17 غامبيا
18 غينيا
19 غينيا بيساو
20 إندونيسيا
21 إيران
22 العراق
23 الأردن
24 كازاخستان
25 الكويت
26 جمهورية قرغيزستان
27 لبنان
28 ليبيا
29 ماليزيا
30 المالديف
31 مالي
32 موريتانيا
33 المغرب
34 موزمبيق
35 النيجر
36 نيجيريا
37 سلطنة عمان
38 باكستان
39 فلسطين
40 قطر
41 المملكة العربية السعودية
42 السنغال
43 سيراليون
44 الصومال
45 السودان
46 سوريناام
47 سوريا
48 طاجكستان
49 توغو
50 تونس
51 تركيا
52 تركمانستان
53 الإمارات العربية المتحدة
54 أوغندا
55 أوزبكستان
56 اليمن

إخلاء المسؤولية: لا تجسّد الحدود أو أسماء الدول المستخدمة في هذا التقرير بالضرورة الموقف الرسمي للمؤسسة. وتستخدم الخرائط لأغراض توضيحية، ولا تعني التعبير عن أي رأي من المؤسسة فيما يتعلق بالوضع القانوني لأي بلد أو إقليم، أو فيما يتعلق بترسيم الحدود.

ونحن نحتفل بالذكرى 25 لتأسيس المؤسسة، نسترجع مراحل رحلتنا لنتذكر جهودنا التي ساهمت في تعزيز برامج التنمية في دولنا الأعضاء على مدى ربع قرن، ونعبر عن تقديرنا لأولئك الذين ساهموا في إنجازات المؤسسة.

الفصل الثاني

25 عامًا من العمل: الاحتفال باليوبيل الفضي للمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص

المؤسسة في الماضي والحاضر: (1999 مقابل 2024)

مع احتفال المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لتأسيسها، فإننا ننظر بفخر لمراحل هذه الرحلة الرائعة في دفع التنمية الاقتصادية، وتعزيز نمو القطاع الخاص، ودعم الحلول المستدامة في جميع دولنا الأعضاء. على مدار ربع القرن الماضي، حققت المؤسسة إنجازات بارزة، من حلول التمويل الرائدة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وتسهيل الاستثمارات عبر الحدود، ودعم مشاريع البنية التحتية الحيوية التي عززت بشكل جماعي المشهد الاقتصادي لدولنا الأعضاء. يسلط هذا القسم الضوء على الإنجازات الرئيسية التي حددت رحلتنا، على مظاهر المرونة والابتكار والتعاون التي تشكل مسارنا نحو مزيد من التقدم والازدهار.

أنشئت المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص في
نوفمبر
1999
بعد مرور 25 عامًا، بلغ رأسمال المؤسسة المصرح
4
مليار دولار أمريكي،
ويشمل هيكل مساهميها البنك الإسلامي للتنمية،
و56 دولة إسلامية،
و5 مؤسسات مالية عامة.

التقرير السنوي 2024

	1999	2024
رأس المال المصرح به	1.0 مليار دولار أمريكي	4.0 مليار دولار أمريكي
رأس المال المدفوع	263.4 مليون دولار أمريكي	1.59 مليار دولار أمريكي
العدد التراكمي للمشاريع	1 مشروع	575 مشروعًا
إجمالي الاعتمادات	100,000 دولار أمريكي	7.58 مليار دولار أمريكي
إجمالي المدفوعات	0 دولار أمريكي	5.04 مليار دولار أمريكي
الدول الأعضاء	25 دولة	56 دولة
عدد الموظفين	10 أشخاص	161 شخصًا

أهم الإنجازات
2024

عملية إصدار صكوك: في فبراير، عادت المؤسسة بنجاح إلى سوق الصكوك الدولية بعد انقطاع دام أربع سنوات، حيث أصدرت صكوك وكالة/مرابحة سلعية غير مضمونة بقيمة 500 مليون دولار أمريكي لمدة خمس سنوات.

أولى تعاملات المؤسسة مع المؤسسات المالية المحلية في بنين وتوغو: دفعت المؤسسة 29 مليون يورو للبنك الدولي للصناعة والتجارة في بنين، و20 مليون يورو لبنك كوريس في توغو، لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطاعات الأعمال الزراعية والنقل والصحة والتعليم.

تعزيز الوجود في شرق ووسط أفريقيا: اعتمدت المؤسسة أكثر من 46.6 مليون دولار أمريكي، وتشمل 30 مليون دولار أمريكي لبنك التنمية الأوغندي، و16.6 مليون دولار أمريكي لبنك سي سي اي في الكاميرون، لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة المحلية.

2023

أول عملية إصدار للصكوك بالعملة المحلية في كازاخستان: جمعت المؤسسة 2 مليار تنغي كازاخستاني من خلال صكوك مستحقة الدفع لمدة خمس سنوات، وهي اول عملية إصدار صكوك للمؤسسة بالتينغ الكازاخستاني، مما يؤكد على التزامها بتعزيز نمو التمويل الإسلامي في آسيا الوسطى.

تلتزم المؤسسة بتعزيز نمو التمويل الإسلامي في آسيا الوسطى.

2022

دعم التحول في مجال الطاقة في أوزبكستان: بالتعاون مع شركة ستون سيتي أينيرجي، شاركت المؤسسة في تمويل تطوير محطة طاقة تعمل بتوربينات الغاز ذات الدورة المركبة (CCGT) بقدرة 1,560 ميجاوات في منطقة سورخانداريا، بموجب نظام البناء والتملك والتشغيل ونقل الملكية (BOOT).

دعم النمو الصناعي في بنغلاديش: قدمت المؤسسة تسهيلات بقيمة 22.5 مليون يورو لشركة ابو الخير لمعالجة الشرائط المحدودة، وهي شركة تابعة لمجموعة أبو الخير. وقد سمح هذا التمويل للشركة بزيادة قدرتها الإنتاجية من 305,000 إلى 505,000 طن متري، مما عزز النمو الصناعي في بنغلاديش.

2021

تمويل طوارئ لضمان استمرارية الأعمال: استجابة لتفشي فيروس كورونا المستجد، خصصت المؤسسة تمويل طوارئ بقيمة 250 مليون دولار أمريكي، ويشمل خطوط تمويل بقيمة 200 مليون دولار أمريكي لدعم مرونة القطاع الخاص في القطاعات الحيوية مثل الأغذية الزراعية والطاقة في جميع الدول الأعضاء.

دعم صناعة الطيران: قدمت المؤسسة 50 مليون دولار أمريكي كممول رئيسي في تمويل مرابحة مشترك بقيمة 75 مليون دولار أمريكي لشركة ألافكو، وهي شركة تأجير طائرات مقرها الكويت. ساهم التمويل في دعم تعافي ألافكو ونموها مع اتعاش السفر الجوي العالمي، مما عزز أسطولها المكون من 79 طائرة و68 طائرة قيد الطلب.

2020

إصدار صكوك بارز في عام 2020: أكملت المؤسسة إصدار صكوك بقيمة 300 مليون دولار أمريكي لمدة 5 سنوات، وهو الأكبر منذ إنشائها، وحصلت على تصنيف A2 (مستقر) من قبل وكالة موديز وA (سلبي) من قبل وكالة فيتش للتصنيف الائتماني.

تعزيز دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة: انضمت المؤسسة إلى المنتدى المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة.

أول تسهيل ائتماني للمؤسسة في كوت ديفوار: وافقت المؤسسة على تسهيل ائتماني بقيمة 35 مليون يورو لبنك "نسيا" في كوت ديفوار، شكل أول عملية تسهيل ائتماني لها في البلاد. ويهدف التسهيل إلى دعم شركات القطاع الخاص المؤهلة في كوت ديفوار.

دعم التعافي المستدام: وقعت المؤسسة رسميا على بيان التحالف من أجل التعافي المستدام والشامل للقطاع الخاص، بالشراكة مع منظمات مثل البنك الأفريقي للتنمية، وبنك التنمية لغرب أفريقيا، ومؤسسة فين ديف كندا، ومؤسسة تمويل التنمية الأمريكية، ورابطة المؤسسات المالية الإنمائية الأوروبية، لتعزيز النمو الاقتصادي والتعافي الشامل والطويل الأجل.

وقعت المؤسسة رسميا على بيان التحالف من أجل التعافي المستدام.

2019

توسيع نطاق الاستثمار المؤثر: انضمت المؤسسة إلى الشبكة العالمية للاستثمار المؤثر، وهي شبكة غير ربحية رائدة تضم منظمات مخصصة لزيادة نطاق وفعالية الاستثمار المؤثر في جميع أنحاء العالم.

أول تدخل للمؤسسة في تركمانستان: وقعت المؤسسة اتفاقية خط تمويل بقيمة 10 ملايين دولار أمريكي مع بنك الدولة للشؤون الاقتصادية الخارجية في تركمانستان، من أجل دعم تنمية القطاع الخاص وتعزيز النمو الاقتصادي في البلاد.

تسهيل تاريخي لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في بنغلاديش: قدمت المؤسسة تسهيل مرابحة بقيمة 20 مليون دولار أمريكي لشركة لانكا بنغلا فاينانس المحدودة. وهو أول تسهيل بالعملات الأجنبية مخصص للشركات الصغيرة والمتوسطة من قبل مؤسسة مالية غير مصرفية في بنغلاديش.

2018

فتح آفاق جديدة للخدمات المصرفية الإسلامية في الدول الأعضاء: لعبت المؤسسة دورًا حاسمًا في تحويل بنك التوحيد إلى أول بنك إسلامي في طاجيكستان، مما مثل إنجازًا مهمًا للقطاع المالي في البلاد.

أول تمويل من المؤسسة لمجموعة مصرفية قابضة: قدمت المؤسسة خط تمويل بقيمة 45 مليون يورو لمجموعة أفريلاند فرست لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال نوافذها الإسلامية في الكاميرون وكوت ديفوار وغينيا - وهو أول تمويل من هذا القبيل يقدم لمجموعة مصرفية قابضة.

أول خط تمويل لمؤسسات مالية غير مصرفية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى: قدمت المؤسسة خط تمويل بقيمة 4 ملايين يورو لشركة فيديليس فاينانس بوركينا فاسو، شكلت أول عملية لصالح مؤسسة مالية غير مصرفية في المنطقة.

2017

تعزيز الطاقة المتجددة: وافقت المؤسسة على 75 مليون دولار أمريكي لدعم برنامج تعريفة التغذية الكهربائية في مصر، والذي يهدف إلى تطوير 4,300 ميجاوات من الطاقة الريحية والطاقة الشمسية. وقد عززت هذه المبادرة، بالتعاون مع مؤسسات التمويل الإنمائي العالمية، الأمن الطاقي في مصر، وحسنت كفاءة قطاع الطاقة، وقللت من الاعتماد على واردات الوقود الأحفوري.

انطلاقة جديدة: شكل استثمار المؤسسة في بنك أمانة في سريلانكا إطلاقا للخدمات المصرفية الإسلامية في دولة غير عضو، مما أكد قدرة المؤسسة على توسيع نطاق التمويل الإسلامي خارج الحدود التقليدية.

إدخال الخدمات المصرفية الإسلامية إلى أمريكا الجنوبية: ساعدت المؤسسة في تحويل بنك ترست بنك أمانة في سورينام إلى أول بنك إسلامي في المنطقة، حيث قدمت خدمة استشارية بشأن حوكمة الشريعة الإسلامية وتطوير المنتجات والأطر التشغيلية.

شراكة المؤسسة مع البنك الأخضر: أبرمت المؤسسة اتفاقية شراكة مع القرض الفلاحي للمغرب لتأسيس البنك الأخضر، وذلك بعد إصدار بنك المغرب تراخيص الخدمات المصرفية الإسلامية (التشاركية).

دعم التحول الطاقي في الأردن: تماشياً مع أهداف السياسة الوطنية للطاقة في الأردن، قدمت المؤسسة الدعم لتطوير الطاقة المتجددة من خلال تسهيل تمويلي بقيمة 30 مليون دولار أمريكي. وقد دعم التسهيل تطوير وبناء وتشغيل مشروع طاقة ريحية في شوبك، وهو مشروع طاقة مستقل بقوة 45 ميجاوات يقع بالقرب من بلدة شوبك، جنوب عمان، الأردن.

وافقت المؤسسة على
75 **مليون دولار أمريكي** لدعم
برنامج تعريفة التغذية الكهربائية
في مصر، والذي
يهدف إلى تطوير
4,300 **ميجاوات** من الطاقة
الريحية والطاقة الشمسية.

تم تنفيذ
برنامج بريف
في اليمن في البداية، وكان الهدف منه تعزيز قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة على الصمود في المناطق الهشة والمتأثرة بالصراعات.

2016

تعزيز القدرة التنافسية للمناطق الحرة: تم توقيع إطار تعاون لدعم سلطة المنطقة الحرة في نواديبو في موريتانيا في تبني أفضل الممارسات الدولية في التصميم التنظيمي وإدارة الموارد البشرية والتخطيط المالي والإدارة. وقد تم تحقيق ذلك من خلال برنامج توأمة مع سلطة المنطقة الاقتصادية الخاصة في العقبة في الأردن، وهو نموذج رائد في هذا المجال.

دعم قطاع الطاقة في مالي: وافقت المؤسسة على تسهيل تمويلي بقيمة 22.3 مليون دولار أمريكي لدعم تطوير محطة طاقة تعمل بوقود الزيت الثقيل في شمال غرب مالي، لمعالجة نقص الكهرباء في البلاد.

تعزيز البنية التحتية للرعاية الصحية: تم تمويل مشروع مستشفى مانيسا للتعليم والبحث في تركيا بالاشتراك مع المؤسسة، ويمثل علامة فارقة في التعاون بين القطاعين العام والخاص. وقد قادت هذه المبادرة مجموعة واي دي أي (YDA)، وهي مجموعة بارزة في مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تركيا، بالشراكة مع وزارة الصحة.

التمويل الإسلامي الرائد في تونس: في عام 2015، استثمرت المؤسسة 45 مليون دينار تونسي (22.5 مليون دولار أمريكي) لتحويل شركة الوفاق للتأجير التمويلي إلى بنك الوفاق الدولي، بالشراكة مع صندوق الودائع والأمانات التونسي ومستثمرين محليين. وبحلول عام 2016، أصبح بنك الوفاق الدولي بنكا إسلاميًا يعمل بكامل طاقته، ويقدم حلولاً مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، ويعزز الوصول إلى الخدمات المصرفية في جميع أنحاء تونس.

2015

إطلاق برنامج بريف: تم تنفيذ البرنامج في اليمن في البداية، وكان الهدف منه تعزيز قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة على الصمود في المناطق الهشة والمتأثرة بالصراعات من خلال توفير بناء القدرات، والمنح النظيرة، ودعم سلسلة القيمة.

دعم الصكوك السيادية في غرب أفريقيا: قدمت المؤسسة خدمة استشارية لحكومة كوت ديفوار بشأن إصدارها الأول للصكوك السيادية.

توسيع النطاق: أصبحت المؤسسة عضوًا في النادي الدولي للتمويل الإنمائي (IDFC)، مما عزز نطاق شبكتها العالمية.

الزيادة الثانية لرأس مال المؤسسة: وافقت الجمعية العامة للمؤسسة على زيادة رأس المال المصرح به للمؤسسة إلى 4.0 مليار دولار أمريكي والأسهم المتاحة للاكتتاب إلى 2.0 مليار دولار أمريكي.

نظرية التغيير لأهداف التنمية المستدامة للمؤسسة: استجابةً للإطلاق العالمي لأهداف التنمية المستدامة في عام 2015، أجرت المؤسسة تحديثا لاستراتيجيتها، وقدمت نظرية التغيير لأهداف التنمية المستدامة للمؤسسة.

تأسيس برنامج إصدار الصكوك: أسست المؤسسة برنامج إصدار صكوك متوافق مع الشريعة الإسلامية ومدرج في بورصتي لندن وناسداك دبي، مما يمثل أول عملية جمع أموال عامة لها في أسواق رأس المال.

2014

التمويل الإسلامي الرائد في أفريقيا: قدمت المؤسسة المشورة لحكومة السنغال بشأن إصدارها الأول للصكوك، والذي كان أول إصدار للصكوك في منطقة غرب أفريقيا.

حصلت المؤسسة على أعلى التصنيفات الائتمانية من وكالات رائدة: فيتش تصنف المؤسسة عند AA/F+1، وموديز تصنف المؤسسة عند Aa3/P-1، وستاندرد آند بورز تمنح المؤسسة تصنيف AA.

دعم نمو قطاع النسيج في بنغلاديش: وافقت المؤسسة على تسهيلات تأجير بقيمة 30.5 مليون دولار أمريكي لمجموعة نعمان، أكبر شركة للنسيج والملابس الجاهزة في بنغلاديش. وقد دعم التمويل عمليات شركة إسماعيل للغزل والنسيج المحدودة، وهي مصنع غزل بسعة 70 ألف مغزل، فضلاً عن توسعة شركة نعمان تيري للمناشف، إحدى الشركات التابعة للمجموعة.

2013

الاستثمار في القطاع المالي: اعتمدت المؤسسة خطوط تمويل بقيمة 80 مليون دولار أمريكي لصالح أذربيجان وأوزباكستان وطاجيكستان، كما وقعت اتفاقيات بقيمة 126.5 مليون دولار أمريكي، وتشمل 40 مليون دولار أمريكي لأوزباكستان، بموجب موافقة سابقة بقيمة 50 مليون دولار أمريكي.

تمكين القطاع الخاص في فلسطين: ساهمت المؤسسة مع صندوق الاستثمار الفلسطيني والبنك الإسلامي الفلسطيني في تأسيس شركة الإجارة الفلسطينية برأس مال مدفوع قدره 12 مليون دولار أمريكي، منها 4 ملايين دولار أمريكي من المؤسسة. وتهدف شركة الإجارة الفلسطينية إلى توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية غير المصرفية ودعم نمو القطاع الخاص في فلسطين.

2012

توسيع قطاع الاتصالات في الغابون: وافقت المؤسسة على تمويل بقيمة 21.5 مليون دولار أميركي لدعم توسيع شبكة الاتصالات المحمولة في الغابون، وزيادة التغطية من 17 مدينة إلى 49 مدينة. وتهدف هذه المبادرة إلى تعزيز الاتصال في جميع أنحاء البلاد، وتعزيز التنمية الاقتصادية، وتحسين الوصول إلى خدمات الاتصالات لعدد أكبر من السكان.

وافقت المؤسسة على تمويل بقيمة **21.5 مليون دولار** أميركي لدعم توسيع شبكة الاتصالات المحمولة في الغابون.

2011

الريادة في التمويل الأخلاقي المستدام: ساهمت المؤسسة بمبلغ 10 ملايين دولار أميركي في بنك المالديف الإسلامي، الذي بدأ عملياته في مارس 2011، كأول بنك تجاري إسلامي في المالديف. وكان رأس المال المدفوع الأولي للبنك 11.76 مليون دولار أميركي. وتملك حكومة المالديف أسهمًا في هذا البنك.

ساهمت المؤسسة بمبلغ **10 ملايين دولار** أميركي في بنك المالديف الإسلامي، الذي بدأ عملياته في مارس 2011، كأول بنك تجاري إسلامي في المالديف.

2009

أول زيادة في رأس المال: وافقت الجمعية العامة للمؤسسة على زيادة رأسمال المؤسسة المصرح به إلى 2.0 مليار دولار أمريكي والأسهم المتاحة للاكتتاب إلى 1.0 مليار دولار أمريكي.

توسيع التمويل الإسلامي عبر المناطق - أذربيجان وأفريقيا: عززت المؤسسة الوصول إلى التمويل الإسلامي من خلال إنشاء شركة تأجير في أذربيجان (أنصار للتأجير)، من أجل تلبية الاحتياجات المالية للشركات المحلية وتعزيز النمو الاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك، قادت المؤسسة إنشاء شركة تمويل أفريقيا القابضة، وهي كيان رائد يهدف إلى تعزيز التمويل الإسلامي في العديد من الدول الأفريقية.

الترويج للمناطق الاقتصادية الخاصة: أطلقت المؤسسة مبادرة رائدة لتعزيز وتطوير المناطق الاقتصادية الخاصة في الدول الأعضاء.

2010

تعزيز تطوير المناطق الاقتصادية الخاصة: أطلقت المؤسسة برنامجًا جديدًا لتعزيز ودعم تطوير المناطق الاقتصادية الخاصة في الدول الأعضاء من خلال صندوق استشاري متعدد المانحين.

إطلاق التمويل الإسلامي في جزر المالديف: من خلال المفاوضات الاستراتيجية والتعاون مع هيئة النقد في جزر المالديف، حصلت المؤسسة على ترخيص لإطلاق بنك المالديف الإسلامي، وهي الخطوة التي أدخلت الخدمات المصرفية الإسلامية إلى جزر المالديف. يعد بنك المالديف الإسلامي أول بنك متوافق تمامًا مع الشريعة الإسلامية في البلاد.

إعادة النظر في السيولة العالمية: بصفتها مساهمًا مؤسسًا، قدمت المؤسسة دعما للمؤسسة الدولية لإدارة السيولة الإسلامية، المصدر الحصري للصكوك القصيرة الأجل المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وساهم في هذا الدعم عشره بنوك مركزية من آسيا وأفريقيا ودول مجلس التعاون الخليجي. وبتحقيقها لقيمة 109 مليار دولار أمريكي من الإصدارات، وضعت المؤسسة الدولية لإدارة السيولة الإسلامية معيارًا عالميًا للتمويل الأخلاقي وطول السيولة.

بصفتها مساهمًا مؤسسًا، قدمت المؤسسة دعما للمؤسسة الدولية لإدارة السيولة الإسلامية، المصدر الحصري للصكوك القصيرة الأجل المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وساهم في هذا الدعم **10** بنوك مركزية من آسيا وأفريقيا ودول مجلس التعاون الخليجي.

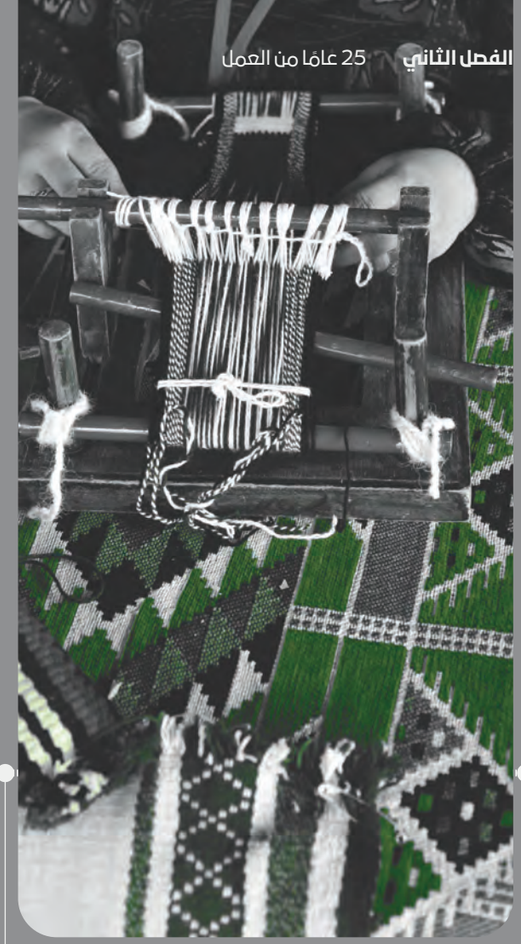

2007

تعزيز الشمول المالي في جيبوتي واليمن: قدمت المؤسسة خط تمويل بقيمة 3.5 مليون دولار أمريكي لبنك سبأ الإسلامي، كما خصصت مليون دولار أمريكي لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة في جيبوتي و500 ألف دولار أمريكي لتعزيز مبادرات التمويل الأصغر في كل من اليمن وجيبوتي.

2003

إطلاق عمليات خطوط التمويل: وافقت المؤسسة على أول عمليات خطوط التمويل، لصالح بنك بي سي آي موريتانيا، وبنك يونيبانك، وبنك رايتا أذربيجان، وهو أقدم عميل مستفيد من خطوط التمويل إلى تاريخه.

استثمار المؤسسة في أسهم بنك بيبلوس أفريقيا: تأسس بنك بيبلوس أفريقيا في عام 2003، ويعمل وفقًا لمبادئ الشريعة الإسلامية. تمتلك المؤسسة حصة أسهم إلى جانب بنك بيبلوس ش.م.ل، المساهم الأكبر، بالإضافة الى صندوق أوبك للتنمية الدولية.

2002

أول عملية للمؤسسة في سوريا: قدمت المؤسسة تمويلًا بقيمة 7.5 مليون دولار أمريكي للشركة السورية السعودية للكيماويات، مسجلة بذلك أول عملية لها في سوريا.

2001

دعم استثمارات قطاع الرعاية الصحية: قدمت المؤسسة تمويلًا بقيمة 2.6 مليون دولار أمريكي لشركة جمجوم فارما ووافقت على ترتيب شراء وإعادة استئجار بقيمة 10 ملايين دولار أمريكي لشركة الشرق الأوسط للرعاية الصحية، لدعم نمو قطاع الرعاية الصحية.

2000

أول استثمار للمؤسسة في الأسهم: ساهم أول استثمار للمؤسسة في الأسهم للمؤسسة في إطلاق الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف (IIRA)، التي تعالج الحاجة إلى تصنيفات مستقلة مصممة خصيصًا للمؤسسات المالية والصكوك الإسلامية. لم تبدأ الوكالة عملياتها بالكامل حتى يوليو 2005.

إطلاق صندوق إنجازات للتكنولوجيا: أطلقت المؤسسة وبيت التمويل الخليجي صندوق إنجازات للتكنولوجيا برأسمال قيمته 50 مليون دولار أمريكي في البحرين، حيث تعهد كل منهما بتقديم 12.5 مليون دولار أمريكي لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والقطاعات ذات الصلة.

1999

تأسيس المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص

رأسمال المؤسسة المصرح به 1.0 مليار دولار أمريكي و 0.5 مليار دولار أمريكي من الأسهم المتاحة للاكتتاب.

25 عامًا من تمكين الاقتصاد: رحلة الاستثمار في الأسهم التحويلية للمؤسسة

مع احتفال المؤسسة بالذكرى الخامسة والعشرين لتأسيسها، تظل رحلة الاستثمار في الأسهم حجر الزاوية في مهمتها لتمكين الشركات ودفع التنمية الاقتصادية وتحفيز التقدم المستدام. على مر السنين، استفادت المؤسسة بشكل استراتيجي من استثمارات الأسهم لمعالجة الحواجز النظامية وتعزيز الشمول المالي والتمويل الإسلامي. وتعكس هذه الجهود، التي تتماشى مع تطلعات الدول الأعضاء، رؤية أوسع لبناء اقتصادات مرنة وشاملة للأجيال الحالية والمستقبلية.

مكنت ريادة المؤسسة في منظومة التمويل الإسلامي من أداء دور المحفز لأحداث التغيير، حيث أدخلت حلولا مبتكرة في الأسواق المعقدة. من خلال إنشاء المؤسسات المالية الإسلامية – بما في ذلك البنوك التجارية الإسلامية والمؤسسات المالية غير المصرفية – غطت المؤسسة الفجوات، حتى في الدول التي تفتقر إلى لوائح وقوانين في التمويل الإسلامي. استفادت المؤسسة من خبرتها لتعزيز هياكل الحوكمة، وتعزيز التنمية المؤسسية، وبناء أنظمة مالية تسهل التمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية، وتمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة والأعمال من التطور والازدهار.

لقد لعبت استثمارات الأسهم دورًا حاسمًا في هذه الرحلة، وخاصة في الأسواق التي لازال التمويل الإسلامي ضعيفا او غير متطور، أو حيث تكون حلول التمويل التقليدية قاصرة. من خلال توفير رأس المال الصبور والخبرة الفنية، تقدم المؤسسة للشركات حلولا مالية مرنة وطويلة الأجل تمكنها من التوسع والابتكار ومعالجة التحديات. كان لهذا النهج تأثير ملحوظ في الأسواق الهشة والحدودية، حيث تؤدي الأسهم دورا مزدوجا كأداة مالية ومحرك للتأثير المستدام. يسمح الاستحواذ على حصص الأسهم للمؤسسة بمطابقة أهدافها مع المستثمرين، وتعزيز الالتزامات المشتركة بالنجاح التشغيلي، وتحسين الحوكمة، وخلق القيمة.

تغطي محفظة الأسهم الخاصة بالمؤسسة حاليا 32 شركة مستفيدة، وتشمل 11 بنكًا إسلاميًا، و15 مؤسسة مالية غير مصرفية، وست شركات عبر 22 دولة عضو. تغطي المؤسسة نطاقا جغرافيا يمتد إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وشمال أفريقيا، والشرق الأوسط، ورابطة الدول المستقلة، وجنوب شرق آسيا. من خلال استثماراتها في الأسهم التحويلية، تواصل المؤسسة تمكين الاقتصادات، وتعزيز النظم البيئية المالية، وفتح الفرص للنمو الشامل في الأسواق النشطة.

تغطي محفظة الأسهم الخاصة بالمؤسسة حاليا
32 شركة مستفيدة

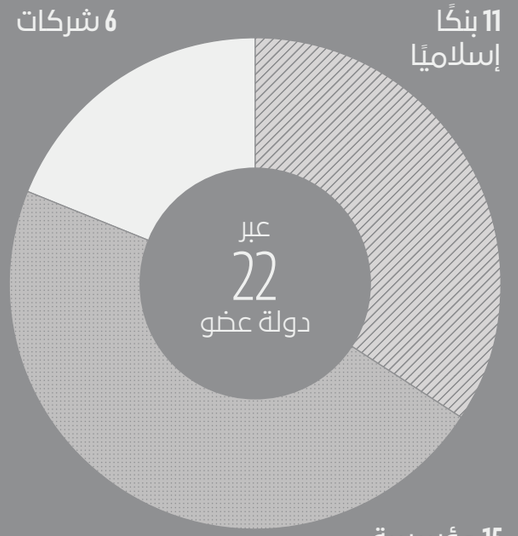

الدور الحيوي لخطوط تمويل المؤسسة في تنمية القطاع الخاص

لقد لعبت المؤسسة دورًا حاسمًا في دفع النمو الاقتصادي وتعزيز تنمية القطاع الخاص في مختلف الدول الأعضاء من خلال برنامج خطوط التمويل. من خلال توجيه الحلول المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية عبر المؤسسات المالية المحلية، نجح برنامج خطوط التمويل في فتح التمويل الحاسم للقطاعات الرئيسية مثل التصنيع والزراعة والرعاية الصحية. وقد ساهم ذلك في التنويع الاقتصادي وخلق فرص العمل والتنمية المستدامة.

لا يعمل برنامج خطوط التمويل على تعزيز النظم البيئية الاقتصادية في الدول الأعضاء فحسب، بل يعمل أيضًا على تعزيز نمو التمويل الإسلامي. ومن خلال تقديم حلول مالية مبتكرة متوافقة مع الشريعة الإسلامية في الأسواق التي تفتقر إلى مثل هذه البرامج، عملت المؤسسة على توسيع الوصول إلى التمويل وتعزيز صناعة الخدمات المصرفية الإسلامية، وتعزيز ريادتها في تنمية التمويل الإسلامي.

خلال جائحة كوفيد-19، أظهرت المؤسسة قدرتها على الصمود والتزامها من خلال تخصيص 200 مليون دولار أمريكي في إطار حزمة دعم كوفيد-19 بواسطة برنامج خطوط التمويل. وقد وفر هذا التدخل السيولة الأساسية للمؤسسات المالية المحلية، مما مكنها من دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة خلال فترة من عدم اليقين الاقتصادي غير المسبوق. وقد حافظت هذه الجهود على الوظائف، وضمنت استمرارية الأعمال، وأكدت على دور المؤسسة كشريك موثوق به خلال الأزمات.

حتى تاريخه، دفع برنامج خطوط التمويل 2.5 مليار دولار أمريكي لصالح 99 مؤسسة مالية شريكة في 31 دولة، مما مكن شركات كثيرة من الازدهار والمساهمة بشكل هادف في اقتصاداتها. ويمتد النطاق الجغرافي لعمليات خطوط التمويل إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وشمال أفريقيا، والشرق الأوسط، ورابطة الدول المستقلة، وجنوب شرق آسيا.

وفي المستقبل، تلتزم المؤسسة بتوسيع عمليات خطوط التمويل الخاصة بها كمحرك رئيسي للنمو. ومن خلال التركيز على تمكين القطاع الخاص ونمو التمويل الإسلامي، أصبحت المؤسسة على استعداد لتحقيق مهمتها التنموية وخلق تأثير اقتصادي دائم في الدول الأعضاء.

خصصت المؤسسة مبلغ 200 **مليون دولار** أمريكي في إطار حزمة دعم كوفيد-19 من خلال برنامج "خطوط التمويل".

التمويل المباشر: تعزيز التنمية المستدامة في الدول الأعضاء

يلعب التمويل المباشر دورًا محوريًا في تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية في الدول الأعضاء. ومن بين خطوط أعماله الأساسية، يعمل التمويل المباشر كممكّن رئيسي للمشاريع المستدامة التي يقودها القطاع الخاص، حيث يوفر رأس المال الأساسي للتوسع المؤسسي وتطوير البنية التحتية. ومن خلال دعم الشركات ومبادرات البنية التحتية، يعزز التمويل المباشر المرونة الاقتصادية، وخلق فرص العمل، وتحسين مستويات المعيشة في الدول الأعضاء.

تعزيز نمو القطاع الخاص

كان التمويل المباشر حافزًا لتوسع الشركات في قطاعات متعددة، وتقديم حلول مالية تمكن الشركات من توسيع نطاق عملياتها، وتعزيز إنتاجيتها، واختراق أسواق جديدة. ينعكس التزام المؤسسة بتنمية القطاع الخاص في تمويلها لصناعات متنوعة، بما في ذلك التصنيع، والأعمال الزراعية، والتكنولوجيا، والخدمات. ومن خلال تدخلاتها الاستراتيجية، مكنت المؤسسة الشركات من تعزيز الابتكار، وزيادة القدرة التنافسية، والمساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول المستفيدة.

تطوير البنية التحتية من أجل اقتصاد أقوى

تعمل البنية التحتية كعمود فقري للتقدم الاقتصادي، ولعب التمويل المباشر دورا حاسمًا في تمويل المشاريع التحويلية التي تعالج فجوات البنية التحتية الحرجة. قدمت المؤسسة الدعم المالي لتطوير الطرق السريعة والموانئ وشبكات الخدمات اللوجستية، وتسهيل التجارة، وتحسين الاتصال، وتعزيز التكامل الاقتصادي. تعمل هذه المشاريع على تعزيز التعاون الإقليمي، وخفض تكاليف النقل، وجذب المزيد من الاستثمارات، وتعزيز النسيج الاقتصادي للدول الأعضاء.

الاستثمار في الطاقة النظيفة من أجل مستقبل مستدام

إدراكًا منها بحركية التحول العالمي نحو الطاقة المستدامة، عملت المؤسسة على تمويل مشاريع الطاقة المتجددة بقيادة القطاع الخاص، وتشمل مبادرات الطاقة الشمسية والطاقة الريحية. من خلال الاستثمار في الطاقة النظيفة، لا يساهم التمويل المباشر في الاستدامة البيئية فحسب، بل يدعم أيضا الأمن الطاقي والتنوع الاقتصادي. تعمل هذه المشاريع على تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري، وخفض الانبعاثات الكربونية، وتوفير الطاقة الموثوقة للصناعات والأسر، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل.

تعزيز الوصول إلى الرعاية الصحية والخدمات الطبية

يعد السكان الأصحاء عنصرا أساسيا لأي ازدهار اقتصادي، وفي هذا الصدد، كان التمويل المباشر من المؤسسة فعالاً في دعم قطاع الرعاية الصحية في جميع الدول الأعضاء. يعزز تمويل المؤسسة قطاع البنية التحتية للرعاية الصحية، ويضمن وصولاً أفضل إلى الخدمات الطبية عالية الجودة. كما تعمل هذه الاستثمارات على تحسين الصحة العامة، وتقليل أعباء الأمراض، وتعزيز إنتاجية القوى العاملة.

الخلاصة

يظل التمويل المباشر من المؤسسة بمثابة القوة الدافعة وراء التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الأعضاء. من خلال توفير التمويل الحاسم للشركات ومشاريع البنية التحتية، تعمل المؤسسة على تعزيز التنوع الاقتصادي، والقطاعات الرئيسية، والنمو المستدام. وتظل المؤسسة ملتزمة بتمكين تمويلاتها المباشرة من دعم الشركات الخاصة وتعزيز التنمية الشاملة التي تتماشى مع مهمة المؤسسة في تعزيز الرخاء في جميع أنحاء العالم الإسلامي.

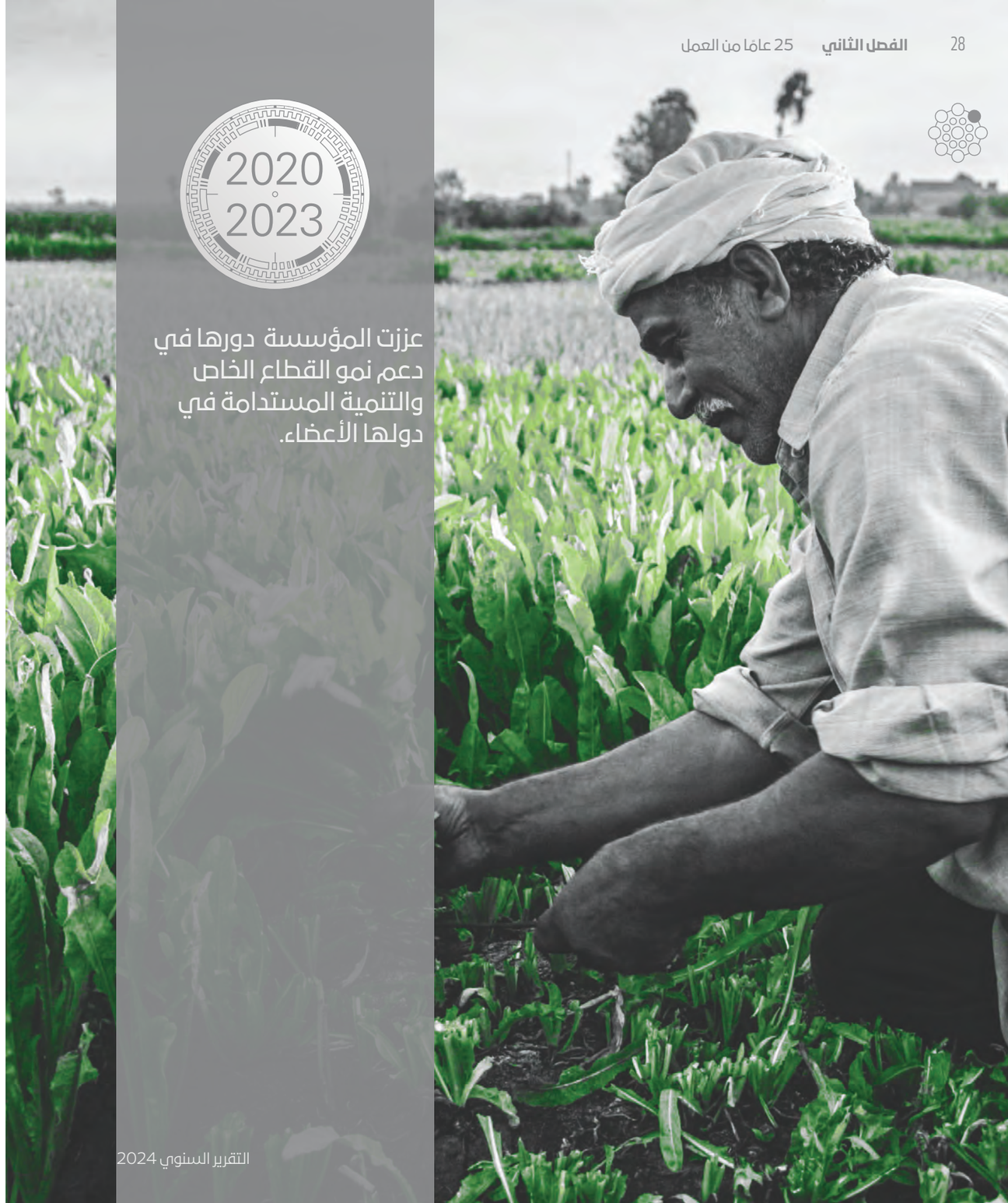

2020
2023

عززت المؤسسة دورها في دعم نمو القطاع الخاص والتنمية المستدامة في دولها الأعضاء.

شراكات المؤسسة على مر السنين

2023-2020

تكوين تحالفات أقوى: تطور المؤسسة في استراتيجيات الشراكة

من عام 2020 إلى عام 2023، طورت المؤسسة بشكل كبير استراتيجيات شراكاتها لتعزيز التعافي الاقتصادي والنمو المستدام. في عام 2020، خلال جائحة كوفيد - 19، سهلت المؤسسة تمويل القطاع الخاص وأطلقت منتجات لمعالجة تحديات السيولة. في عام 2021، وسعت المؤسسة شبكتها، وأبرمت شراكات رئيسية مع مجموعة سي دي سي (المملكة المتحدة)، وبنك إكزيم الماليزي، وبنك إكزيم السعودي لتعزيز تقاسم قوائم المشاريع والتمويل المشترك في جميع أنحاء إفريقيا وآسيا. في عام 2022، عززت المؤسسة هذه التحالفات باتفاقيات مثل خطوط التمويل مع الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتعاون مع مؤسسة التمويل الإفريقية وبنك أبو ظبي الإسلامي مصر. بحلول عام 2023، حققت المؤسسة إنجازات جديدة، حيث نجحت في إبرام اتفاقيات مؤثرة مع شركة الإمارات الدولية للاستثمار، والمكتب الشريف للفوسفاط - افريقيا، وبنك التجارة والتنمية لشرق وجنوب أفريقيا، مع تعميق العلاقات مع مؤسسات التمويل الإنمائي الكبرى والمؤسسات المالية الدولية مثل بنك الاستثمار الآسيوي للبنية التحتية ومؤسسة التمويل الدولية. ومن خلال هذه المبادرات، عززت المؤسسة التزامها بدفع نمو القطاع الخاص وتعزيز التنمية المستدامة في جميع الدول الأعضاء.

الإنجازات الرئيسة:

- إطلاق مبادرات لتسهيل الوصول إلى التمويل خلال جائحة كوفيد-19، بما في ذلك المنتجات المبتكرة للسيولة.
- تشكيل شراكات وتوقيع مذكرات تفاهم متعددة في عام 2021، وتشمل مجموعة سي دي سي (المملكة المتحدة)، وبنك التصدير والاستيراد الماليزي، وبنك التصدير والاستيراد السعودي.
- اتفاقية تعاون خاصة بخطوط التمويل مع الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- مذكرات تفاهم مع مؤسسة التمويل الأفريقية وبنك أبو ظبي الإسلامي مصر لتعزيز التعاون.
- ورش عمل ومشاورات مكثفة مع مؤسسات التمويل الإنمائي والبنوك المتعددة الأطراف.
- توقيع اتفاقيات مع شركة الإمارات الدولية للاستثمار، والمكتب الشريف للفوسفاط – افريقيا، وبنك التجارة والتنمية لشرق وجنوب أفريقيا.
- التعاون مع مؤسسات التمويل الإنمائي الرئيسة مثل البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية ومؤسسة التمويل الدولية.

2019-2015
بناء المنظومات المالية المستدامة من خلال الشراكات الاستراتيجية

من عام 2015 إلى عام 2019، عززت المؤسسة دورها في تعزيز المنظومات المالية المستدامة من خلال شراكات رئيسة، حيث انضمت في عام 2015 إلى النادي الدولي للتمويل الإنمائي، مما أدى إلى توسيع شبكتها العالمية. كما وقعت المؤسسة عدة مذكرات تفاهم مع مفوضية الاتحاد الإفريقي وبنك التصدير والاستيراد الأفريقي لتعزيزات استثمارات القطاع الخاص في أفريقيا. في عام 2016، ركزت المؤسسة على شراكات التمويل المشترك مع مؤسسات، مثل ساتورنا سي دي إن للتمويل الإسلامي المستدام وبنك التصدير والاستيراد الهندي. في عام 2017، وسعت المؤسسة مبادرات التمويل الإسلامي مع صندوق الثروة التركي وأصحاب المصلحة الآخرين. وتبع ذلك المزيد من التعاون في عام 2018، بما في ذلك الشراكات مع سبيربنك من روسيا وبنوك تونسية. بحلول عام 2019، انضمت المؤسسة إلى الشبكة العالمي للاستثمار المؤثر (GIIN)، ووقعت اتفاقيات مع آي إي بي انتكريتد وبنك البوسنة الدولي لدعم الاستثمارات المبتكرة في القطاع الخاص.

الإنجازات الرئيسة:

- أصبحت عضوًا في النادي الدولي للتمويل الإنمائي في عام 2015.
- وقعت مذكرة تفاهم مع مفوضية الاتحاد الأفريقي لتسهيل استثمارات القطاع الخاص في أفريقيا.
- التعاون مع شركة ساتورنا المحدودة من أجل حلول التمويل الإسلامي المستدامة.
- توقيع مذكرة تفاهم مع بنك التصدير والاستيراد الهندي لدعم صادرات الدول الأعضاء.
- إقامة شراكات مع صندوق الثروة التركي لتعزيز التمويل الإسلامي في تركيا وكازاخستان.
- توقيع مذكرة تفاهم مع بنك سبيربنك الروسي لتعزيز الوصول إلى التمويل الإسلامي.
- الشراكة مع العديد من البنوك التونسية لمبادرات التمويل الجماعي.
- الانضمام إلى الشبكة العالمي للاستثمار المؤثر (GIIN) في عام 2019.
- توقيع مذكرة تفاهم مع شركة آي إيه بي المتكاملة المحدودة لدعم حلول الاستثمار المبتكرة.
- التعاون مع بنك البوسنة الدولي لإنشاء منصة عالمية لمبادرات القطاع الخاص.

2015
2019

من عام 2015 إلى عام 2019، عززت المؤسسة دورها في تعزيز المنظومات المالية المستدامة من خلال شراكات رئيسة.

عكست مبادرات المؤسسة على مدار هذه السنوات التزامها بتعزيز التمويل الإسلامي وتسهيل التنمية الاقتصادية في جميع الدول الأعضاء، مع التركيز على تعزيز الشراكات ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة.

2014-2009

مسيرة بناء شراكات تحويلية

من عام 2009 إلى عام 2014، خطت المؤسسة خطوات مهمة في تعزيز الشراكات العالمية ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في إطار التمويل الإسلامي. أهم هذه الشراكات أبرمت مع بنك طوكيو-ميتسوبيشي يو إف جيه في ماليزيا، والتي نتج عنها تمويل بقيمة 100 مليون دولار أمريكي؛ والتعاون مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية لإنشاء صندوق استثماري بقيمة 120 مليون دولار أمريكي لصالح الشركات الصغيرة والمتوسطة في منطقة البحر الأبيض المتوسط؛ ومذكرة تفاهم مع الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايكا) للنهوض بقطاع التمويل الإسلامي. كما وسعت المؤسسة خلال هذه الفترة نطاق تدخلاتها في قطاع التأجير التمويلي المتوافق مع الشريعة في ماليزيا، كما أبرمت شراكة مع صندوق أجيال في المغرب. علاوة على ذلك، استضافت المؤسسة فعاليات دولية كبرى مثل منتدى ريادة الأعمال الاجتماعية ومسابقة خطة العمل التي تهدف إلى تعزيز ريادة الأعمال والتواصل. كما وقعت المؤسسة مذكرة تفاهم مع وزارة المالية في جيبوتي لدعم برنامج المنطقة الاقتصادية الخاصة في عام 2013، وعززت علاقاتها مع البنوك مثل بنك البركة الإسلامي، وأطلقت مشاريع كبيرة في مجال التمويل المشترك، بما في ذلك تسهيل بقيمة 45 مليون دولار أمريكي لشركة بي تي ماندالا مولتي فاينانس. موازاة مع ذلك، أنشأت المؤسسة مكاتب إقليمية لتعزيز المشاركة المحلية، وقادت تسهيلًا إسلاميًا مشتركًا بقيمة 20 مليون دولار أمريكي لمجموعة الطويرقي للحديد والصلب، وأنشأت بنوكًا إسلامية جديدة في إطار تعزيز التجارة البينية والمناطق الاقتصادية الخاصة. وبشكل عام، عكست مبادرات المؤسسة على مدار هذه السنوات التزامها بتعزيز التمويل الإسلامي وتسهيل التنمية الاقتصادية في جميع الدول الأعضاء، مع التركيز على تعزيز الشراكات ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة.

الإنجازات الرئيسة:

- الشراكة مع بنك طوكيو-ميتسوبيشي يو إف جي لتسهيل تمويل بقيمة 100 مليون دولار أمريكي.
- التعاون مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية لإنشاء صندوق استثماري بقيمة 120 مليون دولار أمريكي للشركات الصغيرة والمتوسطة في منطقة البحر الأبيض المتوسط.
- مذكرة تفاهم مع الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايكا) للنهوض بقطاع التمويل الإسلامي.
- تأسيس شراكات في قطاع التمويل التأجيري المتوافق مع الشريعة في ماليزيا.
- مذكرة تفاهم مع وزارة المالية في جيبوتي لبرنامج المناطق الاقتصادية الخاصة في عام 2013.
- تعزيز العلاقات مع بنك البركة الإسلامي.
- إطلاق تسهيل مشترك بقيمة 45 مليون دولار أمريكي لشركة بي تي ماندالا مولتي فاينانس.
- استضافة منتدى ريادة الأعمال الاجتماعية ومسابقة خطة العمل.
- إنشاء مكاتب إقليمية لتعزيز المشاركة المحلية.

2009-1999
إبرام شراكات لتنمية القطاع الخاص في دول منظمة التعاون الإسلامي: رحلة إنجازات العقد الأول

بين عامي 1999 و2009، أطلقت المؤسسة مبادرات مختلفة لتعزيز دورها في القطاع الخاص في الدول الأعضاء، حيث نظمت العديد من ورش العمل والزيارات الاستثمارية عبر مناطق مختلفة، شملت الشرق الأقصى وآسيا الوسطى والشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، مما ساهم في تحديد مشاريع مهمة وإنشاء بنوك إسلامية وشركات إجارة. ومن أهم المبادرات الرئيسة التي نفذتها المؤسسة الترويج للمناطق الاقتصادية الخاصة من خلال الشراكات والندوات حول الشراكات بين القطاعين العام والخاص، مما مكن المؤسسة من توسيع نطاق خدماتها الاستشارية. كما أكد إنشاء كيانات مثل تمويل أفريقيا وشركة إجارة في أذربيجان التزام المؤسسة بتعزيز المؤسسات المالية الإسلامية، وتوسيع مشاركة القطاع الخاص، وتشجيع بناء القدرات، وتدعيم الشراكات التي تعزز الاستثمارات العابرة للحدود وتبرز دورها كميسر رئيسي في المشهد المالي المتطور في دولها الأعضاء.

الإنجازات الرئيسة:

- تنظيم العديد من ورش العمل في جميع أنحاء الشرق الأقصى وآسيا الوسطى والشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.
- إبرام شراكات رئيسة لتعزيز المناطق الاقتصادية الخاصة.
- توسيع الخدمات الاستشارية المتعلقة بالشراكات بين القطاعين العام والخاص.

1999
2009

ركزت المؤسسة جهودها خلال هذه السنوات على زيادة مشاركة القطاع الخاص، وتعزيز بناء القدرات، وتعزيز الشراكات لدعم الاستثمارات عبر الحدود، مما وضعها كمُيَسّر رائد في المشهد المالي المتطور للدول الأعضاء.

قصص النجاح

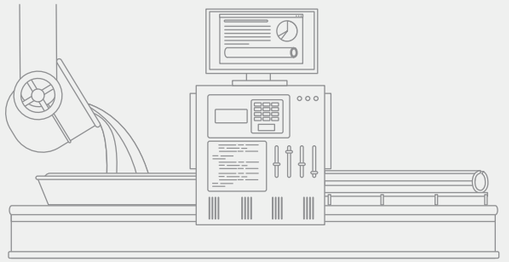

شركة أبو الخير لصهر الصلب المحدودة: تعزيز صناعة الصلب في بنغلاديش (2012)

شرعت مجموعة أبو الخير، وهي شركة رائدة في صناعة الصلب في بنغلاديش، في رحلة طموحة في عام 2012 بتأسيس شركة أبو الخير لصهر الصلب المحدودة. ولتحقيق اقتصاديات الحجم وتعزيز التكامل الخلفي، هدفت المجموعة إلى إنشاء أكبر مصنع لتصنيع قضبان الصلب في البلاد بطاقة سنوية تبلغ مليون طن متري. وساهم هذا المشروع في تخفيض الاعتماد على المواد الخام المستوردة وتعزيز سوق الصلب المحلية. تواصلت شركة أتش إس بي سي، التي عينت كمنظم رئيس لجمع 90 مليون دولار أمريكي من الديون، مع المؤسسة للمشاركة في التمويل. بلغت التكلفة الإجمالية للمشروع 290 مليون دولار أمريكي، مع مساهمة بقيمة 109 مليون دولار أمريكي كرأسمال مشترك. قدمت المؤسسة، جنبًا إلى جنب مع أتش إس بي سي وبنك برايم بنغلاديش، تمويلًا طويل الأجل، شكل جزءًا من 182 مليون دولار أمريكي المطلوبة، وقد تم اقتناء المعدات المتطورة للمصنع من شركة دانييلي، إيطاليا.

وبنجاحها في تنفيذ هذا المشروع، عززت شركة أبو الخير لصهر الصلب المحدودة مكانة مجموعة أبو الخير في السوق من خلال إنتاج القضبان، المادة الخام الأساسية للمنتجات الفولاذية الطويلة. لم يسهم هذا المشروع في تلبية الطلب المحلي فقط، بل أيضًا في تحقيق وفورات كبيرة في النقد الأجنبي عبر تقليص واردات القضبان.

وقد سددت الشركة كامل القرض في الموعد المحدد وتوجهت مرة أخرى إلى المؤسسة عام 2023 للحصول على تمويل إضافي بقيمة 27 مليون يورو لتوسيع قدرتها الإنتاجية بشكل أكبر. واندمجت الشركة مع مجموعة أبو الخير، مما أدى إلى زيادة قدرتها على إنتاج القضبان إلى 2.2 مليون طن متري وإنتاج الصلب الطويل إلى مليون طن متري سنويًا وبتمويل من المؤسسة، تهدف الشركة إلى رفع قدرتها الإنتاجية إلى 2.6 مليون طن متري سنويًا، لتلبية الطلب المتزايد في السوق.

وقد شكل هذا التمويل إنجازًا مهمًا للمؤسسة، حيث أظهر قدرتها على دعم المشاريع التحويلية التي تعالج الاحتياجات الحرجة. كما عزز المشروع الخبرة المحلية، حيث لعب المهندسون البنغال، بدعم من الخبراء الأجانب، دورًا محوريًا في بناء وتشغيل مصنع الصلب المعقد. كما يُعد نجاح الشركة بمثابة شهادة على التزام المؤسسة بدفع النمو الصناعي والتنمية المستدامة في الدول الأعضاء.

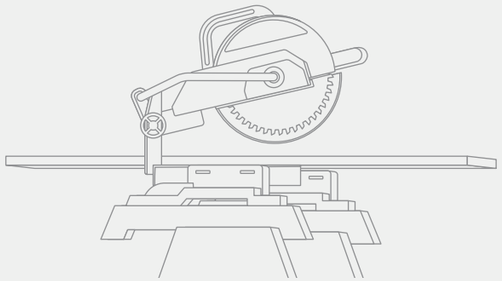

شركة الإجارة الفلسطينية: المرونة من خلال الابتكار (2013)

تعد شركة الإجارة الفلسطينية رائدة في مجال التأجير التمويلي المتوافق مع الشريعة الإسلامية، حيث تدعم القطاع الخاص في فلسطين في واحدة من أكثر مناطق العالم تحديًا. منذ تأسيسها في عام 2013 من خلال شراكة بين المؤسسة، وصندوق الاستثمار الفلسطيني، والبنك الإسلامي الفلسطيني، نجحت الشركة في سد الفجوات المالية الحرجة للشركات الصغيرة والمتوسطة.

قيادة النمو الاقتصادي

برأسمال أولي يبلغ 12 مليون دولار أمريكي، تركز شركة الإجارة الفلسطينية على تمويل القطاعات ذات الأثر الإنمائي العالي مثل الرعاية الصحية والتصنيع والنقل. وبحلول عام 2024، كانت قد مولت أكثر من 2,900 عميلا، وحققت 101 مليون دولار أمريكي كقيمة للإيجارات التراكمية، واستحوذت على 73% من سوق التأجير التمويلي في فلسطين. وإلى تاريخه، بلغ إجمالي أصول الشركة 32.5 مليون دولار أمريكي.

دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحديات

على الرغم من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، نجحت الشركة في تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة من النمو، وخلق فرص العمل، وتعزيز قطاعات حيوية مثل الزراعة والخدمات اللوجستية. وتشمل نجاحات الشركة مكننة العمليات للتعاونيات التي تقودها النساء وتحديث أدوات الصناعة في المناطق المحتاجة للخدمات.

برأسمال أولي يبلغ 12 مليون دولار أمريكي، تركز شركة الإجارة الفلسطينية على تمويل القطاعات ذات الأثر الإنمائي العالي مثل الرعاية الصحية والتصنيع والنقل.

الرؤية الاستراتيجية للتنمية

تماشياً مع أهداف التنمية المستدامة، تعزز الشركة النمو الشامل من خلال الحلول المالية الأخلاقية. كان التوجيه الاستراتيجي للمؤسسة في مجال الحوكمة وإدارة المخاطر أمرًا بالغ الأهمية لمرونتها وتأثيرها على المدى الطويل.

باعتبارها حجر الزاوية للنظام المالي الفلسطيني، تهدف الشركة إلى توسيع نطاقها وتنويع عروضها لتمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة ودفع التنمية المستدامة.

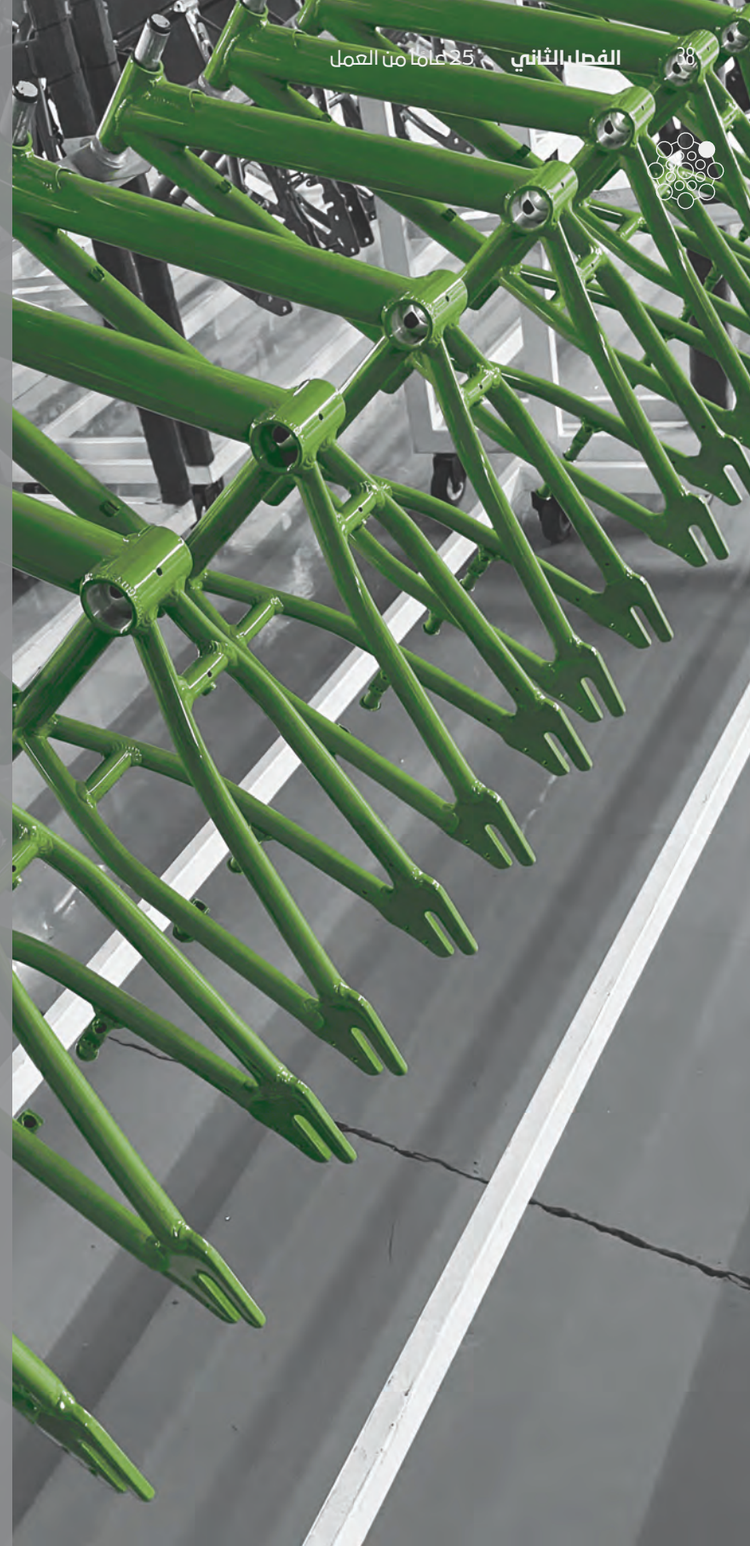

لقد كان تحول رانجبور ميتال اندستريز ليميتد ملحوظًا، حيث ارتفعت إيراداتها السنوية من 27 مليون دولار أمريكي في عام 2015، إلى أكثر من

300 مليون دولار أمريكي حاليا، مع دخل صافٍ يبلغ **15 مليون دولار أمريكي** وأصول تتجاوز **200 مليون دولار أمريكي.**

أصبحت الشركة واحدة من أكبر مصدري الدراجات الهوائية إلى أوروبا ورائدة في هذا القطاع في السوق المحلي.

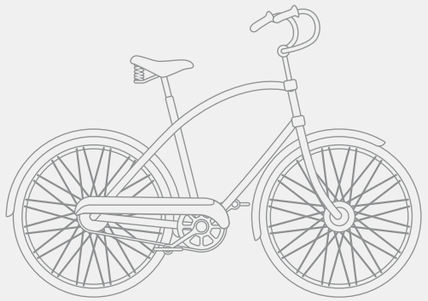

رانجبور ميتال اندستريز ليميتد: قصة نجاح (2014-2015)

في عام 2014، تلقت المؤسسة مقترح تمويل من رانجبور ميتال اندستريز ليميتد، وهي شركة تابعة لمجموعة بران – أر إف إل البارزة في بنغلاديش، من خلال مكتبها الإقليمي في كوالالمبور. وكانت هذه العملية الثالثة من نوعها للمؤسسة في بنغلاديش، حيث كانت تدخلات المؤسسة محدودة، وواجهت تحديات اقتصادية، ومخاطر كبيرة.

وعلى الرغم من هذه العقبات، أدركت المؤسسة الإمكانات التنموية العالية للمشروع في بلد يحتاج إلى استثمارات كبيرة من القطاع الخاص. وسعت الشركة إلى الحصول على تمويل لتوسيع مصنعها الذي تم إنشاؤه حديثًا لتصنيع الدراجات وأنابيب الفولاذ، وهي منتجات لم تكن الشركة تمتلك خبرة سابقة في إنتاجها.

ولضمان الجدوى، تعاقدت المؤسسة مع مستشارين فنيين دوليين لإجراء تقييم متعمق للجدوى الفنية المالية للمشروع. وأجريت عملية دقيقة للعناية الواجبة في بنغلاديش، شارك فيها فريق من الخبراء مكون من ثمانية أعضاء. وعلى الرغم من أن جدوى السوق أثارت المخاوف – نظرًا لهيمنة اللاعبين الراسخين – فقد قررت المؤسسة المضي قدمًا، واثقة من إمكانات الشركة وقوة مجموعتها الأم.

في عام 2015، وافقت المؤسسة على تسهيل بقيمة 20 مليون دولار أمريكي للشركة بفترة سداد مدتها ست سنوات، وتشمل فترة سماح مدتها ست أشهر. وتضمنت حزمة التمويل أوراق مالية قوية مثل الرهن العقاري، ورسوم المعدات، وتعهدات الأسهم، والضمانات. وكان هذا التمويل جزءًا من مشروع بقيمة 50 مليون دولار أمريكي ممول بالاشتراك مع بنك براك، الذي عمل أيضًا كوكيل ضمان.

لقد كان تحول رانجبور ميتال اندستريز ليميتد ملحوظًا، حيث ارتفعت إيراداتها السنوية من 27 مليون دولار أمريكي في عام 2015، إلى أكثر من 300 مليون دولار أمريكي حاليا، مع دخل صافٍ يبلغ 15 مليون دولار أمريكي وأصول تتجاوز 200 مليون دولار أمريكي. أصبحت الشركة واحدة من أكبر مصدري الدراجات الهوائية إلى أوروبا ورائدة في هذا القطاع في السوق المحلي.

عزز هذا النجاح ثقة المؤسسة في بنغلاديش، مما أدى إلى توسع كبير لعميلات المؤسسة في البلاد، حيث تمثل بنغلاديش اليوم أكبر محفظة تمويل آجل للمؤسسة، مع سجل سداد ناجح. ولا شك ان رحلة رانجبور ميتال اندستريز ليميتد دليل ملموس على القوة التحويلية للاستثمار الاستراتيجي، كما تعزز مهمة المؤسسة في دفع التنمية المستدامة في جميع الدول الأعضاء.

تمثل بنغلاديش اليوم أكبر محفظة تمويل آجل للمؤسسة، مع سجل سداد ناجح. ولا شك ان رحلة رانجبور ميتال اندستريز ليميتد دليل ملموس على القوة التحويلية للاستثمار الاستراتيجي، كما تعزز مهمة المؤسسة في دفع التنمية المستدامة في جميع الدول الأعضاء.

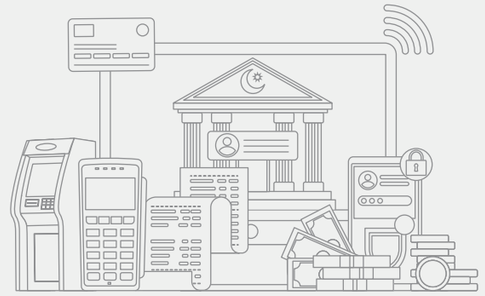

تعزيز الشمول المالي والتمويل الإسلامي

تعطي استثمارات الأسهم الخاصة بالمؤسسة الأولوية للشمول المالي، وتمكين الملايين من الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية والمشاركة في النمو الاقتصادي. من خلال الاستثمار في المؤسسات المالية وغير المصرفية، عززت المؤسسة رأس المال ودعمت ريادة الأعمال، خاصة في المناطق التي تعاني من نقص الخدمات المصرفية.

وتشمل المبادرات البارزة تعاون المؤسسة مع البنوك المركزية لتطوير أدوات السيولة القصيرة الأجل المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، ومعالجة الفجوات الحرجة في الأسواق المالية الإسلامية. في تونس، حولت المؤسسة بنك وفاق الدولي من شركة تأجير إلى بنك إسلامي متكامل، مما يجسد التزامها بتعزيز التمويل الإسلامي في البيئات الصعبة. ويسلط الضوء لدعم المؤسسة لبنك المالديف الإسلامي على دورها المحوري في الشمول المالي. فمن التدخل خلال نقص السيولة إلى ضخ رأس المال خلال العجز في عام 2015، قدمت المؤسسة القيادة والخبرة الفنية وتعزيزات الحوكمة. كما سهلت المؤسسة الاكتتاب العام الأولي الناجح لبنك المالديف الإسلامي في عام 2019، مضيفة 10 آلاف مستثمر جديد عبر 20 جزيرة مرجانية في المالديف.

إن التأثيرات المتتالية لهذه الجهود عميقة، حيث ساهم ضخ المؤسسة 246.5 مليون دولار أمريكي من الأسهم في 28 مؤسسة مالية في تعبئة 5,865 مليون دولار أمريكي من الودائع وتمكين 3,984 مليون دولار أمريكي

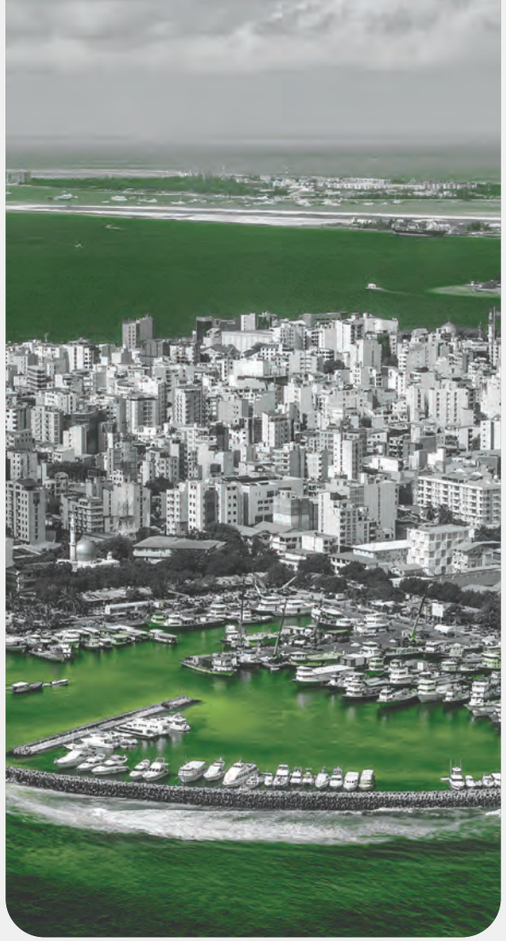

من التمويل. يعمل هذا التأثير المضاعف على تعزيز الشمول المالي، وتعميق الوصول إلى سوق رأس المال، ودعم أهداف التنمية المستدامة مثل العمل اللائق والنمو الاقتصادي (الهدف 8) والصناعة والابتكار والبنية الأساسية (الهدف 9).

يعمل هذا التأثير المضاعف على تعزيز الشمول المالي، وتعميق الوصول إلى سوق رأس المال، ودعم أهداف التنمية المستدامة مثل العمل اللائق والنمو الاقتصادي (الهدف 8) والصناعة والابتكار والبنية الأساسية (الهدف 9).

بنك المالديف الإسلامي: الرائد في التمويل الأخلاقي والاستدامة

أعاد بنك المالديف الإسلامي، أول بنك متوافق مع الشريعة الإسلامية في البلاد، تحديد الخدمات المصرفية منذ إنشائه في عام 2011. وبدعم من المؤسسة، أصبح البنك اسمًا موثوقًا به لأكثر من 100,000 عميل، مما عزز الشمول المالي والاستدامة والخدمات المصرفية الأخلاقية عبر 12 جزيرة مرجانية.

من الرؤية إلى الواقع

أسس البنك بفضل شراكة بين المؤسسة وحكومة المالديف، واستطاع إدخال التمويل الإسلامي في اقتصاد خارج من أزمة ومعتمد كليا على قطاعي السياحة ومصائد الأسماك. وعلى الرغم من عدم اليقين في البداية، أصبح البنك يقدم حاليا حلولاً مخصصة متوافقة مع الشريعة الإسلامية، تعالج احتياجات الإسكان، ونمو الأعمال الصغيرة، والطاقات المتجددة.

المرونة والابتكار

تتجلى قدرة البنك على التكيف في استجابته للتحديات، بدءًا من تمويل 1,000 منزل إلى إطلاق منتجات رائدة مثل سندات الخزانة الإسلامية وتمويل هاكاثاري الصديق للبيئة. وفي عام 2019، نجح البنك في جمع 15.8 مليون دولار أمريكي من خلال الطرح العام الأولي، والذي جذب أكثر من 16,000 مساهم، مما ساهم في دمقرطة الملكية المالية وتعزيز النمو الشامل.

التحول الرقمي

يقود الابتكار نجاح البنك، من خلال مبادرات مثل FaisaNet 2.0 للخدمات المصرفية السلسة عبر الإنترنت، و UjaalaaNow للائتمان الفوري المتوافق مع الشريعة الإسلامية. في عام 2023، أطلق عملية فتح حساب فوري من خلال نظام الهوية الرقمية الوطنية eFaas، مما أدى إلى كسر حواجز الوصول للمجتمعات المحرومة.

تتجلى قدرة البنك على التكيف في استجابته للتحديات، بدءًا من **تمويل** 1,000 **منزل** إلى إطلاق منتجات رائدة مثل سندات الخزانة الإسلامية وتمويل هاكاثاري الصديق للبيئة.

يدعم البنك الاستدامة من خلال تمويل الطاقات المتجددة والقوى العاملة المعززة للتكافؤ بين الجنسين، وتعزيز أهداف التنمية المستدامة 5 و7 و10.

الاستدامة والتأثير

يدعم البنك الاستدامة من خلال تمويل الطاقات المتجددة والقوى العاملة المعززة للتكافؤ بين الجنسين، وتعزيز أهداف التنمية المستدامة 5 و7 و10. وتشمل مشاركتها المجتمعية المنح الدراسية ودعم الرعاية الصحية وبرامج الثقافة المالية وتمكين الجزر المرجانية المحرومة والحد من عدم المساواة.

الرؤية

من خلال خطط التوسع الإقليمي والتركيز على الابتكار الرقمي، يهدف البنك إلى وضع معايير جديدة في التمويل الإسلامي. وبتوجيه من دعم المؤسسة، يواصل البنك تعزيز الثقة في الخدمات المصرفية الإسلامية، مؤكدا على القوة التحويلية للتمويل الأخلاقي.

من خلال خطط التوسع الإقليمي والتركيز على الابتكار الرقمي، يهدف البنك إلى وضع معايير جديدة في التمويل الإسلامي.

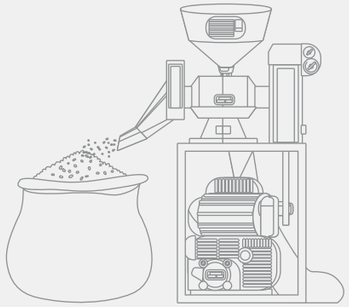

تحفيز التغيير: الأمن الغذائي، والمرونة الاقتصادية، والابتكار

تتجاوز استثمارات الأسهم التي تقدمها المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص الشمول المالي، حيث تعالج التحديات الحرجة في مختلف الدول الأعضاء لدعم الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية والتوافق مع التفويضات الوطنية. ومن خلال الاستثمار الاستراتيجي في الصناعات التحويلية مثل الأعمال الزراعية والمؤسسات المالية الإسلامية وشركات التأجير، مكنت المؤسسة الشركات من دفع النمو والاستقرار عبر اقتصادات متنوعة. ومن خلال هذه الجهود، أثبتت المؤسسة كيف يمكن للاستثمارات المستهدفة في الصناعات الرئيسة أن تعمل كمحفزات للتغيير النظامي، ودفع المرونة الاقتصادية على المدى الطويل وخلق سلاسل قيمة قوية.

من خلال الاستثمار الاستراتيجي في الصناعات التحويلية مثل الأعمال الزراعية والمؤسسات المالية الإسلامية وشركات التأجير، مكنت المؤسسة الشركات من دفع النمو والاستقرار عبر اقتصادات متنوعة.

تعزيز الأمن الغذائي والمرونة الاقتصادية

لا يزال الأمن الغذائي يمثل أولوية ملحة للعديد من الدول الأعضاء، وقد استجابت المؤسسة من خلال استثمارات الأسهم التي تدعم الاقتصادات المحلية وتعالج فجوات العرض الحرجة. وتجسد شركة الشرقية للسكر في مصر هذا الالتزام من خلال دعم سلاسل التوريد الزراعية المحلية، والحد من الاعتماد على الواردات، وتعزيز التنمية الريفية من خلال مرافق إنتاج السكر الحديثة. وعلى النقيض من ذلك، لعب بنك بيبلوس أفريقيا دوراً محورياً في ضمان توافر الغذاء من خلال تسهيل عمليات التمويل التجاري لاستيراد السلع الأساسية، مثل القمح، خلال الظروف الصعبة. ولم تعمل مثل هذه المبادرات على تعزيز مرونة المجتمع فحسب، بل إنها صانت أيضاً استقرار السوق، مما يضمن بقاء السلع الأساسية متاحة خلال الأزمات. ومن خلال

المبادرات الاستراتيجية في مجال الأعمال الزراعية وإمدادات الغذاء، لا تعالج المؤسسة الاحتياجات الفورية فحسب، بل إنها تبني أيضاً الأساس للاستدامة طويلة الأجل، مما يقلل من نقاط الضعف في مواجهة صدمات العرض العالمية ويعزز الاعتماد على الذات.

تعزيز التنمية الاقتصادية عبر القطاعات

لقد عززت استثمارات المؤسسة في الأسهم التنمية الاقتصادية، وساهمت في تمكين الصناعات الرئيسة وتشجيع الابتكار. وتوضح بعض استثمارات المؤسسة كاستثمارها في بنك الأخضر في المغرب - وهي مؤسسة مالية إسلامية رائدة تأسست بالشراكة مع القرض الفلاحي للمغرب - دور المؤسسة في تعزيز الخدمات المالية المتاحة وتعزيز الخدمات المصرفية الإسلامية داخل البلاد. وقد أثبت نجاح بنك الأخضر قدرته على توسيع نطاق الخدمات المالية الشاملة المتوافقة مع الرؤية الاقتصادية الأوسع للمغرب. وعلى نحو مماثل، عزز استثمار المؤسسة في شركة تمويل أفريقيا القابضة النظم البيئية المالية في مختلف أنحاء غرب أفريقيا، مما أظهر قدرتها على العمل بفعالية عبر الحدود الإقليمية والتكيف مع السياقات الاقتصادية المتنوعة.

في المملكة العربية السعودية، عالجت المؤسسة مسألة القدرة على تحمل تكاليف الإسكان من خلال دعم مؤسسات مثل شركة بداية لتمويل المنازل، مما مكن آلاف الأسر من تملك منازلها. وفي كازاخستان، حفزت شركة الإجارة لكازاخستان النمو الصناعي، مما مكن الشركات من الوصول إلى رأس المال اللازم للمعدات والبنية الأساسية، وبالتالي تعزيز التنمية الوطنية. توضح هذه الاستثمارات كون استراتيجية الأسهم الخاصة بالمؤسسة ليست خاصة بالقطاع فحسب، بل إنها مصممة أيضًا لمعالجة التحديات الاجتماعية والاقتصادية الحرجة في الدول الأعضاء.

الاستفادة من الاستثمارات التحويلية

إن التزام المؤسسة بالتغيير التحويلي واضح في استثماراتها في الأسهم التي تعيد تحديد المشهد المالي. فقد تحول بنك آي بي زمان في كازاخستان من بنك تقليدي إلى مؤسسة مالية إسلامية متكاملة، مما أرسى سابقة للتحولات المستقبلية في المنطقة. وعلى نحو مماثل، تحول بنك الوفاق الدولي في تونس من شركة تأجير إلى بنك إسلامي يعمل بكامل طاقته، مما عزز الشمول المالي. وتعمل هذه الاستثمارات على تمكين الاقتصادات المحلية مع تحفيز الابتكار المالي ودفع التقدم المستدام. ومن خلال بناء هياكل حوكمة قوية وتعزيز القدرات التشغيلية، تمهد هذه الاستثمارات الطريق للنمو المستدام.

خلق تأثيرات مضاعفة من خلال المؤسسات المالية

إن استراتيجية الأسهم التي تتبناها المؤسسة في المؤسسات المالية تولد تأثيرات مضاعفة كبيرة، وتحشد رأسمال إضافي لدعم النشاط الاقتصادي الأوسع. على سبيل المثال، مكنت الاستثمارات في شركة طيبة للتمويل - المؤسسة المالية الإسلامية الوحيدة في أوزبكستان - الشركات الصغيرة والمتوسطة من الوصول إلى التمويل الحاسم، وتعزيز ريادة الأعمال وخلق فرص العمل في الأسواق الناشئة. وعلى نحو مماثل، حقق بنك المالديف الإسلامي، وهو أول بنك إسلامي في المالديف، طرحاً عاماً أولياً ناجحاً في عام 2019، مما يدل على قدرة المؤسسات التي تدعمها المؤسسة على جذب الاستثمار الخاص وتوسيع آثارها الإنمائية.

تعمل هذه المؤسسات المالية كأدوات للتنمية، وتضخيم استثمارات الأسهم الأولية التي تضخها المؤسسة للوصول إلى آلاف الشركات والأفراد. وتشمل التأثيرات المتتالية زيادة المدخرات، وتوسيع الثقافة المالية، وتعزيز السيولة في السوق، وكلها عوامل تساهم في نمو اقتصادي ومرونة أوسع. علاوة على ذلك، تعمل استثمارات المؤسسة على تعزيز الابتكار والتنويع في الأنظمة المالية المحلية، مما يمهد الطريق للنمو المستدام مع التخفيف من المخاطر المرتبطة بتقلبات السوق والوصول المالي المحدود إلى المناطق المحرومة. من خلال تحفيز التمويل الإضافي وتعزيز المنظومات المالية، فإن هذه الاستثمارات تحدث تأثيرا تحويليا يتماشى مع الأهداف التنموية للمؤسسة.

الدور التحويلي في التمويل الإسلامي

لعبت المؤسسة دورًا محوريًا في إنشاء وتوسيع التمويل الإسلامي عالميًا، وخلق فرص جديدة للأنظمة المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في المناطق المحرومة. مهدت الاستثمارات في مؤسسات مثل البنك الإسلامي الغيني، والبنك الإسلامي السنغالي، وبنك أمانة في سريلانكا الطريق للبنى التحتية المالية القوية التي تعزز النمو الاقتصادي.

في غينيا والسنغال، شاركت استثمارات الأسهم الخاصة بالمؤسسة في البنوك الإسلامية الأولى والوحيدة في هذه الدول، حيث عالجت بشكل مباشر غياب الخيارات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. في سريلانكا، قدم استثمار المؤسسة في بنك أمانة الخدمات المصرفية الإسلامية إلى دولة غير عضو، مما أظهر قدرتها على توسيع نطاق التمويل الإسلامي خارج الحدود التقليدية. لا تعمل هذه الاستثمارات على توسيع الشمول المالي فحسب، بل تعمل أيضًا على تعزيز مصداقية ومرونة التمويل الإسلامي على مستوى العالم.

لعبت المؤسسة دورًا محوريًا في إنشاء وتوسيع التمويل الإسلامي عالميًا، وخلق فرص جديدة للأنظمة المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في المناطق المحرومة.

البنية التحتية العالمية للاستقرار المالي

الريادة في إدارة السيولة الرائدة

تعتبر المؤسسة الدولية لإدارة السيولة الإسلامية مؤسسة رائدة تأسست في عام 2010 لمعالجة تحديات السيولة عبر الحدود في التمويل الإسلامي. من خلال توفير أدوات قصيرة الأجل متوافقة مع الشريعة الإسلامية، تقدم المؤسسة الدولية لإدارة السيولة الإسلامية حلول سيولة تحويلية تمكن المؤسسات المالية من الازدهار مع الحفاظ على المبادئ الأخلاقية.

يقع المقر الرئيس للمؤسسة الدولية لإدارة السيولة الإسلامية في كوالالمبور، وتدعمها مجموعة من ثمانية بنوك مركزية - تمثل إندونيسيا والكويت وماليزيا ونيجيريا وقطر وتركيا والإمارات العربية المتحدة وموريشيوس - إلى جانب المؤسسة. يعزز هذا التعاون الفريد مصداقية وفعالية المؤسسة الدولية لإدارة السيولة الإسلامية، مما يمكنها من تقديم حلول مالية تلبي أعلى المعايير الدولية. تعكس هذه الشراكة بين البنوك المركزية من آسيا وأفريقيا ومنطقة مجلس التعاون الخليجي، إلى جانب المؤسسة، التزامًا مشتركًا بتعزيز التمويل الإسلامي وضمان إدارة السيولة القوية عبر الحدود.

وباعتبارها المزود الوحيد للأوراق التجارية المدعومة بالأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، تضع المؤسسة الدولية لإدارة السيولة الإسلامية معيارًا عالميًا لإدارة السيولة الأخلاقية، وسد الفجوات الحرجة في النظام البيئي المالي وتعزيز الاستقرار عبر الأسواق. وبفضل نهجها المبتكر، تعد ركيزة لا غنى عنها للمرونة والثقة في المشهد المالي الإسلامي.

تكمن أهمية المؤسسة الدولية لإدارة السيولة الإسلامية في قدرتها على تقديم صكوك عالية الجودة وقابلة للتداول تلبي احتياجات السيولة للمؤسسات المالية الإسلامية في جميع أنحاء العالم.

أهمية المؤسسة الدولية لإدارة السيولة الإسلامية

تكمن أهمية المؤسسة الدولية لإدارة السيولة الإسلامية في قدرتها على تقديم صكوك عالية الجودة وقابلة للتداول تلبي احتياجات السيولة للمؤسسات المالية الإسلامية في جميع أنحاء العالم. هذه الأدوات ليست مجرد حلول فحسب، بل تعد شريان حياة يمكن المؤسسات من العمل باستقرار وثقة في اسواق عالمية تنافسية.

إن المشاركة النشطة للبنوك المركزية تمنح المؤسسة الدولية لإدارة السيولة الإسلامية مصداقية لا مثيل لها، حيث يضمن هذا الهيكل التزام عروضها بالمعايير الدولية الصارمة مع تلبية الاحتياجات المتنوعة للمناطق التي تخدمها، مما يعزز دورها كحجر أساس للثقة والابتكار في التمويل الإسلامي.

المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص: شريك استراتيجي في التحول

لعبت المؤسسة دورًا فعالاً في نجاح المؤسسة الدولية لإدارة السيولة الإسلامية، حيث ساهم كونها مساهما مؤسسا في الاستفادة من رؤيتها طويلة الأجل وحوكتها ودعمها المالي في وضع المؤسسة الدولية لإدارة السيولة الإسلامية كقائد عالمي في إدارة السيولة. من خلال تحويل تحديات السيولة إلى فرص للنمو، ضمنت المؤسسة استمرار المؤسسة الدولية لإدارة السيولة الإسلامية كقوة موثوقة ومبتكرة في التمويل الإسلامي.

إنجازات متميزة

منذ إصدارها الافتتاحي في عام 2013، أصدرت المؤسسة الدولية لإدارة السيولة الإسلامية أكثر من 113.95 مليار دولار أمريكي عبر صكوك قصيرة الأجل من خلال 276 عملية إصدار، مما عزز دورها كقائد عالمي في إدارة السيولة. في عام 2024، سهّلت المؤسسة الدولية لإدارة السيولة الإسلامية إصدار صكوك بقيمة 13.01 مليار دولار أمريكي، محققة بذلك نموًا بنسبة 20% تقريبًا في الحجم القائم مقارنة بالعام السابق. وتشمل هذه الإنجازات البارزة أول إصدار عالمي للصكوك قصيرة الأجل عبر الحدود، وإطلاق أجل صكوك مدته 12 شهرًا في عام 2022. تعكس هذه الابتكارات قدرة المؤسسة الدولية لإدارة السيولة الإسلامية على التكيف مع متطلبات السوق المتطورة عبر تقديم حلول متطورة تمكن المؤسسات من التنقل في مناطق اقتصادية معقدة.

محفز للتنمية المستدامة

تمتد مبادرات المؤسسة الدولية لإدارة السيولة الإسلامية إلى أبعد من الأسواق المالية، وتتوافق بشكل وثيق مع أولويات التنمية العالمية. فمن خلال تعزيز الشمول المالي (الهدف 8)، ودفع الابتكار في البنية التحتية (الهدف 9)، وتعزيز ممارسات الاستثمار المسؤولة (الهدف 12)، تدعم المؤسسة الدولية لإدارة السيولة الإسلامية بفعالية أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة. كما يعاد استثمار عائدات صكوك المؤسسة الدولية لإدارة السيولة الإسلامية في مشاريع الحد من أوجه عدم المساواة (الهدف 10)، مما يخلق تأثيرات متتالية للتقدم عبر الدول الأعضاء.

فمن خلال تعزيز الشمول المالي (الهدف 8)، ودفع الابتكار في البنية التحتية (الهدف 9)، وتعزيز ممارسات الاستثمار المسؤولة (الهدف 12)، تدعم المؤسسة الدولية لإدارة السيولة الإسلامية بفعالية أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة. كما يعاد استثمار عائدات صكوك المؤسسة الدولية لإدارة السيولة الإسلامية في مشاريع الحد من أوجه عدم المساواة (الهدف 10).

ترسم المؤسسة الإسلامية الدولية لإدارة السيولة مسارًا جريئًا للمستقبل، مع خطط لتوسيع برنامج الصكوك من 5 مليارات دولار أمريكي إلى 6 **مليارات دولار أمريكي** وتنويع محفظتها عبر أسواق وقطاعات جديدة.

التقدير والقيادة

تحظى المؤسسة الدولية لإدارة السيولة الإسلامية بتقدير عالمي لمساهماتها الرائدة، حيث حازت العديد من الجوائز مثل "مؤسسة التمويل الإسلامي للعام" و"أفضل مزود لسيولة الصكوك عبر الحدود". وتسلط هذه الجوائز الضوء على ريادة المؤسسة الإسلامية الدولية لإدارة السيولة في إدارة السيولة، والابتكار في السوق، والتمويل الأخلاقي، مما يعزز مكانتها كركيزة أساسية للنظام المالي الإسلامي.

التطلع إلى المستقبل: تحقيق إنجازات أكبر

ترسم المؤسسة الإسلامية الدولية لإدارة السيولة مسارًا جريئًا للمستقبل، مع خطط لتوسيع برنامج الصكوك من 5 مليارات دولار أمريكي إلى 6 مليارات دولار أمريكي وتنويع محفظتها عبر أسواق وقطاعات جديدة. كما تعمل المؤسسة على تطوير أدوات مبتكرة مثل الصكوك الخضراء و الإصدارات متعددة العملات، مما يمهد الطريق لنظام مالي مستدام ومتكامل عالميًا.

النظرة المستقبلية: بناء المرونة في التمويل الإسلامي

إن البنية الفريدة للمؤسسة الإسلامية الدولية لإدارة السيولة، وقيادتها الديناميكية، والتزامها الثابت بالاستدامة تجعلها ضرورية للنظام المالي الإسلامي. وبدعم من الرؤية الاستراتيجية للمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، تواصل المؤسسة الإسلامية الدولية لإدارة السيولة تقديم حلول السيولة التحويلية، مما يمكن المؤسسات من الازدهار في عالم يتطلب المرونة والقدرة على التكيف. وبينما تحتفل المؤسسة بمرور 25 عامًا على تمكين المؤسسات التحويلية، فإن المؤسسة الدولية لإدارة السيولة الإسلامية تعد شهادة على مهمتها الدائمة. فمن خلال تلبية احتياجات السيولة لمنات المؤسسات، فإنها تعيد تحديد التمويل الأخلاقي، مما يضمن مستقبلًا مستقرًا ومزدهرًا للتمويل الإسلامي في جميع أنحاء العالم.

تتجلى ريادة المؤسسة في بناء البنية التحتية المالية العالمية من خلال دعمها للمؤسسة الدولية لإدارة السيولة الإسلامية. وباعتبارها المؤسسة الوحيدة التي تصدر أدوات سيولة قصيرة الأجل مقومة بالدولار الأمريكي ومتوافقة مع الشريعة الإسلامية، فإن المؤسسة الدولية لإدارة السيولة الإسلامية تعالج تحديات السيولة الحرجة في الأسواق المالية الإسلامية. ويضمن هذا الابتكار توفر المؤسسات المالية الإسلامية على الأدوات اللازمة لإدارة السيولة بشكل فعال، مما يساهم في استقرار ونمو الأنظمة المالية العالمية. ومن خلال معالجة هذه التحديات النظامية، تعمل المؤسسة على تعزيز البنية المالية للتنمية المستدامة.

المؤسسة في صور: 25 عامًا من الخدمات

نجاحنا ينبع من المهارات الاستثنائية لموظفينا.
فمعارفهم ومرونتهم وأفكارهم المبتكرة
واهتمامهم بنجاح الأعمال تعتبر ركائز للمؤسسة.

شكرًا جزيلًا لفرينا المتفاني ولكل الأفراد الاستثنائيين الذين ساهموا في رحلة المؤسسة على مدار الـ 25 عامًا الماضية.

شكرًا لكم

تعتبر مشاريع المؤسسة مبادرات أساسية وكبيرة من حيث القيمة والحجم. ساهمت مشاريع المؤسسة في تطوير دولها الأعضاء، مما مكنها من الفوز بعدة جوائز تقديرية سنوية على المستوى الإقليمي والعالمي.

الفصل الثالث

المؤسسة في أرقام

1.3 لمحة عن أنشطة عام 2024

تسلط الأرقام الواردة في هذا القسم الضوء على إنجازاتنا في عام 2024، إلى جانب البيانات التراكمية حول إنجازات المؤسسة منذ إنشائها.

غطت استثمارات المؤسسة 12 دولة:

1 بنغلاديش
2 كاميرون
3 كوت ديفوار
4 الأردن
5 مصر
6 كازاخستان
7 ماليزيا
8 غينيا
9 تركيا
10 الإمارات العربية المتحدة
11 أوغندا
12 أوزبكستان

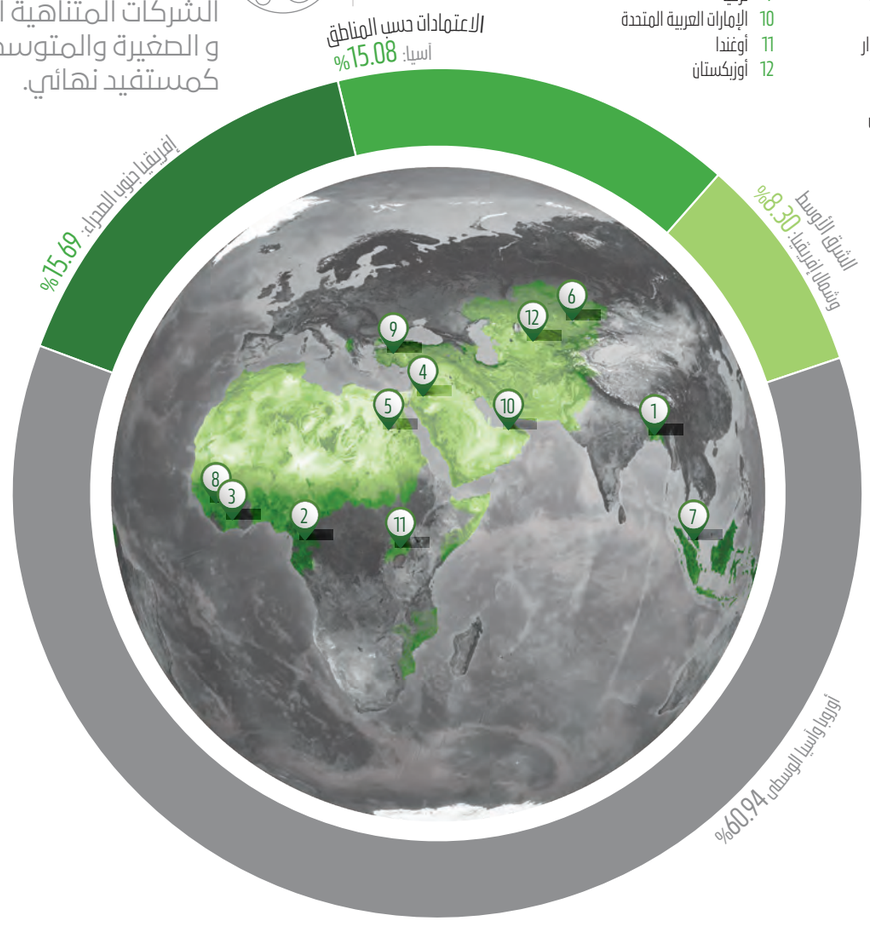

اعتماد
663 مليون دولار
أمريكي

استثمار 49% في لقطاع المالي، واستهداف الشركات المتناهية الصغر و الصغيرة والمتوسطة، كمستفيد نهائي.

الاعتمادات حسب القطاعات

القطاع المالي:
49.02%
14 مشروعا

الصناعة والتعدين:
20.43%
5 مشاريع

النقل:
12.02%
مشروعان

الطاقة:
11.16%
مشروع واحد

الاعتمادات حسب المنتجات

خطوط التمويل
325 مليون ن دولار أمريكي

التمويل لأجل
338 مليون دولار أمريكي

24
مشروعا معتمد

2.3 موجز لإنجازات عام 2024

منذ تأسيسها، ركزت المؤسسة على تنمية القطاع الخاص باعتبار دوره المحوري في خلق فرص العمل، وتعزيز إمكانات التصدير، وتحفيز النمو المستدام والشامل.

تبرز عمليات وإجراءات المؤسسة مدى التزامها بتعزيز نمو القطاع الخاص، ومعالجة القضايا العالمية مثل الحصول على الطاقة والبنية التحتية. في عام 2024، بلغت اعتمادات المؤسسة 663 مليون دولار أمريكي، خصصت لتقديم الدعم المالي للمؤسسات الشريكة، والاستثمار في المبادرات. نال التمويل لأجل نسبة 50.98%، وخطوط التمويل 49.02%، مما يبرز مسايرة التحول الاستراتيجي للمؤسسة نحو تمويل الائتمان. وبذلك، تكون اعتمادات المؤسسة قد بلغت 7.58 مليار دولار أمريكي منذ تأسيسها.

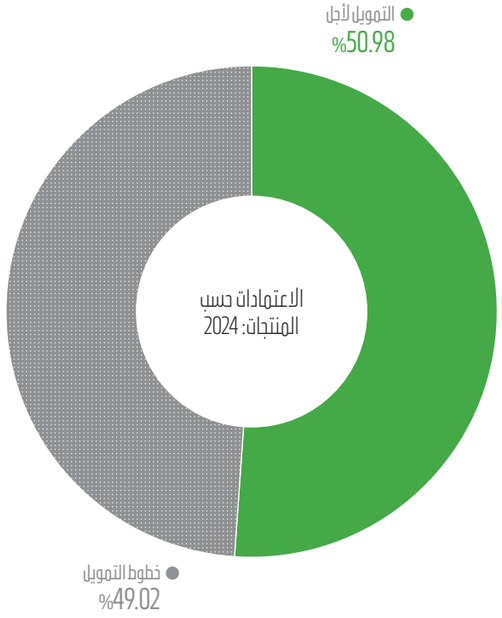

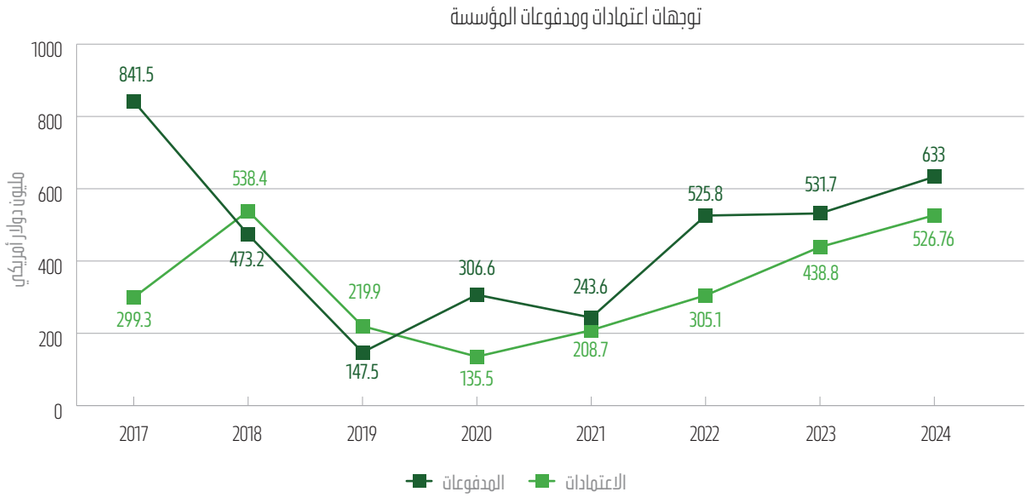

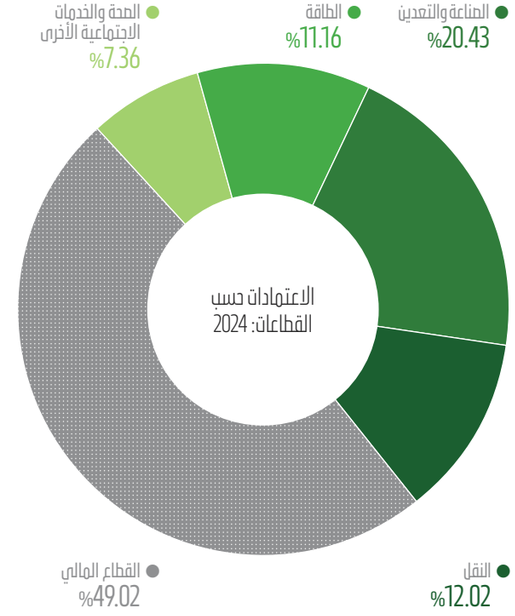

من حيث القطاعات، خصصت نسبة 49.02% من اعتمادات المشاريع الجديدة لهذا العام للقطاع المالي، تليها الاستثمارات في القطاع غير المالي التي تركز على القطاعات عالية التأثير مثل الصناعة والتعدين (20.43%) والنقل (12.02%) والطاقة (11.16%). من حيث التوزيع الإقليمي، تم تخصيص 60.94% من الاعتمادات لمنطقة أوروبا وآسيا الوسطى، تليها أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (15.69%)، آسيا (15.08%)، ومنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا (8.30%).

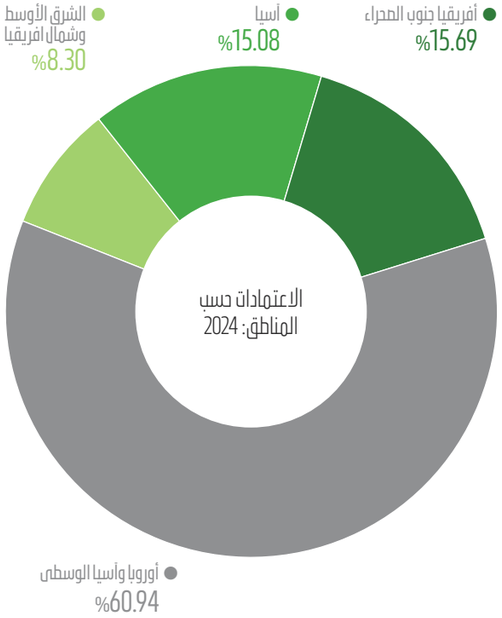

%60.94 من الاعتمادات لمنطقة **أوروبا وآسيا الوسطى**، تليها **أفريقيا جنوب الصحراء** الكبرى **(15.69%)**، **آسيا (15.08%)**، ومنطقة **الشرق الأوسط وشمال افريقيا (8.30%)**.

فيما يتعلق بالمدفوعات لعام 2024، فقد حقق ارتفاعا كبيرا من حيث الكفاءة، حيث بلغت 526.76 مليون دولار امريكي بارتفاع كبير عن 438.78 مليون دولار أمريكي في عام 2023. خُصّصت النسبة الكبرى منها للقطاع المالي (75.68%)، يليه قطاع الصناعة والتعدين (21.36%)، البنية التحتية (1.94%)، وقطاع التخزين ونقل الغاز والبترول (1.02%). وبلغت نسبة المدفوعات إلى الاعتمادات 79%.

فيما يتعلق بالمدفوعات لعام 2024، فقد حقق ارتفاعا كبيرا من حيث الكفاءة، حيث بلغت **526.76 مليون دولار امريكي** بارتفاع كبير عن **438.78 مليون دولار أمريكي** في عام 2023. خُصّصت النسبة الكبرى منها للقطاع المالي (75.68%).

التقدم بلا حدود

3.3 معالم بارزة في رحلة المؤسسة منذ تأسيسها

قدّمت المؤسسة منذ تأسيسها اعتمادات تراكمية تجاوزت 7.58 مليار دولار أمريكي، بينما تجاوزت المدفوعات 5.06 مليار دولار أمريكي خصصت لتنمية القطاع الخاص.

اعتمدت المؤسسة، منذ تأسيسها في عام 1999، 575 مشروعا بقيمة 7.58 مليار دولار أمريكي. وتشمل اعتمادات المؤسسة قطاعات مختلفة، منها القطاع المالي، والبنية التحتية، والزراعة، والتصنيع، والطاقة، ولها عمليات استثمارية في 48 بلدا عضوا. مما يبرز النطاق الواسع والتنوع القطاعي لعمليات المؤسسة.

وتشمل اعتماداتنا:

152 مشروع خطوط تمويل بقيمة 3.89 مليار دولار أمريكي

178 مشروع تمويل لأجل بقيمة 2.24 مليار دولار أمريكي

130 مشروعا سهميّا بقيمة 922.63 مليون دولار أمريكي

15 مشروع صناديق بقيمة 532.85 مليون دولار أمريكي

وخصص ما نسبته 80.81% من الاعتمادات حتى الآن لتمويل الائتمان (التمويل لأجل وخطوط التمويل)، تليها الاستثمار في الأسهم (الأسهم المؤسسية وأسهم الشركات) بنسبة 12.17%، والنسبة الباقية (7.03%) خصصت للصناديق الاستثمارية.

خُصّصت الحصة الكبرى من اعتمادات المؤسسة منذ تأسيسها للشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال المؤسسات المالية الشريكة (باستثناء الصناديق)، بما يمثل 59.11% من إجمالي الاعتمادات (أكثر من 4.48 مليار دولار أمريكي). ويستحوذ قطاع الصناعة والتعدين على ثاني أكبر حصة (14.62%) باعتمادات إجمالية بلغت قيمتها 1.11 مليار دولار أمريكي. وتليه الصناديق بنسبة 7.03%، بينما خصص الباقي (18.41%) لقطاعات الطاقة، والتمويل العقاري، والصحة والخدمات الاجتماعية الأخرى، والنقل، والمعلومات والاتصالات، والتجارة. وخُصّص مبلغ 63.78 مليون دولار أمريكي المتبقي، الذي يمثل 0.84% من الاعتمادات التراكمية، لقطاعات الزراعة، والتعليم، والمياه والصرف الصحي وإدارة النفايات.

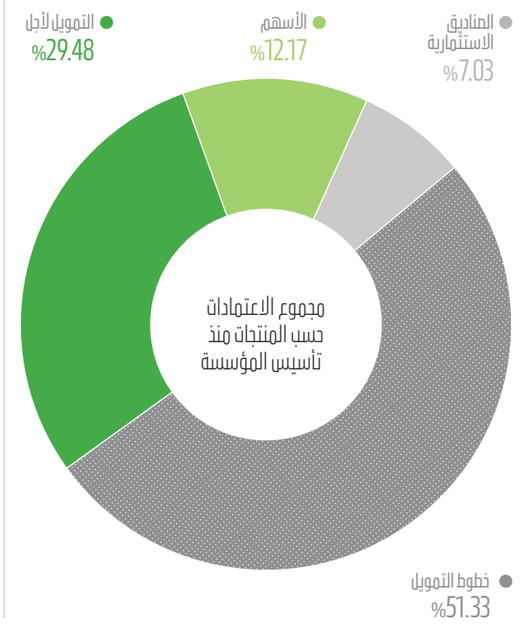

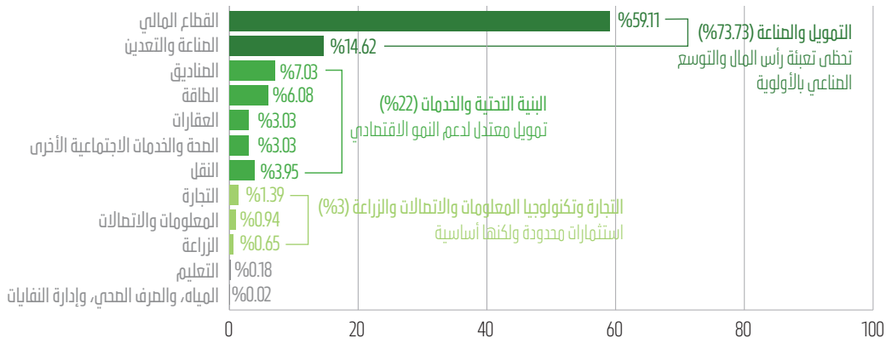

وتجسّد اعتماداتنا الامتداد الجغرافي الواسع لعمليات المؤسسة. بنهاية عام 2024، شملت عمليات المؤسسة الاستثمارية 48 بلدا عضوا، إضافة إلى عدد من المشاريع الإقليمية والعالمية الممتدة عبر عدة اقتصادات. وتمثل منطقة أوروبا وآسيا الوسطى بنسبة 27.43%، تليها منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بنسبة 22.49% من إجمالي الاعتمادات، وإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بنسبة 20.66%، ومنطقة آسيا بنسبة 15.78%. وتمثل حصة المشاريع الإقليمية/العالمية التي تغطي العديد من الدول في مناطق مختلفة 13.62% من إجمالي الاعتمادات.

وقد بلغت مدفوعات المؤسسة منذ تأسيسها ما مجموعه 5.04 مليار دولار أمريكي. وتختلف المدفوعات حسب المنتجات، إذ تمثل مشاريع خطوط التمويل والتمويل لآجل النسبة الكبرى (49.89% و32.25% على التوالي). ومثلت عمليات الأسهم 12.23%، تليها صناديق الاستثمار بنسبة 5.63%.

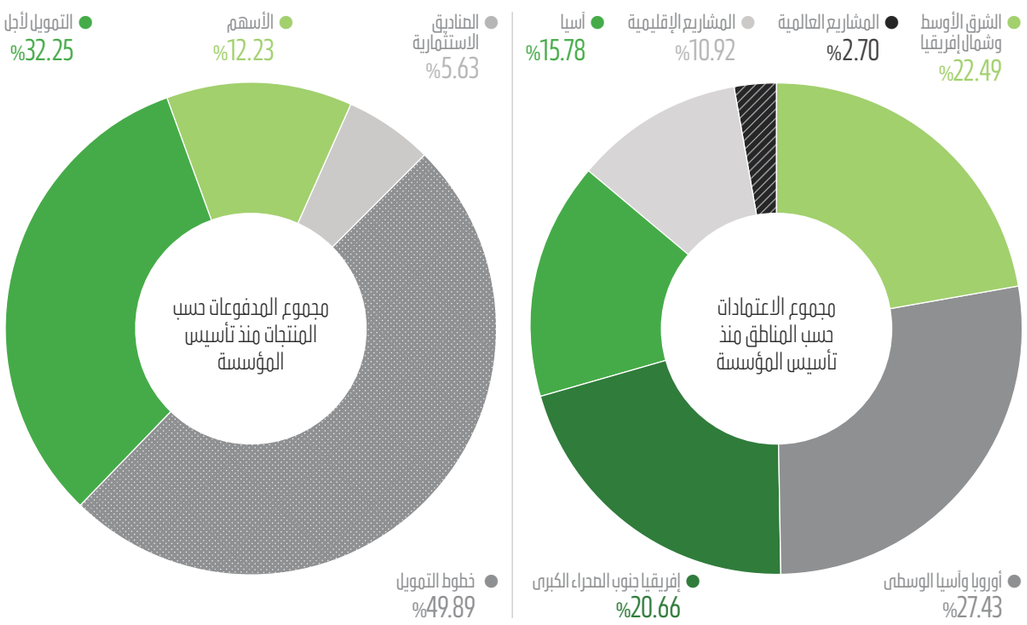

وفي عام 2024، عزز عمل المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص الوصول إلى التمويل الإسلامي للمؤسسات الخاصة في الدول الأعضاء. من خلال التدخلات المستهدفة والشراكات الاستراتيجية، نجحنا في خلق تأثير مستدام في الأسواق الرئيسية، كما يتضح من الحالات التالية.

الفصل الرابع

عملياتنا، وأنشطتنا، وأداؤنا: معالم بارزة في عام 2024

1.4 أول خط تمويل للمؤسسة في جمهورية بنين

في عام 2024، حققت المؤسسة إنجازًا مهمًا تجلى في اول عملياتها في جمهورية بنين من خلال تقديم خط تمويل لبنك الصناعة والتجارة الدولي، وهو بنك نظامي أعيد تأسيسه في شكله الحالي في عام 2020 والمعروف بخبرته المحلية العميقة. شكل هذا الخط مثالا آخر عن تعزيز المؤسسة لحلول التمويل المتوافقة مع الشريعة الإسلامية داخل الدول الأعضاء حيث استهدف دعم تنمية القطاع الخاص في بنين من خلال شراكة استراتيجية مع البنك.

تسلط هذه الصفقة التاريخية الضوء على التزام المؤسسة بتعزيز المبادرات المؤثرة وتمكين مؤسسات القطاع الخاص في بنين، مما يعزز دورها كمحفز للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

تسلط هذه الصفقة التاريخية الضوء على التزام المؤسسة بتعزيز المبادرات المؤثرة وتمكين مؤسسات القطاع الخاص في بنين، مما يعزز دورها كمحفز للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

2.4 تعزيز التمويل الإسلامي والشمول المالي في كازاخستان

في عام 2024، قدمت المؤسسة تسهيلات تمويل متوافقة مع الشريعة الإسلامية بقيمة 2.4 مليار تنغي كازاخستاني لشركة الإجارة كازاخستان لدعم شركات القطاع الخاص، وخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة، في كازاخستان. ولتمكين دفع مبلغ التمويل بالعملة المحلية، عملت المؤسسة على تأمين عملة كازاخستاني (تنغي) من خلال مقايضة العملات الإسلامية. أتاح هذا الترتيب للمؤسسة بالحفاظ على سداد المدفوعات بالدولار الأمريكي من الطرف المقابل في المقايضة مع تزويد الشركة باستقرار تكاليف خدمة الديون الثابتة بالتنغي الكازاخستاني. وساهمت هذه العملية المبتكرة على توسيع مجموعة حلول العملة المحلية للمؤسسة داخل الأسواق الناشئة في دولها الأعضاء.

تعد هذه العملية الثانية من نوعها التي تنفذها المؤسسة بالعملة المحلية، بعد إصدار أول صكوك مقومة بالتنغي الكازاخستاني في عام 2023، حيث نجحت في جمع 2 مليار تنغي كازاخستاني من خلال مزاد لمرفق صكوك مستحقة الدفع لمدة خمس سنوات. وقد مهد التنفيذ الناجح لهذه المقايضة الطريق أمام المؤسسة لتعزيز حضورها وزيادة تأثيرها في كازاخستان.

في عام 2024، قدمت المؤسسة تسهيلات تمويل متوافقة مع الشريعة الإسلامية بقيمة
2.4 مليار تنغي كازاخستاني
لشركة الإجارة كازاخستان لدعم شركات القطاع الخاص، وخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة، في كازاخستان.

استخدمت الشركة هذا التمويل لتقديم تمويل متوافق مع الشريعة الإسلامية لمؤسسات القطاع الخاص المؤهلة في قطاعات اقتصادية مختلفة. يعكس هذه المبادرة التزام المؤسسة بتعزيز تنمية القطاع الخاص وتعزيز التمويل الإسلامي على مستوى العالم، مع تسليط الضوء أيضًا على دور شركة الإجارة كازاخستان في تشجيع النمو الاقتصادي وتعزيز الشمول المالي في كازاخستان.

3.4 دعم مشاريع البنية التحتية التحويلية في تركيا

نجحت المؤسسة في تمويل بناء طريق سريع رئيسي في تركيا، وهو مشروع كبير يهدف إلى تعزيز الاتصال وتسهيل التجارة ودفع النمو الاقتصادي. تعد البنية التحتية القوية للنقل ضرورية لتعزيز التكامل الاقتصادي، ويعكس هذا الإنجاز التزام المؤسسة بتعزيز مثل هذه المبادرات التحويلية من خلال تقديم تمويل استراتيجي.

علاوة على ذلك، دعمت المؤسسة مشروع مستشفى في إطار هيكل شراكة بين القطاعين العام والخاص، مؤكدة بذلك التزامها بحلول الرعاية الصحية المستدامة والمستقبلية. إضافة إلى تعزيز الوصول إلى الرعاية الصحية وجودتها للمجتمعات المحلية، أنشأت هذه المبادرة نموذجًا لمشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص المستقبلية في قطاع الرعاية الصحية.

وتؤكد هذه الإنجازات على الدور الحيوي لتمويل البنية التحتية في تعزيز التنمية المستدامة والتقدم الاقتصادي في مختلف الدول الأعضاء في المؤسسة. ومن خلال دعم هذه المشاريع المؤثرة، تواصل المؤسسة المساهمة في تحسين نوعية الحياة وتعزيز الرخاء الاقتصادي في المنطقة.

4.4 تعزيز التمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية لمؤسسات القطاع الخاص في مصر

في عام 2024، قدمت المؤسسة تسهيلات ائتمانية بقيمة 30 مليون دولار أمريكي لبنك مصر ش.م.م، مما عزز التزامها بتعزيز نمو مؤسسات القطاع الخاص في مصر، بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وقد مكن هذا التسهيل المؤسسة من تعزيز حضورها في مصر مع دعم توسع قطاع التمويل الإسلامي داخل البلاد. ومن شأن هذه الشراكة أن تمكن البنك من تعزيز محفظته التمويلية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، مما يوفر تمويلًا حيويًا لمؤسسات القطاع الخاص. سيتم توجيه تمويل المؤسسة من خلال النافذة الإسلامية للبنك.

يعد بنك مصر الذي تأسس في عام 1920 ومقره القاهرة، أحد المؤسسات المالية الرائدة في مصر حيث يقدم خدماته في جميع مناطق مصر، وله قوة عاملة تضم أكثر من 20 ألف موظف، وقاعدة عملاء تتجاوز 17 مليون عميل. علاوة على ذلك، يتمتع بنك مصر بحضور إقليمي ودولي ملحوظ، مما يمكنه من توسيع آثاره الإنمائية.

له قوة عاملة تضم أكثر من
20,000 موظف، وقاعدة عملاء
تتجاوز **17 مليون** عميل. علاوة على ذلك، يتمتع بنك مصر بحضور إقليمي ودولي ملحوظ، مما يمكنه من توسيع آثاره الإنمائية.

5.4 الدور الرائد للمؤسسة في تمويل عمليات الموانئ في بنغلاديش

في عام 2024، حققت المؤسسة العديد من الإنجازات البارزة في تمويل البنية التحتية وقطاع الطاقة، مؤكدة التزامها بدفع النمو الاقتصادي والتنمية في جميع دولها الأعضاء.

كان أحد الإنجازات الرئيسية هو تسهيل أول تمويل لعمليات الموانئ في بنغلاديش. هذه المبادرة الرائدة حسّنت من كفاءة وقدرة مرافق الموانئ في البلاد، كما مهدت الطريق لزيادة الاستثمارات عبر الحدود من القطاع الخاص ضمن دول أعضاء المؤسسة. من خلال تعزيز التعاون والاستثمار في مشاريع البنية التحتية، يعزز هذا الجهد الروابط الاقتصادية الإقليمية ويؤكد على إمكانيات التنمية المشتركة.

بالإضافة إلى ذلك، موّلت المؤسسة بناء سفن كبيرة للغاز الطبيعي المسال، وهو تطورٌ بارزٌ في قطاع الطاقة. ويُسهم هذا المشروع في تعزيز قدرات المنطقة في مجال الطاقة، ويجسّد التزام المؤسسة بحلول الطاقة المستدامة وتلبية الطلب المتزايد على موارد الطاقة.

من خلال تعزيز التعاون والاستثمار في مشاريع البنية التحتية، يعزز هذا الجهد الروابط الاقتصادية الإقليمية ويؤكد على إمكانيات التنمية المشتركة.

6.4 دعم قطاع التصنيع في الأردن

في عام 2024، وافقت المؤسسة على صرف 25 مليون دولار أمريكي لدعم شركة بيبي لايف لتصنيع منتجات النظافة، وهي شركة أردنية رائدة في تصنيع الحفاضات ومنتجات الورق الصحي. سيمكّن هذا الاستثمار الاستراتيجي شركة بيبي لايف من إنشاء أول منشأة لإعادة تدوير الكرتون في الأردن، بما يتماشى مع استراتيجيتها للتكامل العكسي.

من خلال تمويل هذا المشروع الرائد، تساهم المؤسسة في تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة. سيدعم المشروع بشكل مباشر الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة من خلال خلق أكثر من 400 وظيفة جديدة، وتعزيز النمو الاقتصادي، وتوفير فرص العمل. علاوة على ذلك، سيعمل على دفع الابتكار الصناعي وتطوير البنية التحتية، بما يتماشى مع الهدف التاسع من أهداف التنمية المستدامة. من خلال خلق فرص العمل وتحفيز النشاط الاقتصادي، سيؤثر أيضًا بشكل إيجابي على الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة (الحد من الفقر). أخيرًا، من خلال تقليل استهلاك المياه وتقليل استخدام الأخشاب، سيكون للمشروع تأثير بيئي إيجابي.

في عام 2024، وافقت المؤسسة على صرف

25 مليون دولار أمريكي

لدعم شركة بيبي لايف لتصنيع منتجات النظافة، وهي شركة أردنية رائدة في تصنيع الحفاضات ومنتجات الورق الصحي.

7.4 تعزيز الاستدامة المالية والتقدم الاجتماعي من خلال شركة بداية للتمويل

لعب الاستثمار الاستراتيجي للمؤسسة في شركة بداية للتمويل دورًا محوريًا في تحويل قطاع تمويل الإسكان في المملكة العربية السعودية، وتعزيز الاستدامة المالية مع دفع التقدم الاقتصادي الشامل. وباعتبارها مشروعًا مدعومًا من المؤسسة، عملت شركة بداية على توسيع الوصول إلى التمويل العقاري المتوافق مع الشريعة الإسلامية، وتمكين الآلاف من الأسر السعودية من تحقيق ملكية المنازل ودعم الأهداف الأوسع لرؤية السعودية 2030.

في عام 2024، عززت شركة بداية مكانتها من خلال اتفاقية تمويل تاريخية بقيمة 1 **مليار ريال سعودي (267 مليون دولار أمريكي)** مع الشركة السعودية لإعادة التمويل العقاري.

منذ تأسيسها في عام 2014، نمت شركة بداية لتصبح مزودًا رائدًا للرهن العقاري الإسلامي، مما يدل على قوة الاستثمارات في الأسهم في تعزيز المؤسسات المالية وتعميق أسواق رأس المال وتعزيز المرونة الاقتصادية. وقد ضمن الإشراف الاستراتيجي للمؤسسة أن تحافظ شركة بداية على أساس مالي قوي، وموازنة الربحية مع التأثير التنموي ووضع معايير جديدة للنمو المستدام.

في عام 2024، عززت شركة بداية مكانتها من خلال اتفاقية تمويل تاريخية بقيمة 1 مليار ريال سعودي (267 مليون دولار أمريكي) مع الشركة السعودية لإعادة التمويل العقاري. وقد وفرت هذه المبادرة - بدعم من حوكمة المؤسسة وتوجهها الاستراتيجي - السيولة التي تشتد الحاجة إليها لسوق الإسكان، مما أدى إلى توسيع فرص تملك المنازل مع تعزيز منظومة التمويل الإسلامي في المملكة العربية السعودية.

علاوة على الأداء المالي، يمتد تأثير شركة بداية إلى تعزيز الشمول الاقتصادي والحركية الاجتماعية. فمن خلال دمج منصات الإقراض الرقمية والتحليلات المتقدمة والحلول المالية التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي، عززت شركة بداية إمكانية الحصول على التمويل والكفاءة التشغيلية، مما يمكن من امتلاك المواطنين للمنازل. ويتماشى هذا مع أهداف المؤسسة المتمثلة في تعزيز المؤسسات المالية المرنة التي تدعم التمكين الاقتصادي، وتقلل من التفاوتات، وتعزز التنمية المستدامة طويلة الأجل.

تجسد شركة بداية تركيز المؤسسة على الاستثمارات في الأسهم كمحفز للاستدامة المالية والتقدم الاجتماعي، مما يعزز دور الحلول المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في تشكيل اقتصادات أكثر شمولاً ومرونة في دولها الأعضاء.

تجسد شركة بداية تركيز المؤسسة على الاستثمارات في الأسهم كمحفز للاستدامة المالية والتقدم الاجتماعي.

تتعاون المؤسسة بشكل وثيق مع مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة لتعزيز دور القطاع الخاص في مواجهة تحديات التنمية العالمية. وتعد الشراكات الاستراتيجية حجر الزاوية لهذه الجهود، مما يؤدي إلى تحقيق نتائج مؤثرة وتعزيز النمو المستدام.

الفصل الخامس

أوجه التآزر والشراكات

1.5 تعزيز الشراكات من أجل تمكين الأعمال وتعزيز آفاق المستقبل

تمركزت المؤسسة استراتيجيًا كممكّن رئيسي للنمو الاقتصادي والاستدامة من خلال تعزيز الشراكات ذات التأثير الكبير والتحالفات القوية مع مؤسسات التنمية والبنوك الإنمائية المتعددة الأطراف والمنظمات الدولية. وبفضل هذه الشراكات والتحالفات تمكنت المؤسسة من تعزيز مصادر التمويل والخبرة الفنية وفرص السوق للشركات في جميع دولها الأعضاء، مما ساهم في دفع نمو القطاع الخاص، وخاصة في المجالات الحيوية مثل الطاقة المتجددة والبنية التحتية، حيث حفزت الابتكار، وعجلت التنمية الاقتصادية، وعززت الاستدامة.

في عام 2024، عززت المؤسسة دورها كشريك موثوق به ومحفز للتقدم من خلال الاستفادة من شبكتها الواسعة، التي تضم بنوك التنمية المتعددة الأطراف ومؤسسات التمويل التنموي وصناديق الثروة السيادية والمؤسسات المالية والبنوك المركزية والمستشارين الفنيين. وقد ساهمت هذه الجهات المعنية مجتمعة في جهود المؤسسة لمعالجة تحديات التنمية المعقدة واغتنام الفرص الناشئة داخل الدول الأعضاء.

وبفضل التزامها بتنفيذ مهمتها لتمكين القطاع الخاص، أعطت المؤسسة الأولوية أيضًا للتوافق مع الشركاء الذين يتقاسمون رؤية مشتركة للمرونة الاقتصادية والمسؤولية البيئية. وقد أسفرت هذه الشراكات عن العديد من المبادرات المشتركة، بدءا من التمويل المشترك للمشاريع الكبرى وصولا إلى نشر برامج المساعدة الفنية التي تدعم الشركات في مراحل مختلفة من النمو. على سبيل المثال، ساعد التركيز على الطاقات المتجددة في الحد من البصمة الكربونية، وضمن الوصول للمناطق المحرومة إلى الطاقة، وتحسين نوعية الحياة وخلق فرص العمل.

تظل المؤسسة ملتزمة بتعزيز تعاونها مع الكيانات ذات التفكير المماثل، لضمان أن تُحدث مبادراتها تأثيرًا مستدامًا.

يتجاوز التزام المؤسسة بالتنمية المستدامة المساهمات المالية حيث عززت شراكاتها فرص الابتكار في نماذج الأعمال، والقدرات المؤسسية، وفتحت الأبواب أمام أسواق جديدة للمؤسسات الخاصة. ومن خلال دمج الاستدامة في جوهر عملياتها، مكنت المؤسسة من خلق القيمة على المدى الطويل، ودعم الدول الأعضاء في تحقيق أهدافها التنموية.

وبناء على نظرة مستقبلية، تلتزم المؤسسة بتعزيز شراكاتها مع المنظمات النظيرة، وضمان تحيقي تأثيرًا مستداما. من خلال الاستمرار في تعزيز التآزر بين القطاعات والمناطق، تستعد المؤسسة للعب دور أكثر تأثيرًا في تشكيل مستقبل مزدهر وشامل ومستدام لدولها الأعضاء.

2.5 شراكات المؤسسة في عام 2024

1.2.5 لجنة التنسيق الفني

عملت المؤسسة بشكل وثيق مع كيانات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية الأخرى، وخاصة المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، لتعزيز التعاون داخل المجموعة من خلال اجتماعات لجنة التنسيق الفني واجتماعات الرؤساء التنفيذيين.

تطوير وإنتاج ملفات تعريفية بالقطاع الخاص لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية

توسيع نطاق منتدى/جناح القطاع الخاص لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية

حجم العمليات المشتركة المعتمدة من قبل الكيانات

عدد العمليات المشتركة المعتمدة من قبل الكيانات

عدد العمليات المشتركة بين الكيانات

عدد عمليات خطوط التمويل المعتمدة من قبل الكيانات

حجم عمليات خطوط التمويل المعتمدة من قبل الكيانات

تسهيل +100 اجتماع ثنائي للأعمال بين الشركات وبين الشركات والحكومات، إلى جانب فعاليات للتواصل وبناء الشبكات.

8
عدد البرامج القطرية المطورة في إطار برنامج التجارة العربية الإفريقية التي صممت / نفذت (بنين، مصر، نيجيريا، توغو ،وتونس)

7
عدد الأنشطة الرئيسة لبرنامج جسور التجارة العربية الإفريقية التي صممت / نفذت (مجلس المحافظين، ولقاءات رجال الأعمال، ومنتديات، ومشاريع إقليمية، وغيرها)

12
عدد أنشطة تطوير الأعمال المشتركة – المادية أو الافتراضية

تيسير تنظيم، والمشاركة في تنظيم، والترويج لـ
17
فعالية ومبادرة وبرنامجًا ونشاطًا مرتبطًا بكيانات القطاع الخاص في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية.

4
عقود العلاقات العامة والتغطية الإعلامية نيابة عن كيانات القطاع الخاص في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

2.2.5 الشراكات ومذكرات التفاهم الجديدة الرامية إلى تقاسم محفظة المشاريع والتمويل المشترك

قطعت المؤسسة خطوات كبيرة في تعزيز مبادرات شراكاتها خلال النصف الأول من عام 2024 ، حيث استهدفت مذكرات التفاهم والتعاون المبرمة حديثًا التمويل المشترك وتقاسم محفظة المشاريع ، مع التركيز على دفع تعزيز التنمية المستدامة عبر القطاعات الرئيسة في الدول الأعضاء، وتشمل أوزبكستان والمملكة العربية السعودية وأذربيجان وعدة دول أفريقية.

يستعرض هذا الملخص شراكات المؤسسة التي تؤكد التزامها الثابت بتعزيز تمويل التنمية من خلال التحالفات الاستراتيجية وفرص التمويل المشترك وبرامج الدعم الشاملة. ولا شك أن تعزيز التعاون مع الشركاء متعددي الأطراف والثنائيين يمهد الطريق أمام مشاريع تحويلية، ذات الأهمية الكبيرة لتعزيز النمو الاقتصادي والاستدامة في الدول الأعضاء.

الأنشطة والمبادرات الرئيسة للمؤسسة في عام 2024

برنامج العمل القطري لأوزباكستان (2024-2026)

في مايو 2024، أطلقت المؤسسة برنامج العمل القطري لأوزباكستان للفترة 2024-2026، والذي تعهدت فيه بتقديم ما يصل إلى 400 مليون دولار أمريكي. وتركز هذه المبادرة على دعم القطاع الخاص في التصنيع والطاقة والبنية التحتية وتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، بما يتماشى مع أولويات التنمية في البلاد.

مبادرات التمويل المشترك وتقاسم محفظة المشاريع

عززت المؤسسة جهودها التعاونية مع الشركاء الرئيسيين لتقاسم الموارد والتمويل المشترك للمشاريع المؤثرة. وتشمل الشراكات البارزة:

صندوق البنية التحتية للمملكة العربية السعودية: التمويل المشترك وتقاسم محفظة المشاريع

شركة أذربيجان للاستثمار: التمويل المشترك وتقاسم محفظة المشاريع.

مؤسسة أفريقيا للتمويل: التمويل المشترك وتقاسم محفظة المشاريع.

الالتزامات الاستراتيجية مع مؤسسات التمويل التنموي:

أجرت المؤسسة سلسلة من ورش العمل مع بنوك التنمية متعددة الأطراف والمؤسسات المالية الدولية لتعزيز التعاون واستكشاف فرص التمويل المشترك. ومن بين الشركاء الرئيسيين:

مؤسسة التمويل الدولية: التركيز على قطاعي التصنيع والأعمال الزراعية.

البنك الأفريقي للتنمية: استكشاف فرص خطوط التمويل وتطوير البنية التحتية.

3.2.5 برنامج جسور التجارة العربية الأفريقية

يعد برنامج جسور التجارة العربية الأفريقية مبادرة استراتيجية تهدف إلى معالجة التحديات في التجارة الإقليمية بين أفريقيا والمناطق الأخرى. وتظل المؤسسة ملتزمة بتطوير هذا البرنامج، مركزة على تنمية القطاع الخاص لمعالجة تحديات الأمن الغذائي والتعليم والصحة والبنية التحتية. وتعتبر الشراكات بين القطاعين العام والخاص عنصراً أساسياً في هذه الجهود، حيث تعمل على دفع النمو الاقتصادي وتعزيز حلول التجارة المستدامة. علاوة على ذلك، عززت المؤسسة دورها كميسر لإصدار الصكوك لتعبئة رأس المال لمشاريع التنمية في الدول الأعضاء.

4.2.5 المشاركة في منتدى الاستثمار في أفريقيا

شاركت المؤسسة في فعاليات منتدى الاستثمار في أفريقيا الذي عقد في الرباط، بالمملكة المغربية، من 4 إلى 6 ديسمبر 2024. وبصفتها ممثلة لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية إلى جانب كيانات أخرى، ساهمت المؤسسة في 35 فعالية تم فيها عرض عمليات بقيمة 40 مليار دولار أمريكي. وكان التركيز على فرص تمويل المشاريع في قطاعات التعدين والبنية التحتية والنقل والطاقة.

ساهمت المؤسسة في
35 فعالية تم فيها عرض عمليات بقيمة
40 مليار دولار أمريكي.
وكان التركيز على فرص تمويل المشاريع في قطاعات التعدين والبنية التحتية والنقل والطاقة.

5.2.5 مبادرات تبادل المعرفة

أعطت المؤسسة الأولوية لبناء القدرات والابتكار من خلال ورش العمل الافتراضية والحضورية التي تركز على الشراكات الاستراتيجية وحلول التمويل المبتكرة، مثل الصكوك. وتضمنت الأنشطة الرئيسية ما يلي:

ورشة عمل افتراضية مع الهيئة المصرية للرقابة المالية: ركزت على تمويل الصكوك.

ورشة عمل مع أينوكسيس ومنصة مؤسسة التمويل الدولية والمكتب الشريف للفوسفاط للتمويل الزراعي: استكشاف فرص الأعمال الزراعية.

ورشة عمل افتراضية مع ستندرد تشارترد: أقيمت قبل مؤتمر الأطراف التاسع والعشرين، وسلطت الضوء على حلول الصكوك الخضراء.

3.5 الجوائز والتقديرات منذ تأسيس المؤسسة

2012

جائزة التميز المؤسسي لعام 2012
المؤتمر العالمي للصيرفة الإسلامية لعام 2012

2013

أفضل مبادرة مالية إسلامية
جوائز التميز لأكاديمية تتويج لعام 2013

2014

التميز في تنمية القطاع الخاص الإسلامي - الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 2014
مجلة التمويل الدولي 2014

"أفضل مقدّم للإجارة الإسلامية" و"أفضل مستشار في التمويل الإسلامي"
منظمة سي إم أو لعام 2014

جائزة التميز في أعمال الصيرفة الإسلامية
مجلة أكويزيشن الدولية لعام 2014

جائزة أفضل بنك إسلامي للعام
جوائز إي سي كيو العالمية لعام 2014

أفضل مؤسسة لتنمية القطاع الخاص - الشرق الأوسط
جوائز آي اي آي آر للاقتصاد العالمي والاستدامة لعام 2014

أفضل بنك إنمائي
سي بي إي فاينانشال 2014

2015

المؤسسة الأكثر تميزا للمساهمة في التمويل الإسلامي
منتدى كوالالمبور للتمويل الإسلامي 2015

"صفقة السنة في إفريقيا" عن إصدار الصكوك السيادية الأولى بقيمة 100 مليار فرنك إفريقي في جمهورية السنغال في يوليو
مجلة أخبار التمويل الإسلامي 2015

"صفقة السنة العابرة للحدود" عن معاملة مرابحة السلع البارزة بقيمة 100 مليون دولار أمريكي مع بنك طوكيو-ميتسوبيشي يو-إف-جي في سبتمبر
مجلة أخبار التمويل الإسلامي 2015

جائزة التميز للمساهمة المتميزة في تنمية التمويل الإسلامي في القطاع الخاص
قمة الصكوك لندن 2015

جائزة الاقتصاد الإسلامي - فئة المال والتمويل
غرفة دبي للتجارة والصناعة ومؤسسة تومسون رويترز 2015

جائزة أفضل مبادرة في التمويل الإسلامي
مجلة أفريكان بانكر 2015

أفضل بنك إنمائي
سي بي إي فاينانشال 2015

2016-17

الصفقة السيادية لعام 2016
مجلة أخبار التمويل الإسلامي 2017

أفضل برنامج لتنمية رأس المال البشري لعام 2017
الجوائز العالمية في التمويل الإسلامي

2019

المساهمة المتميزة في الابتكار المالي العالمي المسؤول في المجالات البيئية والاجتماعية والمتصلة بالحوكمة لعام 2019
مجلة كابيتال فاينانس إنترناشيونال 2019

2020

"صفقة السنة العابرة للحدود" و"صفقة السنة في باكستان" لعام 2019 عن آلية التمويل المزدوجة العملة لمشروع الطاقة الريحية بقدرة 50 ميغاوات لفائدة ناسدا للطاقة الخضراء
مجلة أخبار التمويل الإسلامي2020

2022

حصل مشروع بريف للنساء على جائزة شرفية
جوائز التمويل العالمي للشركات الصغيرة والمتوسطة لعام 2022

2021

أفضل مساهم في صناعة التمويل الإسلامي
مركز الهدى للصيرفة الإسلامية والاقتصاد الإسلامي 2021

"صفقة العام في الكويت" عن إصدار صكوك بنك الكويت الدولي من الفئة الثانية بقيمة 300 مليون دولار أمريكي
مجلة أخبار التمويل الإسلامي 2021

"صفقة السنة في مجال التأثير الاجتماعي/الاستثمار المسؤول اجتماعيا/المجالات البيئية والاجتماعية والمتصلة بالحوكمة" عن الصكوك المستدامة للبنك الإسلامي للتنمية بقيمة 1.5 مليار دولار أمريكي
مجلة أخبار التمويل الإسلامي 2021

2023

منحت جائزة أفضل عملية لعام 2022 وفقا لمجلة أخبار التمويل الإسلامي للأسواق الإسلامية الناشئة لشركة ريفر ميد فارم بقيمة 4 ملايين دولار أمريكي بالتعاون مع بنك اسيا اليانس
أخبار التمويل الإسلامي 2023

يعتبر تحقيق الفعالية الإنمائية جزءًا أساسيا من أهداف المؤسسة بصفتها مؤسسة تمويل تنموي. توفر أدوات المراقبة والقياس القوية خلاصات قيِّمة حول تأثيرنا.

الفصل السادس

الفعالية الانمائية

1.6 إنجازات عام 2024

الابتكارات الاستراتيجية: النهوض بالفعالية الإنمائية

من خلال هذه المبادرات، تواصل المؤسسة دعم الابتكار والاستدامة والفعالية الإنمائية، مما يعزز التزامها بتعزيز التغيير المؤثر في دولها الأعضاء.

إطلاق "دارت": أداة لتقييم الأثر الإنمائي

في يناير 2024، قدم مكتب الفعالية الإنمائية المرحلة التجريبية لأداة التقييم الاستباقي للأثر الإنمائي (دارت)، وهو حل صمم داخل المؤسسة لتقييم تدخلاتها من منظور تنموي. تعمل أداة دارت، المدمجة في مرحلة العناية الواجبة لعملية نظام رصد مؤشرات التنمية، على تعزيز الشفافية والكفاءة والفعالية من خلال تقييم المقترحات المقدمة الموجهة إلى لجنة الاستثمار. من خلال تسجيل مقترحات المشاريع بناءً على مطابقة أهداف التنمية المستدامة والنتائج المتوقعة، تضمن دارت مدى تعظيم الاستثمارات للأثر الإنمائي مع الحفاظ على الاستدامة.

قيادة الأعمال الخضراء: دعم الاقتصادات الدائرية

في أبريل 2024، دخلت المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص في شراكة مع شركة الاقتصاد الدائري لرعاية ورشة الأعمال الخضراء، بهدف تعزيز الاقتصادات الدائرية في الدول الأعضاء الإسلامية. وضع المشاركون خرائط طريق للعمل المناخي مسترشدين بإطار التحول العادل للبنك الإسلامي للتنمية، واكتسبوا مهارات في تحليل السوق والتقييم المالي وتصميم السيناريوهات. تضمنت التوصيات الرئيسة توسيع مبادرات البحث، والدعوة إلى سياسات التمويل الأخضر، وتعزيز الشراكات لتعزيز ممارسات الأعمال المستدامة.

قيادة الابتكار: مسابقة الشركات الناشئة لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية

سلطت مسابقة الشركات الناشئة لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية، التي أقيمت في أبريل 2024، الضوء على المشاريع المبتكرة في جميع الدول الأعضاء، وربطت رواد الأعمال بالمستثمرين وخبراء الصناعة. استفادت الشركات الناشئة من هذه المنصة لتأمين التمويل، والتحقق من صحة نماذج أعمالها، وإنشاء شراكات استراتيجية. وسعيا من المؤسسة في تعزيز دورها كجسر بين الابتكار والاستثمار، تظل هذه المسابقة محورية لاستراتيجيتها الرامية لتسريع التنمية المستدامة.

المنافسة في ثلاث مجالات موضوعية رئيسة:

حلول التكنولوجيا المالية والأمن السيبراني

حلول الاستدامة وسلسلة التوريد

حلول التنمية البشرية والخدمات الاجتماعية

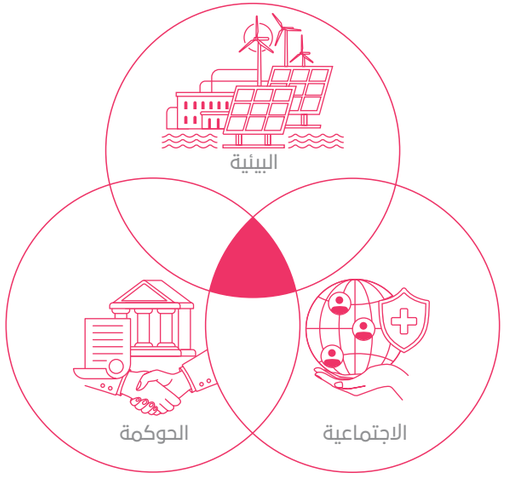

تعزيز الاستدامة: برنامج التوعية الداخلية بمعايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية

في أكتوبر 2024، أطلقت المؤسسة برنامج التوعية الداخلية بالاستدامة والحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية لتعميق فهم مفاهيم الاستدامة ومبادئها في جميع أنحاء المؤسسة. يدمج هذا البرنامج الذي يستمر 12 شهرًا سلسلة فيديوهات قصيرة و ورش عمل عبر الإنترنت وشخصيًا واستراتيجيات اتصال مستهدفة، مما يخلق بيئة تعليمية ديناميكية للموظفين. تؤكد المبادرة على التزام المؤسسة بتضمين الممارسات المستدامة في عملياتها وتعزيز أهداف الاستدامة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، ومواءمة أنشطتها بشكل أكبر مع معايير الاستدامة العالمية.

تعزيز تبادل المعرفة: دمج أهداف التنمية المستدامة في الاستراتيجية المؤسسية

واصل مكتب الفعالية الإنمائية تضمين أهداف التنمية المستدامة في عمليات المؤسسة من خلال تنظيم ورش طبقت إطار SAAU (التوقف، والتعديل، والتضخيم، والتعهد). وقد عززت هذه الورش التعاون بين الإدارات، وتحديد التحسينات القابلة للتنفيذ ورسم خارطة الطريق لدعم أهداف التنمية المستدامة للدول الأعضاء. كما عززت هذه المبادرة دور المؤسسة في مواءمة استراتيجياتها مع أولويات التنمية العالمية.

التقييم من أجل المستقبل: ندوة التقييم السادسة لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية

في نوفمبر 2024، شاركت المؤسسة في استضافة ندوة التقييم السادسة لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية تحت عنوان "اعتزاز بالتعلم ورسم المستقبل". وقد جمع هذا الحدث خبراء عالميين لمناقشة الاستفادة من رؤى التقييم للبرمجة الاستراتيجية وإدارة المخاطر. وتأكيدًا على اتخاذ القرارات القائمة على البيانات ودمج تقنيات الرصد والتقييم المبتكرة، سلطت الندوة الضوء على أهمية الاستراتيجيات المستنيرة في تحقيق نتائج التنمية.

تأكيدًا على اتخاذ القرارات القائمة على البيانات ودمج تقنيات الرصد والتقييم المبتكرة، سلطت الندوة الضوء على أهمية الاستراتيجيات المستنيرة في تحقيق نتائج التنمية.

COP29 Baku Azerbaijan

تعزيز المرونة المناخية: قيادة المؤسسة في مؤتمر الأطراف التاسع والعشرين

في نوفمبر 2024، أعادت المؤسسة التأكيد على التزامها بالإجراءات المناخية العالمية في مؤتمر الأطراف التاسع والعشرين في باكو، أذربيجان. من خلال استضافة حوار أبطال المناخ رفيعي المستوى، جمعت المؤسسة صناع السياسات والمستثمرين وقادة القطاع الخاص لمعالجة تحديات تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً بموجب اتفاقية باريس. وقد أنتج هذا الحوار استراتيجيات قابلة للتنفيذ، وعزز الحلول المبتكرة والأطر التعاونية لمساعدة الدول الأعضاء على تحقيق أهدافها المناخية.

وكان الحدث البارز هو الندوة التي نظمتها المؤسسة حول الحواجز والفرص في الوصول إلى صناديق المناخ المتعددة الأطراف. وسلطت المناقشة الضوء على التحديات الحرجة، بما في ذلك طلبات التمويل المعقدة، والقدرة التقنية المحدودة في الدول النامية، وانعدام الكفاءة الناجم عن هياكل التمويل المتداخلة. وتشمل الحلول المقترحة تبسيط الوصول إلى التمويل، وتعزيز برامج بناء القدرات، وتعزيز التنسيق بين وكالات التمويل لتضخيم الأثر الإنمائي. كما سلطت الندوة الضوء على الدور المحوري للشراكات بين القطاعين العام والخاص في حشد الاستثمارات الخاصة لمبادرات المناخ. وتم عرض دراسات حالة ناجحة في مجال الطاقة المتجددة والبنية الأساسية المستدامة إلى جانب التوصيات لتوسيع استخدام الأدوات المالية المبتكرة، مثل السندات الخضراء، والقروض المرتبطة بالاستدامة، وآليات التمويل المختلط. وتوجت هذه المناقشات بخريطة طريق لإصلاح صناديق المناخ المتعددة الأطراف، بهدف زيادة إمكانية الوصول والكفاءة وقابلية التوسع.

تلتزم المؤسسة بتحويل هذه الالتزامات إلى إجراءات ملموسة من خلال تعزيز الحوكمة، وميادرات بناء القدرات، والاستفادة من الأدوات المالية المبتكرة. وستدفع هذه الجهود التنفيذ الفعال لنتائج مؤتمر الأطراف التاسع والعشرين، مما يعزز دور المؤسسة في تعزيز المرونة المناخية والتنمية المستدامة.

بناء الزخم: العمل المناخي المبكر للمؤسسة في مؤتمر الأطراف السادس عشر

بدأت رحلة المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص في الاهتمام بتغيرات المناخ العالمي في ديسمبر 2024 خلال مؤتمر الأطراف السادس عشر في الرياض، المملكة العربية السعودية، حيث أجرت مطابقة استراتيجياتها مع جدول أعمال النقاشات المناخية الناشئة، مع التركيز على التنمية المستدامة في الاقتصادات الإسلامية. ومن خلال الدعوة إلى اعتماد الطاقات المتجددة، دعمت المؤسسة الاستثمارات المبكرة وعززت التعاون بين القطاعين العام والخاص. وبالشراكة مع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، نظمت المؤسسة ورش لدمج الاعتبارات المناخية في خطط التنمية الوطنية وسلطت الضوء على الإمكانات التحويلية للتمويل الإسلامي - مثل الصكوك - لدعم المبادرات الخضراء.

مهد هذا الانخراط التأسيسي الطريق لقيادة المؤسسة المستدامة في مجال المرونة المناخية، مما أدى إلى ترسيخ مكانتها كقوة دافعة في تعبئة الموارد وصياغة استراتيجيات مستدامة في جميع الدول الأعضاء.

2.6 نتائج الدراسة الاستقصائية للفعالية الإنمائية لعام 2024

تجري المؤسسة دراسة استقصائية سنوية لتجميع بيانات بشأن مساهمات عملائها / شركائها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وقياس آثارها الإنمائية الملموسة.

العملاء الجدد الذين تمكنوا من الوصول إلى التمويل الإسلامي بفضل عمليات المؤسسة
909,004

عملاء التمويل الإسلامي الجدد
126,734

عدد العملاء الجدد من النساء
34,219

إجمالي مبلغ التمويل المقدم للشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة
353,011,523 دولار أمريكي

عدد الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي استفادت من التمويل
1,529

عدد الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة المدارة من النساء
472

وظائف مستدامة
189,482

وظائف مستدامة (الخاصة بالسيدات)
57,205

وظائف جديدة مستحدثة
23,409

وظائف جديدة مستحدثة للنساء
7,903

عدد النساء في مناصب الإدارة العليا
1,985

المشتريات المحلية
940,319,488 دولار أمريكي

مبيعات التصدير المتولدة
779,045,399 دولار أمريكي

الإيرادات الحكومية المتولدة
215,528,112 دولار أمريكي

مصروفات لتنمية المجتمع
19,970,422 دولار أمريكي

إجمالي الطاقة المُنشأة (كيلواط في الساعة)
3,747,124,369

إجمالي قدرات الطاقة الممولة (كيلواط في الساعة)
3,529

عدد المرضى المستفيدين
2,280,653

عدد الطلاب المسجلين
46,672

عدد المزارعين المستفيدين
25,331

إجمالي الوحدات السكنية
2,710

عدد الأشخاص الذين استفادوا من التدريب
7,781

ملحوظة: شملت الدراسة الاستقصائية السنوية بشأن الفعالية الإنمائية، التي تجريها المؤسسة، أسئلة محددة بشأن مساهمة المشاريع التي دعمتها المؤسسة في أهداف التنمية المستدامة. ويمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات في التقرير السنوي عن الفعالية الإنمائية لعام 2024.

تلتزم المؤسسة بتبني مبادئ الحوكمة الرشيدة. في هذا القسم، نوضح كيف أن المشاركة الاستراتيجية لمجلس الإدارة، والإدارة العليا، والقوى العاملة الموهوبة، تتآزر لتشكيل مؤسسة تركز جهودها على تمكين القطاع الخاص من مواجهة المستقبل.

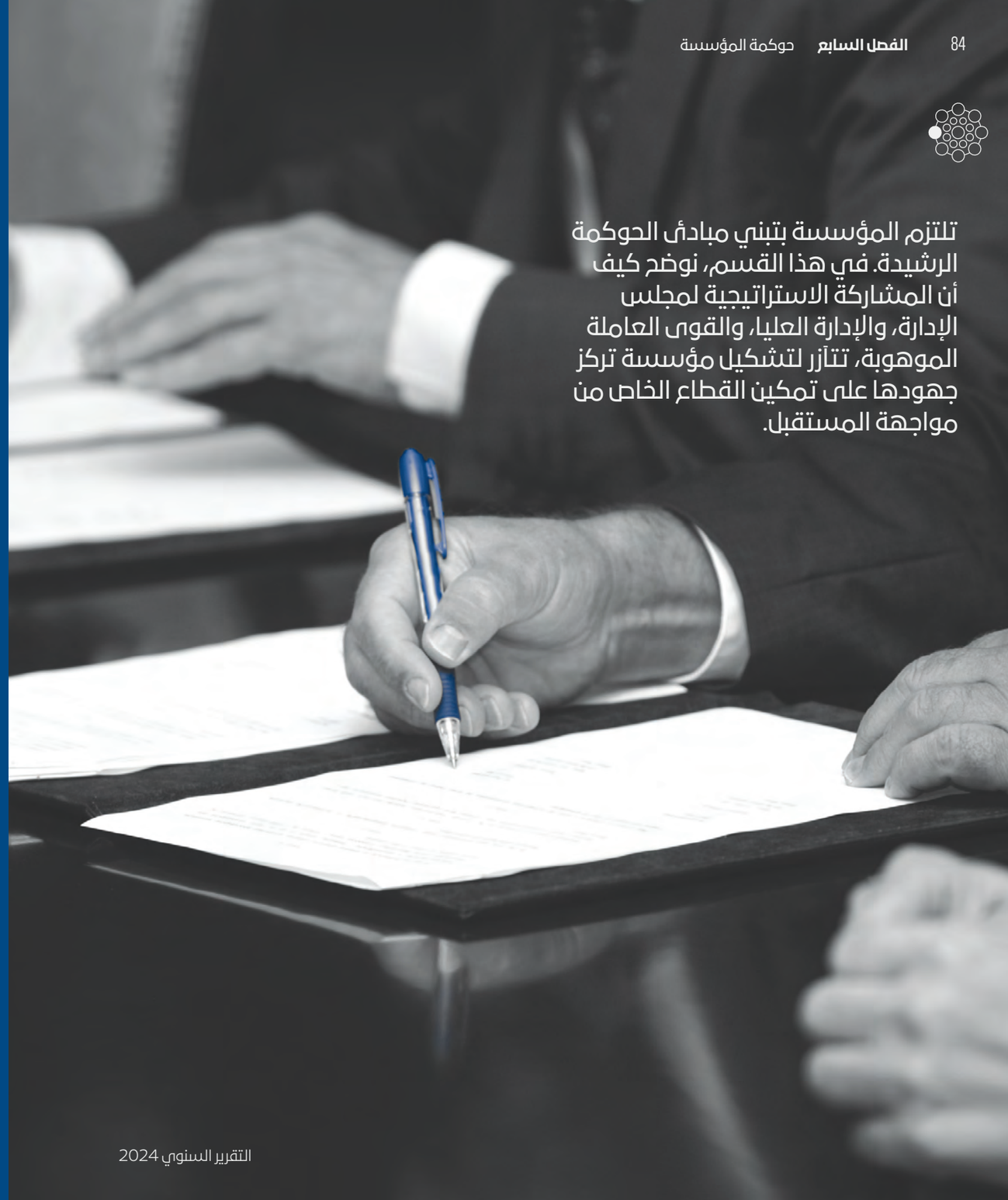

الفصل السابع

حوكمة المؤسسة

1.7 الجمعية العمومية

الجمعية العمومية هي أعلى سلطة لاتخاذ القرار. ويمثّل كلّ عضو فيها بممثّل معيّن. وتتمثل وظائفها الرئيسية في وضع السياسات التي تنظم العمل، والإشراف العام على المؤسسة. ويجوز للجمعية العمومية أن تفوّض إلى مجلس الإدارة ممارسة أيّ من صلاحياتها، باستثناء الصلاحيات المخصصة للجمعية العمومية بموجب اتفاقية التأسيس.

2.7 مجلس الإدارة

مجلس الإدارة مسؤول أساسا عن اعتماد السياسات، واستراتيجية العمليات، والموازنة، والسير العام لعمليات المؤسسة ضمن الصلاحيات المفوّضة إليه من الجمعية العمومية. ويتألف مجلس الإدارة من 10 أعضاء (منهم الرئيس)، ويرأسه رئيس مجموعة البنك. أما الأعضاء الآخرون فهم ممثلو البنك، ومجموعات الدول الأعضاء من إفريقيا، وآسيا، ودول آسيا العربية، والمؤسسات المالية العامة، وعضو دائم من المملكة العربية السعودية (يمثل أكبر مساهم بعد البنك).

ووفقًا لاتفاقية التأسيس، يجتمع مجلس الإدارة عندما تقتضي أعمال المؤسسة ذلك، وتمثل أغلبية أعضاء المجلس النصاب القانوني لأيّ اجتماع، بشرط أن تمثل هذه الأغلبية على الأقل ثلثي مجموع القوة التصويتية للأعضاء. ويجوز أيضًا الدعوة إلى عقد اجتماع خاص في أيّ وقت من قبل رئيس مجلس الإدارة أو بناءً على طلب ثلاثة من أعضائه.

ويكون لأعضاء مجلس الإدارة الذين يعيّنهم البنك أصوات البنك مقسّمة بالتساوي بينهم، ويحقّ لكلّ عضو من أعضاء مجلس الإدارة الإدلاء بعدد من الأصوات يعادل عدد الأصوات المحتسبة لانتخابه والمخوَّلة لأعضاء المؤسسة المنتخبين.

ويخوَّل مجلس إدارة المؤسسة وفقًا لنظامها الداخلي ممارسة جميع صلاحيات المؤسسة، ما عدا الصلاحيات المخصصة للجمعية العمومية، وكذلك وضعَ الشروط والإجراءات التي يجوز لرئيس مجلس الإدارة بموجبها تقديم شتّى أنواع المسائل في إطار إجراء عاجل.

أعضاء مجلس الإدارة حتّى نهاية عام 2024

1 الدكتور محمد الجاسر (رئيس مجلس إدارة المؤسسة)
2 الدكتور حمد بن سليمان البازعي
3 الأستاذ حسين شام آدم
4 الدكتور رامي أحمد
5 الدكتورة غدير ناجي حمد حجازي
6 الأستاذ وسام جاسم العثمان
7 الأستاذة مفيدة جاب الله الصرارفي
8 الدكتور أيمن فيصل ألفي
9 الأستاذ عبد الرحمن عبد الله السكران
10 الأستاذ حمد ماضي الهاجري

3.7 اللجنة التنفيذية

يعيّن مجلس الإدارة لجنةً تنفيذيةً من بين أعضائه تقوم مقام هيئة سريعة لاتخاذ القرار، ولديها صلاحية اعتماد جميع عمليات التمويل والاستثمار، ومراجعة أداء الاستثمارات وعمليات التمويل الحالية، والتثبت من موافقتها للولاية الإنمائية للمؤسسة، وفحص التقدّم الذي أحرزته المؤسسة في أداء ولايتها المتعلقة بالفعالية الإنمائية، وفحص خطط عمل المؤسسة والتوصية بها، وفحص الميزانية السنوية للمؤسسة والتوصية بها، إضافة إلى الصلاحيات الأخرى التي يوكلها مجلس الإدارة إلى اللجنة التنفيذية.

وتتألف اللجنة التنفيذية من أعضاء لا يزيد عددهم عن ستة، ويخصَّص من هذه المقاعد مقعدان دائمان لرئيس مجلس الإدارة وممثل البلد العضو الذي يملك أكبر عدد من أسهم المؤسسة (المملكة العربية السعودية)، على التوالي. ويتناوب أعضاء اللجنة التنفيذية على أساس سنوي، مما يتيح لجميع أعضاء مجلس الإدارة فرصة العمل في اللجنة.

أعضاء اللجنة التنفيذية حتى نهاية عام 2024

1. الدكتور محمد الجاسر (رئيس مجلس إدارة المؤسسة)
2. الدكتور أيمن فيصل ألفي
3. الدكتور حمد بن سليمان البازعي
4. الأستاذ حسين شام آدم
5. الأستاذ وسام جاسم العثمان

4.7 لجنة الترشيحات والمكافآت

الغرض من لجنة الترشيحات والمكافآت هو مساعدة مجلس الإدارة في الوفاء بمسؤولياته الرقابية فيما يتعلق بمسائل المكافآت والموارد البشرية. تتكون لجنة الترشيحات والمكافآت من أربعة أعضاء من بينهم عضو مستقل واحد يتمتع بخبرة وتكوين في مجال إدارة الموارد البشرية. تعتمد عضوية المجلس على التناوب السنوي لأعضاء مجلس الإدارة.

لجنة الترشيحات والمكافآت المنبثقة عن مجلس الإدارة حتى نهاية عام 2024

1. الأستاذ عبد الرحمن عبد الله السكران
2. الأستاذ حمد ماضي الهاجري
3. الأستاذة مفيدة جاب الله الصرارفي

5.7 لجنة المراجعة والمخاطر والامتثال

يعيّن مجلس الإدارة لجنة المراجعة والمخاطر والامتثال من بين أعضائه لمدة ثلاث سنوات. تتولى اللجنة مسؤوليات إشرافية على وظائف المراجعة، والمخاطر، والامتثال بالمؤسسة. وهي ترفع النتائج التي تتوصل إليها إلى مجلس الإدارة. وتتكون اللجنة من أربعة أعضاء: ثلاثة أعضاء من أعضاء مجلس الإدارة المعينين، وعضو خبير مستقل واحد يعينه مجلس الإدارة. يعمل أعضاء اللجنة لمدة ثلاث سنوات كاملة تتناسب مع مدة عضويتهم في مجلس الإدارة.

أعضاء لجنة المراجعة المنبثقة عن مجلس الإدارة حتى نهاية عام 2024

1. الدكتور أيمن فيصل ألفي (رئيسا)
2. الدكتورة غدير ناجي حمد حجازي
3. الأستاذ وسام جاسم العثمان
4. الأستاذ صالح مقبل الخلف (خبير مستقل)

6.7 الرئيس التنفيذي

يدير الرئيس التنفيذي، تحت الإشراف العام لرئيس مجلس الإدارة، أعمال المؤسسة اليومية. والرئيس التنفيذي مسؤول أيضًا عن تعيين مسؤولي المؤسسة وموظفيها. ويعتمد تمويل المؤسسة واستثمارها بالقدر الذي يأذن له به مجلس الإدارة. وقد عيّن مجلس الإدارة المهندس هاني سنبل رئيسا تنفيذيا بالإنابة للمؤسسة في 16 صفر 1444هـ (12 سبتمبر 2022).

7.7 الهيئة الشرعية للبنك

في عام 2012، دُمجت اللجنة الشرعية للمؤسسة ضمن الهيئة الشرعية للبنك فنشأ عن دمجهما الهيئة الشرعية لمجموعة البنك. والهيئة الشرعية مسؤولة عن تقديم المشورة لمجموعة البنك بشأن امتثال منتجاتها ومعاملاتها لأحكام الشريعة. وتتضمن أعمال الهيئة الشرعية ما يلي:

أعضاء الهيئة الشرعية لمجموعة البنك حتى نهاية عام 2024:

1. الدكتور محمد علي إبراهيم القري
2. الدكتور نظام محمد صالح يعقوبي
3. الدكتور أزنان حسن
4. الدكتور سعيد أديكنلي ميكائيل
5. الشيخ مفتي محمد حسان كالم

8.7 الإدارة العليا للمؤسسة حتى نهاية عام 2024:

1 المهندس هاني سنبل، الرئيس التنفيذي بالإنابة

2 الأخ بهاءالدين القرملي، الرئيس التنفيذي للاستثمار، والمدير العام بالإنابة، إدارة الخدمات المصرفية

3 الأخ عثمان بيوكموتلو، المدير العام، الإدارة الأستراتيجية

4 الأخ منصور نوبيي، المدير العام، إدارة الشؤون القانونية والامتثال

5 الأخ سامر بابلي، المدير العام، الإدارة المالية

6 الأخ عمر هاشم، المدير العام، إدارة الخدمات المؤسسية والتواصل، والمدير العام بالإنابة، إدارة تطوير الموارد البشرية

7 الدكتور محمد اليامي، المدير العام، مكتب الفعالية الإنمائية

8 الأخ عبدالله الخطيب، مستشار أول للرئيس التنفيذي

9 الأخ حسام ابوعيشة، المدير العام، إدارة المراجعة الداخلية

10 الأخ محمد كمران، المدير العام بالإنابة، إدارة تدبير المخاطر، ورئيس شعبة إدارة مخاطر الائتمان

11 الأخ نورالدين لفحل، المدير العام، مكتب العمليات الخاصة

12 الأخ محمد عطاء شودري، المدير العام بالإنابة، إدارة الأسهم

13 الدكتور محمد البشير محمد الأمين، مستشار الرئيس التنفيذي لشؤون الشريعة

14 الأخ نزيه الناصر، مستشار أول للرئيس التنفيذي

رأس المال البشري والثقافة: بناء قوة عاملة مزدهرة

تمكين النمو من خلال التعلم والتطوير

في عام 2024، قدمت المؤسسة خطة شاملة للتعلم والتطوير لتعزيز الكفاءات الفنية والسلوكية. شارك 85% من الموظفين في برامج التدريب حول مواضيع مثل النمذجة المالية وإدارة المخاطر والقيادة، وقد حددت هذه المبادرة معيارًا جديدًا للتطور المهني والوظيفي.

تحويل إدارة الأداء

يمثل تقديم برنامج لاتيس، وهو نظام تطوير الأداء المبتكر الخاص بالمؤسسة، خطوة تحويلية نحو تعزيز الملاحظات المستمرة ومواءمة الأهداف وتعزيز عمليات التحقق المنظمة. بدأت هذه المبادرة بالفعل في إعادة تشكيل الثقافة التنظيمية، وتشجيع التواصل الاستباقي والتعاون الأقوى بين فرق المؤسسة. خلال ستة أشهر، أعرب 75% من المشرفين عن تحسن مدى الوضوح والتوافق في مناقشات الأداء.

الاستماع إلى موظفينا: استطلاع الانتماء الوظيفي

لتعزيز ثقافة العمل المتماسكة، أجرت المؤسسة استطلاعًا حول الانتماء الوظيفي في عام 2024، وحققت معدل مشاركة بنسبة 90% وصافي نقاط الترويج للموظف (eNPS) بنسبة 42%، وهو تحسن كبير مقارنة بالسنوات السابقة. تعمل الرؤى المستمدة من الاستطلاع على تحفيز التحسينات القابلة للتنفيذ في التعلم والتطوير والتخطيط لتعاقب الموظفين والتماسك التنظيمي.

تطبق المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص آليات مؤسسية وحوكمة قوية لضمان مطابقة جميع أنشطتها، ومعاملاتها، وعملياتها لمبادئ الشريعة الإسلامية، والتقيد بأعلى معايير الشفافية، والنزاهة، والمساءلة لضمان ثقة عملائنا وشركائنا، مع تقديم فعالية إنمائية قصوى. ويظل التزامنا الأول هو الحفاظ على أعلى معايير المساءلة والشفافية، وتعزيز الثقة، وضمان الفعالية الإنمائية المستدامة.

الفصل الثامن

ممارساتنا

1.8 إدارة المخاطر

تشرف وظيفة إدارة المخاطر بالمؤسسة على تدبير مخاطر الائتمان والاستثمار في الأسهم، والسوق، والتشغيل، والتعافي، مما يضمن الاستدامة المالية للمؤسسة ويعزز سمعتها الجيدة. كما تدعم الوظيفة الخطة الاستراتيجية من خلال تعزيز الوعي العميق بالمخاطر وبالعمليات الفعالة لمواجهتها، وذلك بهدف رفع الكفاءة، وتعزيز أوجه التآزر مع كيانات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، والحفاظ على علاقات إيجابية مع وكالات التصنيف الائتماني وأصحاب المصلحة.

في خضم مشهد عالمي ديناميكي، تتماشى وظيفة إدارة المخاطر بالمؤسسة بشكل استراتيجي مع أفضل الممارسات الصناعية، مما يساهم في تعزيز أداء ومرونة المؤسسة. وتقود الوظيفة عملية وضع إطار شامل لتدبير المخاطر، يشمل السياسات، والمبادئ التوجيهية، والعمليات، ونظم تكنولوجيا المعلومات. تدير الفرق المتخصصة محفظة المؤسسة، مع التركيز على استمرارية الأعمال، وقياس المخاطر الاستباقي، والإبلاغ عنها، والتخفيف من حدتها. في عام 2024، حققت وظيفة إدارة المخاطر تقدمًا كبيرًا من خلال وضع سياسات ومبادئ توجيهية تغطي مخاطر الائتمان، والمخاطر التشغيلية، ومخاطر التسعير، والسيولة. وينصب التركيز المستمر على تنفيذ إطار شامل لإدارة المخاطر، يعكس الالتزام بممارسات قوية تتماشى مع أهداف المؤسسة، وتعزيز قدرتها على التكيف مع بيئة عمل متغيرة.

2.8 الامتثال

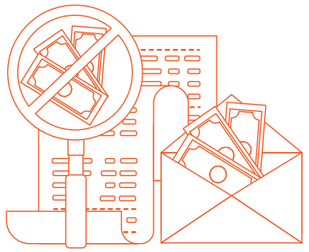

مكافحة غسل الأموال

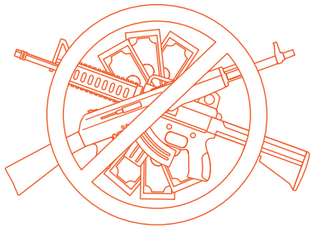

مكافحة تمويل الإرهاب

اعرف عميلك

تلتزم المؤسسة التزامًا راسخًا بمواءمة جميع أنشطتها مع سياسة مكافحة غسل الأموال الشاملة ومكافحة تمويل الإرهاب ومبدأ "اعرف عميلك". يضمن هذا الالتزام التقيد بقواعد الامتثال الصارمة والإجراءات والمبادئ التوجيهية. تخضع عمليات المؤسسة للمراجعة الدقيقة والعناية الواجبة والمراقبة والإشراف من خلال أنظمة الفرز والفحص الآلية. تغطي هذه الأنظمة برامج العقوبات الدولية الرئيسة والحظر والأشخاص المكشوفين سياسياً والإنفاذ القانوني أو التنظيمي وقوائم العقوبات، وغيرها من العناصر الأخرى.

تمت الموافقة على سياسة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومبدأ "اعرف عميلك" الحالية للبنك الإسلامي للتنمية من قبل مجلس إدارته في مارس 2024، بناءً على سياسة مماثلة تبناها ونفذها مجلس المديرين التنفيذيين للبنك الإسلامي للتنمية في عام 2019. تتضمن السياسة أيضًا أحدث التوصيات المحايدة وغير السياسية للهيئات الدولية المتخصصة مثل مجموعة العمل المالي (FATF) وقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1373 لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. علاوة على ذلك، تلتزم المؤسسة بالسياسات والمبادئ التوجيهية على مستوى المجموعة والتي تنطبق على جميع كيانات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، بما في ذلك سياسة النزاهة وسياسة الإفصاح عن المعلومات وسياسة حماية المبلغين عن المخالفات والشهود ومدونة قواعد السلوك والمبادئ التوجيهية لمكافحة الفساد. وتتناول هذه السياسات تضارب المصالح والرشوة والممارسات المحظورة الأخرى مثل الاحتيال والتواطؤ والعرقلة والإكراه.

تُدار مسائل الامتثال في المؤسسة بواسطة وحدة امتثال مخصصة ترفع تقاريرها وظيفيًا إلى الرئيس التنفيذي وتقدم تقارير نصف سنوية إلى لجنة المراجعة والمخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة. تشمل مسؤوليات الوحدة:

- تطوير وتنفيذ السياسات والأدلة والإجراءات المتعلقة بالامتثال.
- مراقبة والإشراف على جميع الأنشطة المتعلقة بمنع وكشف ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- إجراء برامج التدريب والتوعية بالامتثال.
- تقديم الدعم والتوجيه للإدارة العليا والموظفين في المؤسسة.

تضمن هذه الجهود تحديد مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتخفيف منها واستبعادها من عمليات المؤسسة بشكل فعال.

3.8 المراجعة الداخلية

تقدم وظيفة المراجعة الداخلية في المؤسسة خدمات الضمان والمشورة والرؤى المستقلة والموضوعية لمجلس الإدارة والإدارة العليا، مما يثري مساعي المؤسسة في تحقيق أهدافها. وبفضل صلاحياتها، تحافظ الوظيفة على استقلالها عن الإدارة العليا حيث تقدم التقارير مباشرة إلى مجلس الإدارة من خلال لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال.

في عام 2024، أجرت المراجعة الداخلية تقييمات شاملة للمجالات الرئيسة، وتشمل حلول تكنولوجيا المعلومات في المؤسسة، ومراحل الموافقة على التمويلات، وفعالية تدخلات التمويل في الدول الأعضاء، وعملية اكتساب المواهب التي تعد بالغة الأهمية لتعزيز مهمة المؤسسة. وقد تم استكمال هذه الجهود من خلال الاستعدادات لتلبية متطلبات معايير المراجعة الداخلية العالمية الجديدة والمبادرات الجارية لتعزيز خدماتها، مع التركيز القوي على تدريب الموظفين وتطويرهم.

وتطلعاً لعام 2025، ستركز وظيفة المراجعة الداخلية على تقييم عمليات الخزانة في المؤسسة، وإدارة المخاطر التشغيلية، وأنشطة التمويل، وغيرها من المجالات التي تدعم المهمة الأساسية للمؤسسة. علاوة على ذلك، ستسعى الوظيفة إلى تحسين قدرتها على تقديم خدمات عالية الجودة متوافقة كليا مع معايير المراجعة الداخلية العالمية الجديدة التي سيتم تنفيذها هذا العام.

4.8 الشؤون القانونية

حافظت وظيفة الشؤون القانونية على مهمتها الأساسية المتمثلة في مساعدة المؤسسة على تنفيذ رسالتها، ودعمها، وتتميمها من خلال توفير خدمات قانونية دقيقة، وفعالة، وناجعة، ومناسبة من حيث التوقيت لحماية مصالحنا على أكمل وجه. وقد نجحت إدارة الشؤون القانونية في إدارة جميع المخاطر القانونية الناشئة عن عمليات المؤسسة والشؤون المؤسسية (الداخلية والخارجية)، وقدمت الدعم على المستوى التنظيمي ومستوى وحدات الأعمال، وقدمت المشورة بشأن جميع المشاريع والمعاملات والترتيبات المؤسسية التي تخص المؤسسة.

حافظت وظيفة الشؤون القانونية على مهمتها الأساسية المتمثلة في مساعدة المؤسسة على تنفيذ رسالتها، ودعمها، وتتميمها من خلال توفير خدمات قانونية دقيقة، وفعالة، وناجعة، ومناسبة من حيث التوقيت لحماية مصالحنا على أكمل وجه.

الفصل التاسع
الملاحق

الملحق1: الاعتمادات والمدفوعات منذ تأسيس المؤسسة

البلد	الاعتمادات الإجمالية (مليون دولار أمريكي)	المدفوعات الإجمالية (مليون دولار أمريكي)
ألبانيا	4.35	4.10
الجزائر	27.00	-
أذربيجان	135.20	113.75
البحرين	78.81	18.24
بنغلاديش	621.54	526.05
بنين	43.15	30.00
بروناي	3.66	-
بوركينا فاسو	40.44	67.36
الكاميرون	75.04	56.01
تشاد	28.15	5.50
كوت ديفوار	219.40	99.27
جيبوتي	4.00	4.00
مصر	315.02	299.79
الغابون	25.21	-
غامبيا	6.15	6.15
غينيا	14.64	12.99
إندونيسيا	98.80	80.77
إيران	101.86	36.31
الأردن	84.78	80.31
كازاخستان	230.82	43.48
الكويت	64.13	64.13
قرغيزستان	46.90	22.09
ليبيا	49.00	10.00
ماليزيا	152.66	100.55
المالديف	43.40	51.44
مالي	105.79	66.53
موريتانيا	73.99	57.70
المغرب	20.36	20.38
موزمبيق	35.00	20.09
النيجر	21.44	13.23
نيجيريا	333.00	203.21
باكستان	274.93	131.98
فلسطين	7.00	4.00
المملكة العربية السعودية	551.35	380.11
السنغال	241.90	220.77
سيراليون	6.00	12.00
السودان	70.76	52.80
سورينام	2.00	-
سوريا	68.52	56.30
طاجيكستان	43.50	42.42
توغو	22.00	43.30
تونس	54.71	51.64
تركيا	821.69	472.25
تركمانستان	20.00	23.53
الإمارات العربية المتحدة	80.90	56.26
أوغندا	135.00	-
أوزبكستان	777.96	603.13
اليمن	131.49	99.73
إقليمي/ عالمي	1169.79	675.88
المجموع	**7,583.20**	**5,039.54**

ملحوظة: تبدو المدفوعات لبعض الدول أعلى من الاعتمادات بسبب تنفيذ مشاريع إقليمية أو عالمية.

الملحق2: المعالم المالية البارزة

	2024 مليون دولار أمريكي	2023 مليون دولار أمريكي
بيان الدخل:		
إجمالي الدخل	**182**	144
إجمالي تكاليف التشغيل	**54**	49
صافي الدخل	**24**	9
بيان المركز المالي		
الموجودات السائلة	**1,990**	1,766
صافي الموجودات العاملة	**1,286**	1,176
أصول أخرى	**37**	45
موجودات محتفظ بها للبيع	**311**	232
إجمالي الموجودات	**3,625**	3,218
القروض والدين طويل الأجل	**2,425**	2,065
حقوق المساهمين	**1,200**	1,153
المعدلات:		
العائد على متوسط الموجودات	**%0.7**	%0.3
العائد على متوسط حقوق المساهمين	**%2**	%0.8
نسبة الدين إلى حقوق المساهمين	**%202**	%179
نسبة حقوق المساهمين إلى الموجودات	**%33**	%36
نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات	**%55**	%55

الملحق 3: القوائم المالية وتقرير مراجع الحسابات المستقل

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

تقرير مراجع الحسابات المستقل

رئيس وأعضاء الجمعية العامة الموقرين

المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص

جدة، المملكة العربية السعودية

تقرير حول مراجعة القوائم المالية الموحدة

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية الموحدة للمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص ("المؤسسة") ومنشآتها التابعة (يشار إليها مجتمعة باسم "المجموعة")، والتي تشتمل على قائمة المركز المالي الموحدة كما في 31 ديسمبر 2024، وقائمة الدخل الموحدة و قائمة الدخل الشامل الآخر وقائمة التغيرات في حقوق الأعضاء الموحدة وقائمة التدفقات النقدية وقائمة التغيرات في الموجودات خارج الميزانية الخاضعة للإدارة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول القوائم المالية بما في ذلك ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، أن القوائم المالية الموحدة المرفقة تظهر بعدل، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2024، ونتائج عملياتها، وتدفقاتها النقدية، والتغيرات في حقوق الأعضاء، والتغيرات في الموجودات خارج الميزانية الخاضعة للإدارة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

في رأينا، التزمت المجموعة أيضاً بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية كما حددتها الهيئة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية خلال فترة المراجعة.

القوائم المالية وتقرير مراجع الحسابات المستقل
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

(تتمة)

أساس الرأي

تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير مراجعة المؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والمعايير الدولية للمراجعة. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة في فقرة "مسؤولية مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية الموحدة" من تقريرنا. إننا مستقلون عن المجموعة وفقاً للائحة معايير أخلاقيات المهنة لمحاسبي ومراجعي المؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ولائحة معايير أخلاقيات المهنة للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير الأخلاقيات الدولية، قد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات وللائحة المعايير الأخلاقية للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير الأخلاقيات الدولية. إننا نعتقد بأن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتكوين أساس لإبداء رأينا.

الأمور الرئيسية للمراجعة

إن الأمور الرئيسية للمراجعة هي تلك الأمور التي كانت لها، بحسب حكمنا المهني، الأهمية البالغة عند مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024. وتم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة ككل، وفي تكوين رأينا حولها، ولا نبدي رأياً منفصلاً بشأنها. وبخصوص كل محور أدناه، هناك وصف للكيفية التي عالجت بها مراجعتنا كل محور من هذه المحاور ضمن ذلك السياق.

ولقد التزمنا بالمسؤوليات المبينة في فقرة "مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية الموحدة" من تقريرنا، بما في ذلك ما يتعلق بهذه الأمور. وبناء عليه، فقد تضمنت مراجعتنا تنفيذ إجراءات صممت للرد على تقييمنا لمخاطر تحريف جوهري يشوب القوائم المالية الموحدة. وتقدم نتائج إجراءات مراجعتنا، بما في ذلك الإجراءات المنفذة لمعالجة الأمور التالية، الأساس لرأينا في مراجعة القوائم المالية الموحدة المرفقة.

الأمر الرئيسي للمراجعة	كيف تناولت مراجعتنا الأمر الرئيسي للمراجعة
مخصص خسائر الائتمان المتوقعة مقابل موجودات المشاريع كما في 31 ديسمبر 2024، بلغت موجودات مشاريع المجموعة 1 مليار دولار أمريكي (2023: 927.6 مليون دولار أمريكي) تمثل 29% من إجمالي الموجودات. كان مخصص خسارة الائتمان المتوقعة في 31 ديسمبر 2024 مبلغ 86.3 مليون دولار أمريكي (2023: 96.8 مليون دولار أمريكي). تعد مراجعة مخصصات انخفاض قيمة موجودات المشروع أحد محاور التركيز الرئيسية بسبب حجمها وبسبب أهمية التقديرات والأحكام المستخدمة في تصنيف موجودات المشروع إلى مراحل مختلفة، وتحديد متطلبات المخصصات ذات الصلة، وتعقيد الأحكام والافتراضات والتقديرات المستخدمة في نماذج خسارة الائتمان المتوقعة. تعترف المجموعة بمخصصات خسائر الائتمان المتوقعة بمبلغ يعادل خسائر الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهراً (المرحلة 1) أو خسائر الائتمان مدى الحياة (المرحلة 2). مطلوب مخصص خسارة لخسارة الائتمان المتوقعة بالكامل مدى الحياة للأداة المالية إذا زادت مخاطر الائتمان على تلك الأداة المالية بشكل كبير منذ الاعتراف المبدئي. إن خسائر الائتمان المتوقعة هي تقدير مرجح للقيمة الحالية لخسائر الائتمان. يتم قياسها على أنها القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمجموعة بموجب العقد والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة الحصول عليها الناشئة عن ترجيح السيناريوهات الاقتصادية المستقبلية المتعددة، مخصومة بمعدل الربح الفعلي للأصل. تستخدم المجموعة نماذج إحصائية لحسابات خسائر الائتمان المتوقعة والمتغيرات الرئيسية المستخدمة في هذه الحسابات هي احتمالية التعثر في السداد والخسارة في حالة التعثر في السداد والتعرض للمخاطر عند التعثر المحدد في إيضاح 3 حول القوائم المالية الموحدة.	1. لقد حصلنا على فهم للعملية التجارية لموجودات المشروع، وعملية إدارة مخاطر الائتمان، وسياسة انخفاض القيمة وخسائر الائتمان وعملية التقدير لتحديد مخصصات انخفاض قيمة موجودات المشروع ومنهجية خسائر الائتمان المتوقعة. 2. لقد قمنا بتقييم وتصميم وتطبيق الضوابط الآلية و/أو اليدوية على: • اعتماد ودقة واكتمال مخصصات انخفاض القيمة وضوابط الحوكمة على مراقبة النماذج، من خلال اجتماعات الإدارة الرئيسية واللجان التي تشكل جزءاً من عملية الموافقة على مخصصات انخفاض قيمة موجودات المشاريع؛ • مخرجات النماذج؛ و • الاعتراف بمخصصات انخفاض القيمة وقياسها. 3. على أساس العينة، اخترنا موجودات المشاريع وقمنا بتقييم الآتي: • تحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان للمجموعة (المرحلة 2)، وتقييم التصنيف الائتماني المنخفض (المرحلة 3) وما إذا كان قد تم تحديد أحداث الانخفاض في القيمة ذات الصلة في الوقت المناسب وتصنيف موجودات المشروع إلى مراحل مختلفة وتحديد التعثر في السداد/ التعرض لمخاطر الانخفاض في القيمة بشكل فردي. • المعلومات التطلعية المضمنة في احتساب انخفاض القيمة من خلال تعيين متخصصين لدينا لتحديد السيناريوهات الاقتصادية المتعددة المختارة وتطبيق الترجيح ذي الصلة. • منهجية الحساب لتحديد ما إذا كانت تمتثل لمتطلبات معيار المحاسبة المالية رقم 30.

القوائم المالية وتقرير مراجع الحسابات المستقل
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

(تتمة)

الأمر الرئيسي للمراجعة	كيف تناولت مراجعتنا الأمر الرئيسي للمراجعة
يتم تقييم الجزء الكبير من موجودات المشروع للزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان وقياس خسائر الائتمان المتوقعة. وهذا يتطلب من الإدارة أن تلتقط جميع المعلومات التطلعية النوعية والكمية المعقولة والداعمة أثناء تقييم الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان، أو أثناء تقييم معايير الائتمان منخفض القيمة فيما يتعلق بالتعرض للمخاطر. قد يتم إدراج حكم الإدارة أيضاً في تجاوز تدرج المراحل اليدوي وفقًا لسياسات المجموعة، عند الحاجة. يتم تنفيذ قياس مبالغ خسائر الائتمان المتوقعة لموجودات المشروع المصنفة على أنها المرحلة 1 والمرحلة 2 بواسطة نماذج خسائر الائتمان المتوقعة مع تدخل يدوي محدود، ومع ذلك، من المهم أن تكون النماذج (احتمالية التعثر في السداد ، والخسارة في حالة التعثر في السداد، والتعرض للمخاطر عند التعثر وتعديلات الاقتصاد الكلي) سارية طوال فترة التقرير وتخضع لعملية للفحص من قبل خبير طرف ثالث مستقل. تم اعتبار هذا أمر رئيسي للمراجعة وتم التركيز على هذا الأمر في المراجعة بسبب الأهمية النسبية لموجودات المشروع وتعقيد الأحكام والافتراضات والتقديرات المستخدمة في نماذج خسائر الائتمان المتوقعة. يرجى الرجوع إلى الإيضاح 3 في القوائم المالية الموحدة لسياسة المحاسبة لانخفاض قيمة الموجودات المالية، والإيضاح 26 للإفصاح عن انخفاض القيمة، والإيضاح 31 للإفصاح عن مخاطر الائتمان والعوامل الرئيسية والافتراضات التي تم أخذها في الاعتبار في تحديد خسائر الائتمان المتوقعة.	• تعديلات النموذج اللاحق وتراكبات الإدارة (إن وجدت) من أجل تقييم مدى معقولية هذه التعديلات وتقييم العوامل النوعية التي أخذتها المجموعة في الاعتبار للاعتراف بأي تعديلات نموذج لاحق، في حالة وجود قيود على البيانات أو النموذج. عند تطبيق تعديلات النموذج اللاحق هذه، قمنا بتقييم تعديلات النموذج اللاحق وعملية الحوكمة المتعلقة بها. **4.** قمنا باختبار النماذج وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في عملية انخفاض قيمة الائتمان وتحققنا من سلامة البيانات المستخدمة كمدخلات لنماذج الانخفاض في القيمة. **5.** أجرت المجموعة عملية تحقق خارجية لنموذج خسائر الائتمان المتوقعة ونماذج الخسارة في حالة التعثر في السداد بما في ذلك نموذج الاقتصاد الكلي خلال الفترة السابقة. لقد أخذنا في الاعتبار عملية التحقق الخارجي من النماذج وتأثيرها على نتائج تقدير انخفاض القيمة. أخيراً، قمنا بتحديث تقييمنا للمنهجية والإطار الذي صممته ونفذته المجموعة لمعرفة ما إذا كانت نتائج نماذج انخفاض القيمة وتخصيصات المرحلة تبدو معقولة وتعكس التوقعات التي تستخدمها المجموعة لتحديد الظروف الاقتصادية المستقبلية في تاريخ التقرير. **6.** وحيثما اقتضى الأمر، قمنا باشراك متخصصين لمساعدتنا في فحص حسابات النموذج، وتقييم المدخلات المرتبطة ببعضها وتقييم مدى معقولية الافتراضات المستخدمة في نموذج خسائر الائتمان المتوقعة، وبالتحديد المتغيرات الاقتصادية ككل والسيناريوهات الاقتصادية الكلية المتوقعة واحتمالية الترجيحات والافتراضات المستخدمة في التعديلات اللاحقة على النموذج (إن وجدت) كما هو مذكور أعلاه. **7.** لقد قمنا بتقييم مدى كفاية الإفصاحات في القوائم المالية الموحدة مقابل متطلبات معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

المعلومات الأخرى المدرجة في التقرير السنوي للمجموعة

المعلومات الأخرى تتضمن المعلومات المدرجة في التقرير السنوي للمجموعة لعام 2024، بخلاف القوائم المالية الموحدة وتقرير مراجع الحسابات حولها، تتحمل الإدارة مسؤولية المعلومات الأخرى. من المتوقع أن يتم تزويدنا بالتقرير السنوي للمجموعة لعام 2024 بعد تاريخ هذا التقرير.

إن رأينا حول القوائم المالية الموحدة لا يغطي المعلومات الأخرى، ونحن لا نبدي أي شكل من أشكال التأكيد حولها.

فيما يتعلق بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى، ودراسة ما إذا كانت المعلومات الأخرى تتماشى جوهرياً مع القوائم المالية الموحدة أو معرفتنا التي تم الحصول عليها أثناء المراجعة، أو يبدو أنه تم تحريفها بصورة جوهرية.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية الموحدة

إن هذه القوائم المالية الموحدة وتعهد المجموعة للعمل وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية من مسؤولية إدارة المجموعة وأولئك المكلفين بالحوكمة.

إن الإدارة مسؤولةٌ عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل طبقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ومسؤولةٌ أيضاً عن نظام الرقابة الداخلية الضروري لإعداد قوائم مالية موحدة خالية من التحريف الجوهري الناتج عن غش أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية الموحدة، فإن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على الاستمرار في العمل على أساس مبدأ الاستمرارية والإفصاح، حسبما هو ملائم، عن الأمور ذات العلاقة بمبدأ الاستمرارية، واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها، أو ليس لدى الإدارة بديل واقعي إلا القيام بذلك.

إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الإشراف على عملية التقرير المالي في المجموعة.

القوائم المالية وتقرير مراجع الحسابات المستقل
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

مسؤوليات مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على التأكيد المعقول عما إذا كانت القوائم المالية الموحدة ككل خالية من التحريفات الجوهرية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عال من التأكيد، إلا أنه ليس ضماناً على أن المراجعة التي تم القيام بها طبقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والمعايير الدولية للمراجعة ستكشف دائماً عن تحريف جوهري عندما يكون موجوداً. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن الغش أو الخطأ، وتُعَد جوهرية إذا كان يمكن بشكل معقول توقع أنها ستؤثر بمفردها أو في مجموعها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية الموحدة.

وكجزء من المراجعة طبقاً لمعايير المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والمعايير الدولية للمراجعة، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة. وعلينا أيضاً:

- تحديد وتقييم مخاطر التحريفات الجوهرية في القوائم المالية الموحدة وتقديرها سواء بسبب الغش أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة استجابةً لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتكوين أساس لإبداء رأينا. ويعد خطر عدم اكتشاف تحريف جوهري ناتج عن الغش أعلى من الخطر الناتج عن الخطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز نظام الرقابة الداخلية.
- فهم نظام الرقابة الداخلية فيما يتعلق بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات مراجعة تتناسب مع الظروف، ولكن ليس بغرض إبداء رأي حول فعالية نظام الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة التي قامت بها الإدارة.
- التوصل إلى استنتاج حول مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي ومدى احتمالية وجود عدم تيقن جوهري متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً جوهرية حول قدرة المجموعة على الاستمرار وفق مبدأ الاستمرارية وذلك استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. وفيما إذا استنتجنا بأن هناك عدم تيقن جوهري قائم، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات الصلة في القوائم المالية الموحدة أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في توقف المجموعة عن الاستمرار كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض الشامل، وهيكل ومحتوى القوائم المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تعبر عن المعاملات والأحداث الأساسية التي تمثلها بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.
- الحصول على أدلة مراجعة كافية فيما يتعلق بالمعلومات المالية للكيانات أو الأنشطة التجارية ضمن المجموعة لإبداء الرأي حول القوائم المالية الموحدة. إننا مسؤولون عن التوجيه والاشراف وعن اداء اعمال المراجعة للمجموعة. ونبقى وحدنا مسؤولين عن رأينا حول المراجعة.

إننا نقوم بإبلاغ المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق، من بين أمور اخرى، بالنطاق والتوقيت المخططين للمراجعة والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية التي نقوم باكتشافها أثناء مراجعتنا.

كما نقوم باطلاع المكلفين بالحوكمة ببيان يظهر امتثالنا لقواعد السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية، والتواصل معهم بخصوص جميع العلاقات وغيرها من المسائل التي يحتمل الاعتقاد أنها قد تؤثر تأثيرًا معقولًا على استقلاليتنا وإجراءات الحماية ذات الصلة متى كان مناسبًا.

من الأمور التي تم التواصل بشأنها مع المكلفين بالحوكمة، نقوم بتحديد هذه الأمور التي كان لها الأثر الأكبر في مراجعة القوائم المالية المنفصلة للسنة الحالية، والتي تعد أمر مراجعة رئيسي.

ونقوم بتوضيح هذه الأمور في تقريرنا حول القوائم المالية مالم تمنع الأنظمة أو اللوائح الإفصاح العلني عن تلك الأمور، أو عندما نرى، في ظروف نادرة للغاية، أن الأمر ينبغي ألا يتم الإبلاغ عنه في تقريرنا لأن التبعات السلبية للقيام بذلك من المتوقع بشكل معقول أن تفوق المصلحة العامة المترتبة على هذا الإبلاغ.

Deloitte.

ديلويت اند توش وشركاهم
محاسبون ومراجعون قانونيون

وليد محمد سبحي
محاسب قانوني
ترخيص رقم 378

25 مارس 2025
25 رمضان 1446 هـ

ديلويت آند توش وشركاهم
محاسبون ومراجعون قانونيون
فرع مكتب جدة
س.ت، ٤٠٣٠٢٩٧٠٤٩
CR.: 4030297049
Jeddah Branch
Chartered Accountants
Deloitte and Touche & Co.

قائمة المركز المالي الموحدة

كما في 31 ديسمبر 2024

	إيضاح	31 ديسمبر 2024 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2023 دولار أمريكي
الموجودات			
النقد وما في حكمه	5	**144,333,449**	211,626,831
ودائع مرابحة سلعية ووكالة	6	**366,292,002**	32,003,709
استثمارات في الصكوك والأسهم والأوراق المالية الأخرى	7	**1,479,090,444**	1,522,141,542
تمويل مرابحة	8	**461,436,226**	377,580,442
ذمم مبيعات الأقساط	9	**334,540,387**	308,042,001
الإجارة المنتهية بالتمليك	10	**241,065,031**	230,226,148
موجودات استصناع	11	**8,717,104**	11,837,554
استثمارات في رأسمال الشركات	13	**162,315,918**	168,611,127
استثمار في ممتلكات عقارية	14	**78,281,927**	79,462,403
موجودات أخرى	15	**37,152,133**	44,954,308
		3,313,224,621	2,986,486,065
موجودات محتفظ بها للبيع	36	**311,428,214**	231,745,208
مجموع الموجودات		**3,624,652,835**	3,218,231,273
المطلوبات			
الصكوك المصدرة	16	**1,313,233,172**	806,456,783
التزامات تمويل المرابحة السلعية	17	**805,517,827**	988,996,298
مستحقات ومطلوبات أخرى	18	**30,380,989**	32,348,420
التزامات منافع الموظفين	19	**5,189,854**	15,688,696
المبالغ المستحقة لصندوق التضامن للمؤسسة	20	**1,806,964**	1,188,327
		2,156,128,806	1,844,678,524
المطلوبات المرتبطة مباشرة بالموجودات المصنفة كمحتفظ بها للبيع	36	**268,387,918**	220,154,623
مجموع المطلوبات		**2,424,516,724**	2,064,833,147

	إيضاح	31 ديسمبر 2024 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2023 دولار أمريكي
حقوق الأعضاء			
رأس المال المدفوع	21	**1,589,512,336**	1,587,552,837
خسائر متراكمة	22	**(432,516,822)**	(456,122,577)
احتياطي القيمة العادلة		**4,345,180**	(12,838,045)
أرباح/(خسائر) اكتوارية		**10,927,105**	(398,825)
احتياطي تحوط التدفق النقدي		**(2,284,942)**	(3,868,846)
احتياطي أخر		**3,506,259**	3,632,433
احتياطي تحويل عملات أجنبية		**(18,544,391)**	(11,854,928)
حقوق الملكية العائدة إلى المساهمين في المؤسسة الأم		**1,154,944,725**	1,106,102,049
حقوق الملكية غير المسيطرة		**45,191,386**	47,296,077
مجموع حقوق الأعضاء		**1,200,136,111**	1,153,398,126
مجموع المطلوبات وحقوق الأعضاء		**3,624,652,835**	3,218,231,273
الالتزامات	33		

قائمة الدخل الموحدة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

	إيضاح	31 ديسمبر 2024 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2023 دولار أمريكي
العمليات المستمرة			
صافي الربح			
دخل من ودائع سلعية		**29,574,343**	10,887,055
دخل من استثمارات في الصكوك	7.1	**40,612,796**	39,394,147
دخل من موجودات تمويلية	12	**81,873,714**	62,284,407
دخل استثمارات في حقوق ملكية، صافي	13.2	**20,803,289**	17,696,954
دخل أخر	23	**9,974,980**	8,219,335
مجموع الدخل من العمليات المستمرة		**182,839,122**	138,481,898
تكاليف التمويل		**(94,444,105)**	(74,523,955)
صافي الدخل من العمليات المستمرة		**88,395,017**	63,957,943

	إيضاح	31 ديسمبر 2024 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2023 دولار أمريكي
المصاريف التشغيلية			
تكاليف موظفين		**(41,797,723)**	(38,830,657)
مصروفات إدارية أخرى		**(11,835,062)**	(9,600,776)
الاستهلاك		**(363,875)**	(287,267)
الإطفاء		**-**	(1,840)
مجموع المصاريف التشغيلية		**(53,996,660)**	(48,720,540)
صافي الربح التشغيلي قبل محمل الانخفاض في القيمة من العمليات المستمرة		**34,398,357**	15,237,403
خسائر انخفاض القيمة	26	**(10,122,011)**	(11,544,266)
صافي الربح للسنة من العمليات المستمرة		**24,276,346**	3,693,137
إيرادات غير متوافقة مع أحكام الشريعة	20	**618,637**	223
مبالغ محولة لصندوق التضامن للمؤسسة	20	**(618,637)**	(223)
صافي الربح للسنة قبل الضريبة من العمليات المستمرة		**24,276,346**	3,693,137
ضريبة الدخل		**(76,254)**	(95,687)
صافي الربح للسنة بعد الضريبة من العمليات المستمرة		**24,200,092**	3,597,450
ضريبة الدخل			
صافي الربح للسنة بعد الضريبة من العمليات المستمرة	36	**(699,516)**	5,716,375
صافي الربح للسنة		**23,500,576**	9,313,825
العائد إلى:			
حاملي الحصص في المؤسسة الأم		**23,605,755**	7,846,973
حقوق الملكية غير المسيطرة		**(105,179)**	1,466,852
		23,500,576	9,313,825

قائمة الدخل الشامل الآخر الموحدة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

	إيضاح	31 ديسمبر 2024 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2023 دولار أمريكي
صافي الربح للسنة		**23,500,576**	9,313,825
الدخل الشامل الآخر:			
البنود التي لن يعاد تصنيفها إلى قائمة الدخل:			
خسارة اكتوارية من التزامات منافع الموظفين	19.3	**11,325,930**	(3,708,113)
البنود التي قد يتم إعادة تصنيفها لاحقًا إلى قائمة الدخل:			
التغيرات في القيمة العادلة على الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		**17,560,480**	8,736,978
التغيرات في احتياطي التحوط للتدفقات النقدية		**1,583,904**	(3,868,846)
التغييرات في الاحتياطي الآخر		**860,582**	(1,206,846)
التغيرات في القيمة العادلة للعقارات		**(719,043)**	7,645,261
فروقات أسعار الصرف الناتجة عن تحويل العمليات الأجنبية		**(6,888,680)**	(1,400,513)
		10,676,079	9,906,034
مجموع الدخل الشامل الآخر للسنة		**22,002,009**	6,197,921
العائد إلى:			
حاملي الحصص في المؤسسة الأم		**23,277,422**	5,150,852
حقوق الملكية غير المسيطرة		**(1,275,413)**	1,047,069
مجموع الدخل الشامل للسنة		**45,502,585**	15,511,746
العائد إلى:			
حاملي الحصص في المؤسسة الأم		**46,883,177**	12,997,825
حقوق الملكية غير المسيطرة		**(1,380,592)**	2,513,921

قائمة التغيرات في حقوق الأعضاء الموحدة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

	رأس المال المدفوع دولار أمريكي	خسائر متراكمة دولار أمريكي	صافي الربح دولار أمريكي	احتياطي القيمة العادلة دولار أمريكي	الخسائر الاكتوارية دولار أمريكي		احتياطي تحوط التدفق النقدي دولار أمريكي	احتياطيات أخرى دولار أمريكي	احتياطي تحويل عملات أجنبية دولار أمريكي	حقوق الملكية العائدة إلى المساهمين في المؤسسة الأم دولار أمريكي	حقوق الملكية غير المسيطرة دولار أمريكي	المجموع دولار أمريكي
الرصيد في 1 يناير 2023	1,586,736,446	(463,969,550)	-	25,588,785)	3,309,288		-	4,839,279	13,038,845)	1,092,287,833	62,275,040	1,154,562,873
صافي الربح للسنة	-	-	7,846,973	-	-		-	-	-	7,846,973	1,466,852	9,313,825
الدخل الشامل الآخر	-	-	-	12,750,740	(3,708,113)		(3,868,846)	(1,206,846)	1,183,917	5,150,852	1,047,069	6,197,921
مجموع الدخل الشامل	-	-	7,846,973	12,750,740	(3,708,113)		(3,868,846)	(1,206,846)	1,183,917	12,997,825	2,513,921	15,511,746
زيادة في رأس المال المدفوع	816,391	-	-	-	-		-	-	-	816,391	-	816,391
المحول إلى الخسائر المتراكمة	-	7,846,973	(7,846,973)	-	-		-	-	-	-	-	-
استبعاد شركة تابعة (إيضاح 36)	-	-	-	-	-		-	-	-	-	(15,523,127)	(15,523,127)
توزيع نقدي	-	-	-	-	-		-	-	-	-	(1,969,757)	(1,969,757)
الرصيد في 31 ديسمبر 2023	**1,587,552,837**	**(456,122,577)**	**-**	**(12,838,045)**	**(398,825)**		**(3,868,846)**	**3,632,433**	**(11,854,928)**	**1,106,102,049**	**47,296,077**	**1,153,398,126**
صافي الربح للسنة	-	-	23,605,755	-	-		-	-	-	23,605,755	(105,179)	23,500,576
الدخل الشامل الآخر	-	-	-	17,183,225	11,325,930		1,583,904	(126,174)	(6,689,463)	23,277,422	(1,275,413)	22,002,009
مجموع الدخل الشامل	-	-	23,605,755	17,183,225	11,325,930		1,583,904	(126,174)	(6,689,463)	46,883,177	(1,380,592)	45,502,585
زيادة في رأس المال المدفوع	1,959,499	-	-	-	-		-	-	-	1,959,499	-	1,959,499
المحول إلى الخسائر المتراكمة	-	23,605,755	(23,605,755)	-	-		-	-	-	-	-	-
استبعاد شركة تابعة (إيضاح 36)	-	-	-	-	-		-	-	-	-	-	-
توزيع نقدي	-	-	-	-	-		-	-	-	-	(724,099)	(724,099)
الرصيد في 31 ديسمبر 2024	**1,589,512,336**	**(432,516,822)**	**-**	**4,345,180**	**10,927,105**		**(2,284,942)**	**3,506,259**	**(18,544,391)**	**1,154,944,725**	**45,191,386**	**1,200,136,111**

قائمة التدفقات النقدية الموحدة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

	إيضاح	31 ديسمبر 2024 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2023 دولار أمريكي
الأنشطة التشغيلية			
الربح قبل الضريبة للسنة		**24,276,346**	3,693,137
الربح قبل الضريبة - العمليات المتوقفة		**107,613**	7,168,982
تعديلات على:			
الإيرادات العائدة إلى حقوق الملكية غير المسيطرة		**105,179**	(1,466,852)
استهلاك واطفاء		**27,012,539**	26,204,856
مجمل انخفاض القيمة للموجودات المالية	26	**17,991,585**	13,331,875
تكاليف التمويل		**94,444,105**	74,530,313
مخصص التزامات منافع الموظفين	19	**5,279,575**	4,952,914
خسارة/(ربح) من استبعاد عمليات متوقفة		**1,540,167**	(849,938)
الحصة في الربح من استثمار في شركات زميلة		**(21,141,804)**	(17,991,414)
الربح من التحوط الاسلامي والمشتقات المالية بعد خصم خسائر العملات		**(2,290,189)**	(4,304,694)
		147,325,116	105,269,179
التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:			
ودائع مرابحة سلعية ووكالة		**(341,229,328)**	10,961,910
استثمارات في الصكوك والأسهم والأوراق المالية الأخرى		**101,742,659**	86,405,427
تمويل مرابحة		**(71,831,045)**	(281,623,926)
ذمم مبيعات الأقساط		**(44,540,784)**	90,262,933
الإجارة المنتهية بالتمليك		**(39,948,664)**	(38,360,354)
موجودات استصناع		**3,131,881**	1,785,368
استثمارات في رأسمال الشركات		**(7,805,283)**	971,304
موجودات أخرى		**(62,918,764)**	(23,610,426)
مستحقات ومطلوبات أخرى		**44,655,875**	30,099,873
المبالغ المستحقة لصندوق التضامن للمؤسسة		**618,637**	(223)
النقد من العمليات		**(270,799,700)**	(17,838,935)
تكلفة التمويل المدفوعة		**(85,889,672)**	(68,045,679)
التزامات منافع الموظفين المدفوعة		**(4,452,486)**	(4,163,344)
ضريبة مدفوعة		**(1,751,668)**	(728,098)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التشغيلية		**(362,893,526)**	(90,776,056)

	إيضاح	31 ديسمبر 2024 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2023 دولار أمريكي
الأنشطة الاستثمارية			
استثمار في عقارات		**1,180,476**	(1,783,258)
عائدات بيع من عمليات متوقفة		**1,416,750**	2,000,000
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية		**2,597,226**	216,742
الأنشطة التمويلية			
متحصلات من الصكوك المصدرة		**500,000,000**	104,489,691
سداد الصكوك المصدرة		**(997,709)**	-
عائدات تمويل المرابحة السلعية		**415,698,750**	657,200,000
سداد تمويل المرابحة السلعية		**(597,479,285)**	(741,200,000)
المساهمة في رأس المال		**1,959,499**	816,391
حقوق الملكية غير المسيطرة		**(2,104,691)**	(14,978,963)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية		**317,076,564**	6,327,119
صافي الزيادة في النقد وما في حكمه		**(43,219,736)**	(84,232,195)
النقد وما في حكمه بداية السنة		**257,040,881**	340,089,159
احتياطي تحويل عملات أجنبية		**(6,689,463)**	1,183,917
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	5	**207,131,682**	257,040,881

قائمة التغييرات في الموجودات خارج الميزانية الخاضعة للإدارة الموحدة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

	1 يناير 2023	اضافات	صافي الاستبعادات / المسحوبات	حصة المضارب	31 ديسمبر 2023
صافي الموجودات المدارة نيابة عن مؤسسة مالية	-	246,200,000	(246,200,000)	-	-
المجموع	**-**	**246,200,000**	**(246,200,000)**	**-**	**-**

	1 يناير 2024	اضافات	صافي الاستبعادات / المسحوبات	حصة المضارب	31 ديسمبر 2024
صافي الموجودات المدارة نيابة عن مؤسسة مالية	-	102,000,000	(102,000,000)	-	-
المجموع	**-**	**102,000,000**	**(102,000,000)**	**-**	**-**

لدى المجموعة ترتيبات قائمة على الوكالة مع مؤسسة مالية حيث تقدم خدمات إدارة الاستثمار للمؤسسة المالية وتعمل كوكيل له. لا تتعرض المجموعة لأي مخاطر عوائد متغيرة على استثمار هذه الأموال وبالتالي فهي لا تسيطر على هذه الأموال. لذلك، لا تعترف المجموعة بهذه الأموال في قائمة مركزها المالي الموحدة. لم تكن هناك مبالغ مستحقة بخصوص هذا الترتيب في نهاية عام 2024. خلال العام، ربحت الشركة مبلغ 314,917 دولار أمريكي (2023: 96,000 دولار أمريكي) كأجر للوكيل. يتم الاتفاق على المكافأة من خلال الاتفاقية الإطارية بين المجموعة والمؤسسة المالية.

ايضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

1 التأسيس والأنشطة

المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص ("المؤسسة"، "المؤسسة الأم") هي مؤسسة دولية متخصصة أُسّست بموجب اتفاقية التأسيس (الاتفاقية) التي وقعها وصدق عليها أعضاؤها. وقد بدأت المؤسسة الأم أعمالها عقب الاجتماع الافتتاحي للجمعية العمومية المنعقد في 6 ربيع الثاني 1421هـ الموافق 8 يوليو 2000.

وفقاً للاتفاقية، تهدف المؤسسة الأم، طبقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، إلى تعزيز التنمية الاقتصادية للبلدان الأعضاء بواسطة تشجيع إنشاء وتوسيع وتحديث المنشآت الخاصة المنتجة للسلع والخدمات بطريقة مكمّلة لأنشطة البنك الإسلامي للتنمية ("البنك").

ولا تخضع المؤسسة الأم، بوصفها مؤسسة مالية متعددة الأطراف، لرقابة أي سلطة تنظيمية خارجية. وهي تضطلع بأعمالها وفقًا لبنود اتفاقية التأسيس والأنظمة واللوائح الداخلية المعتمدة.

وتباشر المؤسسة الأم أنشطتها التجارية من مقرها الرئيسي في جدة بالمملكة العربية السعودية.

تعد الأنشطة الرئيسية للمؤسسة الأم ومنشآتها التابعة (مجتمعة باسم "المجموعة") مجموعة واسعة من الخدمات المالية، بما في ذلك البيع بالتجزئة والخدمات البنكية الاستثمارية والخدمات البنكية الخاصة والتطوير العقاري.

2 أساس الإعداد

أعدت هذه القوائم المالية الموحدة وفقًا لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي) وقواعد ومبادئ الشريعة على النحو الذي حددته الهيئة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية. وفيما يخص المسائل التي لم تتناولها معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، تسترشد المؤسسة بتوجيهات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ذات الصلة الصادرة أو المعتمدة من مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسير ذي الصلة الصادر عن لجنة تفسير التقارير المالية الدولية، شريطة ألا تتعارض معايير المحاسبة الدولية مع قواعد ومبادئ الشريعة كما حددتها الهيئة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية.

تشتمل القوائم المالية الموحدة للمجموعة على القوائم المالية للمؤسسة ("المؤسسة الأم") والمنشآت التابعة التالية (مجتمعة باسم "المجموعة") التي تمارس فيها المؤسسة الأم السيطرة، وبالتالي تم دمجها في هذه القوائم المالية الموحدة على أساس تفصيلي من خلال الجمع بين عناصر مماثلة من موجودات ومطلوبات ودخل ومصاريف المؤسسة ومنشآتها التابعة، باستثناء الحالات التي يتم فيها تصنيف المنشأة التابعة على أنها محتفظ بها للبيع.

تشمل شركة إدارة أصول "المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص" المحدودة صندوق استثمار الوحدات للمؤسسة والتي تم تعيين بي دبليو سي مصفي لها. ستتم تصفية صندوق استثمار الوحدات على مرحلتين، المرحلة الأولى هي تحويل الأصول إلى نقد، والمرحلة الثانية هي حل الصندوق بالكامل.

تُعد القوائم المالية للشركات التابعة لنفس الفترة المالية للشركة الأم، باستخدام سياسات محاسبية متسقة. يتم إلغاء جميع الأرصدة والمعاملات والدخل والمصاريف والأرباح والخسائر داخل المجموعة بالكامل عند التوحيد. يتم توحيد الشركات التابعة بالكامل اعتبارًا من تاريخ انتقال السيطرة إلى المؤسسة وتستمر في التوحيد حتى تاريخ توقف السيطرة أو تصنيف الشركة التابعة على أنها محتفظ بها للبيع، حيث في هذه الحالة يتم حذف الموجودات والمطلوبات على التوالي

ايضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

اسم المنشأة	بلد التأسيس	طبيعة الأعمال	نسبة الملكية الفعلية %	
			2024	2023
شركة أذربيجان للإجارة	أذربيجان	التأجير	**100**	100
شركة إدارة أصول "المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص" المحدودة	ماليزيا	إدارة الأصول	**100**	100
صندوق نمو البنوك الإسلامية	ماليزيا	صندوق الأسهم الخاصة	**100**	100
طيبة للإجارة	أوزبكستان	التأجير	**100**	100
شركة تمويل أفريقيا القابضة	السنغال	البنوك	**100**	100
شركة إدارة الإجارة	المملكة العربية السعودية	التأجير	**100**	100
شركة تحفيز المتحدة المحدودة (مجموعة كابيتاس سابقاً)	المملكة العربية السعودية	الاستشارات	**100**	100
طيبة تيتاريزاسيون (ايضاح 36)	السنغال	استشارات الصكوك	**-**	100
عمر للإجارة ذ.م.م	طاجيكستان	التأجير	**67**	67
المجموعة الموريتانية	موريتانيا	العقارات	**53**	53
شركة إيوان الفريدة للإسكان	المملكة العربية السعودية	العقارات	**50**	50
طه علم اس دي إن بي اتش دي	ماليزيا	خدمات الحج والعمرة	**50**	50

وعرضها كموجودات ومطلوبات محتفظ بها للبيع كبند واحد في قائمة المركز المالي. تتحقق السيطرة عندما يكون لدى المؤسسة جميع المخاطر والمزايا العرضية المتعلقة بملكية الأعمال، مع استيفاء الشرطين التاليين حسب الأصول:

أ) تتعرض بشكل مباشر لعوائد متغيرة ولديها حقوق لعوائد متغيرة (سلبية وإيجابية، على التوالي) من مشاركتها في مثل هذه الأعمال؛و

ب) أن يكون لديها القدرة على التأثير على تلك العوائد من خلال قدرتها على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية للمنشأة وذلك للحصول على المنفعة من أنشطتها.

تم تسجيل حقوق الملكية غير المسيطرة في صافي موجودات المنشأة التابعة كعنصر منفصل في حقوق أعضاء المجموعة. في قائمة الدخل الموحدة، يتم إدراج حقوق الملكية غير المسيطرة في صافي الدخل، وتظهر بشكل منفصل عن تلك الخاصة بالمساهمين.

تتكون حصة حقوق الملكية غير المسيطرة من مبلغ تلك الحصص في تاريخ تجميع الأعمال الأصلي وحصة حقوق الملكية غير المسيطرة في التغييرات في حصص الأعضاء منذ تاريخ التجميع. يتم تخصيص الخسائر التي تنطبق على حقوق الملكية غير المسيطرة التي تفوق على حقوق الملكية غير المسيطرة في حقوق ملكية منشأة تابعة على حصص المجموعة باستثناء الحد الذي يكون لدى حقوق الملكية غير المسيطرة التزامًا ملزمًا وهي قادرة على إجراء استثمار إضافي لتغطية الخسائر.

تتم إدارة المعاملات ذات حقوق الملكية غير المسيطرة بنفس طريقة المعاملات مع الجهات لخارجية. يؤدي بيع المشاركات إلى حقوق الملكية غير المسيطرة إلى ربح أو خسارة معترف بها في قائمة الدخل الموحدة. يتم حساب التغييرات في حصة ملكية في منشأة تابعة لا تؤدي إلى فقدان السيطرة على أنها معاملة حقوق ملكية.

ويتطلب إعداد القوائم المالية الموحدة استخدام بعض التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة التي تؤثر على المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات. كما يتطلب من الإدارة إصدار حكمها على عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمؤسسة. وترد في الإيضاح 4 المجالات التي تنطوي على درجة عالية من الحكم أو التعقيد، أو المجالات التي تكون فيها الافتراضات والتقديرات الجوهرية للقوائم المالية الموحدة.

تم إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء البنود التالية في قائمة المركز المالي الموحدة:

- استثمارات في الشركات الزميلة باستخدام طريقة حقوق الملكية؛
- استثمارات أخرى مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر؛
- معدل الربح وعقود مقايضة ومبادلة - بالعملات مقاسة بالقيمة العادلة؛
- الاستثمارات في الصكوك المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر؛
- خطة منافع نهاية الخدمة للموظفين التي يتم قياسها باستخدام حساب القيمة الحالية الاكتوارية بناءً على طريقة وحدة الائتمان المخططة.

تُعْرَض هذه القوائم المالية الموحدة بالدولار الأمريكي وهو أيضًا العملة الوظيفية للمجموعة.

فيما يلي ملخص لأهم السياسات المحاسبية للمجموعة:

المعاملات والأرصدة

يتم تحويل المعاملات النقدية وغير النقدية المقومة بالعملة الأجنبية أو تلك التي تتطلب سداداً بعملة أجنبية إلى الدولار الأمريكي، على أساس أسعار الصرف الفوري في تاريخ إجراء المعاملة. ويتم إعادة تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية بسعر الصرف السائد في تاريخ التقرير. ويتم قيد فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية الناتجة عن إعادة تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية المقومة بالعملات الأجنبية في قائمة الدخل الموحدة كأرباح / خسائر تحويل عملة أجنبية.

يتم إعادة تحويل الموجودات والمطلوبات غير النقدية المقومة بالعملات الأجنبية التي تقاس بالقيمة العادلة (بما فيها الاستثمار في الأسهم) إلى الوحدة الحسابية بسعر الصرف الفوري بتاريخ تحديد القيمة العادلة. ويتم قيد فروقات العملة الأجنبية الناتجة عن تحويل هذه الاستثمارات في حساب احتياطي القيمة العادلة ضمن قائمة حقوق الأعضاء.

تحـــول المعاملات التي تتم بعملات اجنبية الى العملة الوظيفية باسعار التحويل السائدة وقت اجراء المعاملات. يتم الاعتراف بأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية الناتجة عن تسوية هذه المعاملات ومن التحويل بأسعار الصرف في نهاية السنة للموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية في قائمة الدخل الموحدة. يتم تضمين فروقات التحويل على العناصر غير النقدية التي يتم تنفيذها في قيمتها العادلة، مثل بعض الاستثمارات التي يتم تنفيذها بالقيمة العادلة من خلال الأسهم في احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات.

ايضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

يتم ترجمة النتائج والمركز المالي لجميع كيانات المجموعة التي لها عملة وظيفية مختلفة عن عملة العرض إلى عملة العرض على النحو التالي:

- تحويل الموجودات والمطلوبات لكل قائمة مركز مالي معروضة بمعدل الإغلاق في تاريخ قائمة المركز المالي هذه؛
- يتم تحويل الدخل والمصاريف لكل قائمة دخل بمعدل متوسط أسعار الصرف (ما لم يكن هذا المتوسط تقريب معقول للأثر التراكمي للمعدلات السائدة في تواريخ المعاملة، وفي هذه الحالة يتم ترجمة الدخل والمصاريف بالمعدل في تواريخ المعاملات)؛ و
- يتم الاعتراف بفروق أسعار الصرف الناشئة، إن وجدت، في الدخل الشامل الآخر ويتم تجميعها في احتياطي تحويل العملات الأجنبية.

وعند التوحيد، تؤخذ فروق الصرف الناشئة عن ترجمة صافي الاستثمار في العمليات الأجنبية، والتمويل وغيره من أدوات العملة المعينة كتحوطات لهذه الاستثمارات، إلى الدخل الشامل الآخر. سائر التحويل الناشئة في حالة التخفيض الشديد أو الاستهلاك (بخلاف الفروقات المؤقتة) لعملة صافي الاستثمار في عملية أجنبية عندما يتم ترجمة الأخير بسعر الصرف الفوري في تاريخ قائمة المركز المالي الموحدة، يتم الاعتراف بها في المكان الأول كمصروف مقابل أي رصيد دائن على المكون المنفصل من حقوق الملكية للشركاء وأي مبلغ متبقي معترف به كخسارة في قائمة الدخل الموحدة. عندما يتم استبعاد عملية أجنبية جزئيًا أو بيعها، يتم الاعتراف بفروقات الصرف التي تم تسجيلها في حقوق الملكية في قائمة الدخل الموحدة كجزء من الربح أو الخسارة المعروضة للبيع.

تعامل الشهرة وتسويات القيمة العادلة الناشئة عن الاستحواذ على كيان أجنبي كموجودات ومطلوبات للمنشأة الأجنبية وتحول بسعر الصرف بتاريخ الإغلاق.

3 ملخص لأهم السياسات المحاسبية

النقد وما في حكمه
يتكون النقد وما في حكمه من النقد في الصندوق وأرصدة البنوك وإيداعات المرابحة السلعية وإيداعات الوكالة من خلال البنوك والتي تستحق خلال ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الإيداع والتي تخضع لمخاطر غير جوهرية للتغيرات في قيمتها العادلة. يتم إدراج النقد وما في حكمه بالتكلفة المطفأة ناقصاً مخصص خسائر الائتمان في قائمة المركز المالي.

ودائع مرابحة سلعية ووكالة
تتم ودائع السلع بالمرابحة من خلال بنوك وتتألف من شراء وبيع سلع بمعدل ربح ثابت. إن شراء وبيع السلع مقيد بشروط الاتفاق بين المجموعة والمؤسسات المالية الأخرى. يتم تسجيل ودائع السلع في البداية بالتكلفة بما في ذلك رسوم الاقتناء المرتبطة بالودائع، ومن ثم يتم قياسها بالتكلفة المطفأة مطروحًا منها مخصص خسائر الائتمان.

ودائع الوكالة هي اتفاقية يعين بموجبها طرفٌ ("الموكل") وكيل استثمار ("الوكيل") لاستثمار أموال الموكل ("رأسمال الوكالة") على أساس عقد وكالة ("الوكالة") مقابل مبلغ محدد. قد تكون رسوم الوكالة مبلغا إجماليا أو نسبة ثابتة من رأسمال الوكالة. يقرر وكيل الاستثمارات التي تُنفَّذ من رأسمال الوكالة، وفقا لشروط اتفاقية الوكالة. غير أن الوكيل سيتحمل أي خسارة ناتجة عن خطأ أو إهمال أو خرق لأي من شروط اتفاقيات الوكالة.

موجودات المشاريع
تشتمل موجودات المشروع على المرابحة وموجودات الاستصناع والبيع بالتقسيط والإجارة المنتهية بالتمليك.

تمويل المرابحة
مستحقات التمويل بالمرابحة هي اتفاقيات تبيع المؤسسة بموجبها للعميل سلعة أو أحد الأصول، تشتريه المؤسسة وتحوزه بناء على وعد العميل بالشراء.

تمويل البيع الآجل
تمويل البيع الآجل هو اتفاقية بيعٍ، يكون الدفع فيها على أقساط خلال مدة متفق عليها مُسبقا. ويشمل سعر البيع التكلفة مضافا إليه هامش ربح متفق عليه، ولا يشترط الإفصاح عن التكلفة الفعلية.

ايضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

الإجارة المنتهية بالتمليك
تشتمل على أصول تشتريها "المؤسسة" إما بصفة فردية أو بالاشتراك مع كيانات أخرى، وتؤجر لجهات مستفيدة لاستخدامها في إطار اتفاقيات إجارة تنتهي بالتمليك بحيث تُنقل ملكيةُ الأصول المؤجرة للجهات المستفيدة في نهاية فترة التأجير بعد سداد جميع الدفعات بموجب الاتفاقية. قد يتم نقل ملكية الموجودات من خلال نقل السيطرة (التي تنطوي على مخاطر ومزايا عرضية لملكية هذه الموجودات) بموجب نموذج عقد منفصل على النحو التالي:

- عقد البيع: بعد انتهاء مدة الإجارة؛ أو
- عقد الهبة: بعد انتهاء مدة البيع؛ أو
- عقد بيع الملكية النسبية خلال مدة الإجارة.

موجودات استصناع
الاستصناع اتفاق بين "المؤسسة" وعميل، تبيع المؤسسة بموجبه للعميل أحد الأصول مصنَّعا أو مُقْتَنًى من قِبل المشتري نيابة عن "المؤسسة" وفقا لمواصفات وبسعر متفق عليهما. وبعد انتهاء المشروع، يُنقل أصل الاستصناع لحساب مستحقات الاستصناع.

تجميع الأعمال
يتم احتساب الاستحواذ على الأعمال باستخدام طريقة الاستحواذ. يتم قياس العوض المحول ضمن تجميع الأعمال بالقيمة العادلة، التي يتم احتسابها باعتبارها مجموع القيم العادلة بتاريخ الاستحواذ للموجودات المحولة من قبل المجموعة، والمطلوبات المترتبة على المجموعة إلى المالكين السابقين للشركة المستحوذ عليها وحقوق الملكية الصادرة من قبل المجموعة مقابل السيطرة على الشركة المستحوذ عليها. يتم الاعتراف بالتكاليف المتعلقة بالاستحواذ في الربح أو الخسارة عند تحققها.

في تاريخ الاقتناء، يتم الاعتراف المبدئي بالموجودات والمطلوبات المقتناة المحددة في عملية تجميع الأعمال بالقيمة العادلة باستثناء:

- الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة المتعلقة بترتيبات منافع الموظفين التي يتم الاعتراف بها وقياسها وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم 12 ضرائب الدخل ومعيار المحاسبة الدولي رقم 19 منافع الموظفين على التوالي؛
- المطلوبات أو أدوات حقوق الملكية المتعلقة بترتيبات الدفع على أساس الأسهم للشركة المقتناة، أو ترتيبات الدفع على أساس الأسهم العائدة للمجموعة التي تم ابرامها لاستبدال ترتيبات الدفع على أساس الأسهم للشركة المقتناة التي يتم قياسها وفقا للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم 2 ترتيبات الدفع على أساس الأسهم الدفع على أساس الأسهم بتاريخ الاستحواذ (انظر ادناه)؛ و
- الموجودات (او مجموعات الاستبعاد) المصنفة كمحتفظ بها للبيع وفقا للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم 5 الموجودات المحتفظ بها للبيع والعمليات المتوقفة التي يتم قياسها وفقا لنفس المعيار.

يتم قياس الشهرة بمقدار الزيادة في المقابل المحول وحصة حقوق الملكية غير المسيطرة في الشركة المقتناة والقيمة العادلة لأي حصة مقتناه في السابق عن صافي قيمة الموجودات المقتناة (ان وجدت) والمطلوبات المتكبدة المحددة كما في تاريخ الاقتناء. وفي حال تجاوزت صافي مبالغ الموجودات القابلة للتحديد المستحوذ عليها والمطلوبات المفترضة في تاريخ الاستحواذ تجاوزت قيمة المبلغ المقابل المحول، وعدد أي حصص غير مسيطرة في الشركة المستحوذ عليها، والقيمة العادلة لحقوق الملكية التي كانت تملكها الشركة المستحوذ عليها (إذا وجدت)، يتم الاعتراف بالزيادة فوراً في الربح أو الخسارة كمكاسب من صفقة الشراء.

عندما يتضمن المقابل المحول من قبل المجموعة ضمن تجميع الأعمال ترتيب بدل طارئ، فإنه يتم قياس المقابل المحتمل بالقيمة العادلة بتاريخ الاستحواذ ويتم ادراجه كجزء من العوض المحول ضمن تجميع الاعمال. يتم تعديل التغيرات في القيمة العادلة للمقابل المحتمل المؤهل كتعديلات فترة القياس بأثر رجعي، مع إجراء تعديلات مماثلة مقابل الشهرة. إن تعديلات فترة القياس هي التعديلات التي تنشأ نتيجة لمعلومات إضافية تم الحصول عليها خلال "فترة القياس" (والتي لا يمكن أن تتجاوز سنة واحدة من تاريخ الاستحواذ) حول وقائع وظروف كانت موجودة بتاريخ الاستحواذ.

إن المحاسبة اللاحقة عن التغيرات في القيمة العادلة للمقابل المحتمل التي لا تكون مؤهلة كتعديلات لفترة القياس يعتمد على كيفية تصنيف المقابل المحتمل. إن المقابل المحتمل الذي يتم تصنيفه كحقوق ملكية لا يتم إعادة قياسه بتواريخ تقارير لاحقة ويتم احتساب التسوية اللاحقة له ضمن حقوق الملكية. يتم إعادة قياس المقابل المحتمل الآخر بالقيمة العادلة في فترات قوائم مالية أخرى مع التغيرات في القيمة العادلة المعترف بها في الربح أو الخسارة.

إذا تحققت عملية تجميع الأعمال على مراحل، يتم إعادة قياس حصص المجموعة المملوكة سابقًا في المنشأة المقتناة بالقيمة العادلة في تاريخ الاستحواذ ويتم الاعتراف بالربح أو الخسارة الناتجة، إن وجدت، في قائمة الدخل. يتم إعادة تصنيف المبالغ الناتجة عن الحصص في الشركة المستحوذ عليها قبل تاريخ الاستحواذ والتي تم قيدها سابقاً في الدخل الشامل الآخر إلى قائمة الدخل، بحيث تكون هذه المعالجة ملائمة فيما لو تم استبعاد الحصة.

إذا كانت المحاسبة الأولية لتجميع الأعمال غير مكتملة بحلول نهاية فترة التقرير التي يُجرى فيها التجميع، تُعدّ المجموعة تقارير عن المبالغ المؤقتة للبنود التي لم تكتمل المحاسبة عنها. ويتم تعديل هذه المبالغ المؤقتة خلال فترة القياس (انظر أعلاه)، أو يتم الاعتراف بموجودات أو مطلوبات إضافية، وذلك لتعكس المعلومات الجديدة التي تم الحصول عليها حول الوقائع والظروف القائمة كما في تاريخ الاستحواذ، إذا كانت معروفة، والتي يمكن أن تكون قد أثرت على المبالغ المعترف بها كما في ذلك التاريخ.

ايضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

استثمارات
يتم تصنيف استثمارات المجموعة على النحو التالي:

1) منشآت تابعة
تصنف أي منشأة على أنها تابعة "للمؤسسة" إذا تمكنت "المؤسسة" من ممارسة حق السيطرة عليها. تتحكم المجموعة في أصل أو نشاط تجاري عندما يكون لديها جميع المخاطر والمزايا العرضية المتعلقة بملكية هذا الأصل أو النشاط التجاري، مع استيفاء الشرطين التاليين حسب الأصول:

أ) تتعرض بشكل مباشر لعوائد متغيرة، أو لديها حقوق لعوائد متغيرة (سلبية أو إيجابية، على التوالي) من مشاركتها في مثل هذه الأصول أو الأعمال؛ و

ب) لديها القدرة على التأثير على تلك العائدات من خلال سلطتها على الأصول أو الأعمال التجارية.

2) منشآت زميلة
تصنف أي منشأة على أنها زميلة "للمجموعة" إذا تمكنت "المجموعة" من ممارسة نفوذ واسع عليها. ويفترض توفر النفوذ الواسع إذا استحوذت "المجموعة" استحواذًا مباشرًا أو غير مباشر بواسطة المنشآت التابعة لها، على 20 في المائة أو أكثر من حقوق التصويت في الكيان ما لم ينص على غير ذلك صراحة. وبخلاف ذلك، قد يتوفر "للمجموعة" نفوذ واسع بواسطة التعاقد مع حاملي الأسهم الآخرين في الكيان أو مع الكيان نفسه بغض النظر عن مستوى مساهمة "المجموعة" في رأسمال الكيان. ويتم احتساب الاستثمارات في المنشآت الزميلة بطريقة حقوق الملكية، ويتم قيدها بدايةً بالتكلفة (بما في ذلك تكلفة المعاملات المتعلقة مباشرة بالاستحواذ على الاستثمار في منشأة زميلة). ويشمل استثمار المجموعة في منشآت زميلة الشهرة (بالصافي بعد خصم أي خسارة متراكمة للانخفاض في القيمة) يتم تحديدها عند الاستحواذ.

3) استثمارات في حقوق ملكية أخرى
تصنف الكيانات الأخرى التي لا تملك فيها المجموعة نفوذا كبيرا أو سيطرة مهمة بأنها استثمارات في حقوق ملكية أخرى. الهدف من الاستثمار في رأسمال الشركات هو الاحتفاظ بها لفترة طويلة، ويمكن بيعها بغرض سد احتياجات السيولة، أو التغيرات في أسعار السوق، أو ضمن إطار أنشطة المؤسسة التنموية. وبناءً على ذلك، فقد اختارت المجموعة أن تصنف جميع استثماراتها في رأسمال الشركات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

استثمارات مدرجة مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
يتم قياس هذه الاستثمارات، بداية وفي وقت لاحق، بالقيمة العادلة ويتم قيد أي أرباح أو خسائر غير محققة ناتجة عن التغيُّر في قيمتها العادلة مباشرة في احتياطي القيمة العادلة تحت الدخل الشامل الآخر حتى يتم إلغاء قيد الاستثمار أو اعتباره منخفض القيمة، وفي هذه الحالة فإنَّ الأرباح أو الخسائر المتراكمة التي سبق تسجيلها في الدخل الشامل الآخر، يتم قيدها في قائمة الدخل الموحدة.

استثمارات غير مدرجة في الأسهم والصناديق المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
يتم تحديد الاستثمارات في رأسمال الشركات غير المدرجة المحملة بالقيمة العادلة بواسطة مخمنين مستقلين. يتم الإفصاح عن أرباح / خسائر القيمة العادلة في احتياطي القيمة العادلة ضمن الدخل الشامل الآخر. وإذا توفر دليل موضوعي على تكبّد خسارة انخفاض القيمة، فيتم قياس مبلغ الانخفاض في القيمة بالفرق بين القيمة الدفترية للاستثمار والقيمة المتوقع استعادتها. خسائر انخفاض القيمة المدرجة في قائمة الدخل الموحدة يتم عكسها من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر. بعد التصنيف الأولي، لا يقوم المؤسسة بإعادة تصنيف الاستثمارات في الأوراق المالية للشركات، من أو إلى فئة القيمة العادلة من خلال قائمة التغيرات في الدخل الشامل الآخر.

يتم تقييم جميع الاستثمارات الأخرى (باستثناء الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة) لتحديد انخفاض القيمة وفقًا لنهج الانخفاض في القيمة.

4) استثمارات في الصكوك
الصكوك هي مستندات متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو موجودات مشروع معين، مصنفة على أنها تقاس بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

استثمارات في الصكوك المُدرَجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
سيتم قياس الاستثمار بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إذا تم استيفاء الشرطين التاليين:

- يتم الاحتفاظ بالاستثمار ضمن نموذج أعمال يتم تحقيق هدفه من خلال جمع التدفقات النقدية المتوقعة وبيع الاستثمارات؛ و
- يمثل الاستثمار أداة دين غير نقدية أو أداة استثمار أخرى لها عائد فعال يمكن تحديده بشكل معقول.

استثمارات في الصكوك المُدرَجة بالتكلفة المُطفَأة
تقيس الشركة الأصول المالية بالتكلفة المطفأة إذا تم استيفاء الشرطين التاليين:

- يتم الاحتفاظ بالاستثمار ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بهذه الاستثمارات من أجل جمع التدفقات النقدية المتوقعة حتى استحقاق الأداة ؛ و
- يمثل الاستثمار إما أداة من نوع الدين أو أداة استثمار أخرى ذات عائد فعال يمكن تحديده بشكل معقول.

يتم قياس هذه الاستثمارات باستخدام طريقة الربح الفعلي عند التحقق المبدئي مطروحًا منها مدفوعات رأس المال / الاسترداد ناقصًا أي تخفيض لانخفاض القيمة.

يتم تصنيف أي أدوات استثمار أخرى غير مصنفة حسب التكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة.

عند الاعتراف المبدئي، تقوم المؤسسة باختيار غير قابل للنقض لتصنيف بعض أدوات حقوق الملكية التي لم يتم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة لتصنيفها كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

ايضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

يعكس نموذج الأعمال كيفية إدارة المجموعة للموجودات من أجل توليد التدفقات النقدية. أي ما إذا كان هدف المجموعة هو فقط تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية من الموجودات أو هو جمع كل من التدفقات النقدية التعاقدية والتدفقات النقدية الناتجة عن بيع الموجودات. إذا لم يكن أي من هذين الأمرين قابلاً للتطبيق (على سبيل المثال، يتم الاحتفاظ بالموجودات المالية لأغراض تجارية)، عندئذٍ يتم تصنيف الموجودات المالية كجزء من نموذج الأعمال "الآخر" ويتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل. تشمل العوامل التي تضعها المجموعة في الاعتبار عند تحديد نموذج الأعمال لمجموعة من الموجودات الخبرة السابقة حول كيفية جمع التدفقات النقدية لهذه الموجودات، وكيفية تقييم أداء الموجودات وإبلاغ موظفي الإدارة الرئيسيين بها، وكيفية تقييم المخاطر وإدارتها وكيفية تعويض المديرين.

الانخفاض في قيمة الاستثمارات المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

تقوم المجموعة بممارسة الاجتهاد في تاريخ كل تقرير مالي لتحديد انخفاض القيمة في الموجودات المالية بما في ذلك الاستثمارات في رأسمال الشركات المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. ويشمل ذلك تحديد الانخفاض سواء كان جوهرياً أم دائماً في القيمة العادلة لاستثمارات في رأسمال الشركات دون التكلفة. إن تحديد ما هو'جوهري' أو'دائم' يتطلب اجتهاداً. ولعمل هذا الاجتهاد، تقوم المجموعة، من بين عوامل أخرى، بتقييم التذبذب العادي لأسعار الأسهم. بالإضافة إلى أن المجموعة تعتبر الانخفاض في القيمة مناسباً عندما يكون هناك دليل على انحدار الوضع المالي للشركة المستثمر بها، والصناعة وأداء القطاع، والتغيرات التكنولوجية، والتدفقات النقدية من العمليات والتمويل.

وتعتبر المجموعة بأن الانخفاض بنسبة 30% أو أكثر مقياس معقولٌ للانخفاض الجوهري دون مستوى التكلفة، بغض النظر عن مدة الانخفاض. يمثل الانخفاض الدائم الانخفاض دون التكلفة الذي يستمر لسنة واحدة أو أكثر بصرف النظر عن المبلغ.

انخفاض قيمة الشهرة

تم توزيع الشهرة التي تم الحصول عليها من خلال تجميع الأعمال على وحدات توليد النقد في الكيانات المستحوذ عليها لأغراض اختبار انخفاض القيمة. تقوم المجموعة باختبار ما إذا كانت الشهرة قد تعرضت لأي انخفاض في القيمة وفقا للسياسة المحاسبية لانخفاض القيمة.

انخفاض قيمة الموجودات المالية غير أدوات حقوق الملكية

تطبق المؤسسة نهج خسارة الائتمان على الأدوات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة. ولتقييم مستوى مخاطر الائتمان، يتم تقسيم الموجودات المالية إلى (3) فئات:

1. **المرحلة 1** – عدم وجود زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان؛
2. **المرحلة 2** – وجود زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان؛
3. **المرحلة 3** – الموجودات المالية ذات المستوى الائتماني المنخفض.

يعتمد التوزيع لكل فئة على درجة التدني في الجودة الائتمانية للأصل المالي. في تاريخ كل تقرير مالي، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان هناك زيادة جوهرية في التعرض لمخاطر الائتمان. تقوم المجموعة بمراقبة كافة الموجودات المالية والتزامات القروض الصادرة وعقود الضمانات المالية التي تخضع لمتطلبات انخفاض القيمة لتقييم ما إذا كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي. إذا كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان، فستقوم المجموعة بقياس مخصص الخسارة على أساس مدى الحياة بدلاً من خسائر الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهراً.

عند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان على أداة مالية قد زادت بشكل جوهري منذ الاعتراف المبدئي، تقارن المجموعة مخاطر التعثر في السداد التي تحدث للأداة المالية في تاريخ التقرير بناءً على تاريخ الاستحقاق المتبقي للأداة مع مخاطر التعثر في السداد التي كانت متوقعة للفترة المتبقية من الاستحقاق في تاريخ التقرير الحالي عندما تم الاعتراف بالأداة المالية لأول مرة. عند إجراء هذا التقييم، تأخذ المجموعة في الاعتبار المعلومات الكمية والنوعية المعقولة والمدعومة، بما في ذلك الخبرة التاريخية والمعلومات التطلعية المتاحة دون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما بناءً على الخبرة التاريخية للمجموعة وتقييم ائتمان الخبراء.

تشكل السيناريوهات الاقتصادية المتعددة الأساس لتحديد احتمالية التعثر عند الاعتراف المبدئي وفي تواريخ إعداد التقارير اللاحقة. ستؤدي السيناريوهات الاقتصادية المختلفة إلى احتمالية مختلفة للتعثر في السداد. إن ترجيح هذه السيناريوهات المختلفة هو الذي يشكل الأساس لمتوسط احتمالية التعثر المرجح المستخدمة لتحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بشكل جوهري.

تشمل المعلومات التي يتم دراستها في المستقبل التوقعات في البلدان للصناعات التي يعمل فيها المدينون للمؤسسة، ويتم الحصول عليها من تقارير الخبراء الاقتصاديين والمحللين الماليين والهيئات الحكومية والمراكز ذات الاختصاص وغيرها من والمعايير المماثلة، اضافة الى دراسة مصادر داخلية وخارجية مختلفة للمعلومات الاقتصادية الفعلية والمتوقعة. تخصص المجموعة الأطراف المقابلة لدرجات مخاطر الائتمان الداخلية ذات الصلة اعتمادًا على جودة الائتمان الخاصة بهم. المعلومات الكمية هي مؤشر رئيسي للزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان وتستند إلى التغيير في احتمال التعثر مدى الحياة من خلال المقارنة بالنظر إلى أن بيانات سيناريوهات الاقتصاد الكلي ونماذج لبلدان معينة ليست متاحة بسهولة، في مثل هذه الحالات تم استخدام السيناريوهات والنماذج البديلة.

تعد حالات احتمالية التعثر المستخدمة تطلعية ونستخدم المؤسسة نفس المنهجيات والبيانات المستخدمة لقياس مخصص خسارة الائتمان المتوقعة.

تنعكس العوامل النوعية التي تشير إلى زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان في نماذج احتمالية التعثر في الوقت المناسب. ومع ذلك، لا تزال المجموعة تدرس بشكل منفصل بعض العوامل النوعية لتقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بشكل جوهري.

بالنظر إلى أن الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي هي مقياس نسبي، فإن تغيير معين، من حيث القيمة المطلقة، في احتمالية التعثر سيكون أكثر أهمية بالنسبة للأداة المالية ذات التعثر المحتمل المبدئي أقل من مقارنة بالأداة المالية ذات التعثر الشخصي المرتفع.

ايضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

يتم تصنيف جميع الموجودات المالية في المرحلة 1 عند الاعتراف المبدئي. مع ذلك، في حال تحديد زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان في تاريخ التقرير مقارنة مع الاعتراف المبدئي، عندئذ يتم نقل الأصل إلى المرحلة 2. في حال وجود مؤشر على انخفاض القيمة، بالتالي يعتبر الأصل على انه منخفض القيمة ويتم تصنيفه ضمن المرحلة 3.

باستثناء الموجودات المالية المشتراة أو الناشئة عن انخفاض قيمتها الائتمانية (والتي يتم النظر فيها بشكل منفصل أدناه)، يجب قياس خسائر الائتمان المتوقعة من خلال مخصص خسارة بمبلغ يساوي:

- خسائر الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهرًا، أي خسائر الائتمان المتوقعة مدى الحياة والتي تنتج عن أحداث التعثر في السداد على الأداة المالية والتي تكون ممكنة في غضون 12 شهرًا بعد تاريخ التقرير (يشار إليها باسم المرحلة 1)؛ أو
- خسائر الائتمان المتوقعة بالكامل مدى الحياة، أي الخسائر الائتمان المتوقعة مدى الحياة والتي تنتج عن جميع أحداث التعثر في السداد المحتملة مدى الحياة الأداة المالية (يشار إليها باسم المرحلة 2).
- بالنسبة للأدوات المصنفة ضمن المرحلة 3، يتم تحديد مخصص الخسارة على انه الفرق بين القيمة الدفترية للأداة وصافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة مستقبلاً مخصومة بمعدل الربح الأصلي الفعلي للأداة حيثما ينطبق.

موجودات مالية ذات قيمة ائتمانية منخفضة

يعتبر الأصل المالي منخفض القيمة عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي. يشار إلى الموجودات المالية منخفضة القيمة الائتمانية باسم موجودات المرحلة 3. إن الأدلة على أن الأصل المالي منخفض القيمة تتضمن بيانات يمكن ملاحظتها حول الأحداث التالية:

- ملفات الشركة بشأن الإفلاس،
- إلغاء رخصة التشغيل،
- دليل واضح على أن الشركة لن تكون قادرة قادرة على سداد المدفوعات في المستقبل.

قد لا يكون من الممكن تحديد حدث واحد منفصل - بدلاً من ذلك، قد يكون الأثر المشترك للعديد من الأحداث قد تسبب في انخفاض قيمة الموجودات المالية. تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت أدوات الدين التي هي موجودات مالية مقاسة بالتكلفة المطفأة منخفضة القيمة الائتمانية في تاريخ كل تقرير.

تم شراء أو إنشاء موجودات مالية منخفضة القيمة الائتمانية.

يتم التعامل مع الموجودات المالية المشتراة أو المنشأة ذات القيمة الائتمانية المنخفضة بشكل مختلف لأن الأصل يعاني من انخفاض ائتماني عند الاعتراف المبدئي. بالنسبة لهذه الموجودات، تقوم المؤسسة بالاعتراف بجميع التغيرات في خسائر الائتمان المتوقعة مدى الحياة منذ الاعتراف المبدئي كمخصص خسارة مع الاعتراف بأي تغييرات في قائمة الدخل. يؤدي التغيير المواتي لهذه الموجودات إلى مكاسب ناتجة عن انخفاض القيمة.

تعديل وإلغاء الاعتراف بالموجودات المالية

يحدث تعديل الأصل المالي عند إعادة التفاوض بشأن الشروط التعاقدية التي تحكم التدفقات النقدية للأصل المالي أو تعديلها بطريقة أخرى بين الاعتراف المبدئي واستحقاق الأصل المالي. يؤثر التعديل على مبلغ و / أو توقيت التدفقات النقدية التعاقدية إما على الفور أو في تاريخ مستقبلي.

يُمنح التحمل على تمويل القرض في الحالات التي يكون فيها على الرغم من أن المقترض بذل كل الجهود المعقولة للدفع بموجب الشروط التعاقدية الأصلية، إلا أن هناك مخاطر عالية للتعثر في السداد أو حدوث تعثر بالفعل ومن المتوقع أن يكون المقترض قادرًا على الوفاء بالشروط المعدلة. تتضمن الشروط المعدلة في معظم الحالات تمديد استحقاق الأصل المالي، والتغيرات في توقيت التدفقات النقدية للأصل المالي (سداد أصل المبلغ والأرباح)، وانخفاض مبلغ التدفقات النقدية المستحقة (إعفاء من أصل المبلغ والربح).

عندما يتم تعديل الأصل المالي، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان هذا التعديل يؤدي إلى إلغاء الاعتراف. وفقًا لسياسة المجموعة، يؤدي التعديل إلى الاستبعاد عندما ينتج عنه شروط مختلفة بشكل جوهري. لتحديد ما إذا كانت الشروط المعدلة تختلف اختلافًا جوهريًا عن الشروط التعاقدية الأصلية، تراعي المجموعة ما يلي:

يتم إجراء تقييم كمي لمقارنة القيمة الحالية للتدفقات النقدية التعاقدية المتبقية وفقًا للشروط الأصلية مع التدفقات النقدية التعاقدية وفقًا للشروط المعدلة، وكلا المبلغين مخصومان بمعدل الربح الفعلي الأصلي. إذا كان الفرق في القيمة الحالية أكبر من 10%، ترى المجموعة أن الترتيب مختلف بشكل جوهري مما يؤدي إلى الغاء الاعتراف. عند إجراء تقييم كمي لتعديل أو إعادة تفاوض على أصل مالي منخفض ائتمانيًا أو أصل مالي مشترى أو منشأ منخفض القيمة الائتمانية كان خاضعًا للشطب، تأخذ المجموعة في الاعتبار التدفقات النقدية المتوقعة (وليس التعاقدية) من قبل التعديل أو إعادة التفاوض ومقارنة تلك التدفقات النقدية التعاقدية بعد التعديل أو إعادة التفاوض.

في حالة إلغاء الاعتراف بالأصل المالي، يعاد قياس مخصص الخسارة لخسائر الائتمان المتوقعة في تاريخ الاستبعاد لتحديد صافي القيمة الدفترية للأصل في ذلك التاريخ. الفرق بين هذه القيمة الدفترية المعدلة والقيمة العادلة للأصل المالي الجديد مع الشروط الجديدة سيؤدي إلى ربح أو خسارة عند الغاء الاعتراف. سيكون للأصل المالي الجديد مخصص خسارة يتم قياسه على أساس خسائر الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهرًا باستثناء الحالات النادرة التي يعتبر فيها القرض الجديد ناشئًا منخفض القيمة الائتمانية. ينطبق هذا فقط في الحالة التي يتم فيها الاعتراف بالقيمة العادلة للقرض الجديد بخصم كبير على المبلغ الاسمي المعدل لأنه لا يزال هناك مخاطر عالية من التعثر في السداد والتي لم يتم تخفيضها من خلال التعديل. تراقب المجموعة مخاطر الائتمان للموجودات المالية المعدلة من خلال تقييم المعلومات النوعية والكمية، مثل ما إذا كان المقترض في حالة تأخر الاستحقاق بموجب الشروط الجديدة.

عندما يتم تعديل الشروط التعاقدية للأصل المالي ولا يؤدي التعديل إلى الاستبعاد من الدفاتر، تحدد المؤسسة ما إذا كانت المخاطر الائتمانية للأصل المالي قد زادت بشكل جوهري منذ الاعتراف المبدئي عن طريق مقارنة:

- احتمال التعثر الائتماني المتبقي مدى الحياة، والمُقدّر استنادًا إلى البيانات المتوفرة عند الاعتراف المبدئي وبموجب الشروط التعاقدية الأصلية؛ مع
- احتمال التعثر الائتماني المتبقي مدى الحياة في تاريخ إعداد التقرير، استنادًا إلى الشروط التعاقدية المعدّلة.

ايضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

بالنسبة للموجودات المالية المعدلة كجزء من سياسة التحمل للمؤسسة، حيث لا يؤدي التعديل إلى الغاء الاعتراف، يعكس تقدير التعثر الشخصي قدرة المؤسسة على تحصيل التدفقات النقدية المعدلة مع الأخذ في الاعتبار خبرة المؤسسة السابقة في إجراء تحمّل مماثل، بالإضافة إلى العديد من المؤشرات السلوكية بما في ذلك أداء الدفع العلاقة مقابل الشروط التعاقدية المعدلة. إذا ظلت مخاطر الائتمان أعلى بكثير مما كان متوقعًا عند الاعتراف المبدئي، فسيستمر قياس مخصص الخسارة بمبلغ يساوي خسائر الائتمان المتوقعة مدى الحياة. إذا كان القرض المعدوم منخفض القيمة الائتمانية بسبب وجود دليل على انخفاض الائتمان (انظر أعلاه)، تقوم المؤسسة بإجراء تقييم مستمر للتأكد مما إذا كانت مشاكل التعرض قد تم علاجها، لتحديد ما إذا كان تمويل لم يعد معرضاً لانخفاض ائتماني. بشكل عام، لا يتم قياس مخصص الخسارة على القرض المعدوم إلا بناءً على خسائر الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهرًا عندما يكون هناك دليل على سلوك السداد المحسن العلاقة بعد التعديل الذي أدى إلى عكس الزيادة الجوهرية السابقة في مخاطر الائتمان.

عندما لا يؤدي التعديل إلى إلغاء الاعتراف، تحتسب المؤسسة خسارة التعديل من خلال مقارنة إجمالي القيمة الدفترية قبل التعديل وبعده (باستثناء مخصص خسائر الائتمان المتوقعة). يتم إدراج خسائر التعديل، إن وجدت، للموجودات المالية في قائمة الدخل الموحدة في "خسائر تعديل الموجودات المالية". ثم تقيس المؤسسة خسائر الائتمان المتوقعة للأصل المعدل، حيث يتم تضمين التدفقات النقدية المتوقعة الناتجة من الأصل المالي المعدل في حساب العجز النقدي المتوقع من الأصل الأصلي.

لا تقوم المؤسسة بإلغاء الاعتراف بالأصل المالي إلا عندما تنتهي الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية للأصل (بما في ذلك انتهاء الصلاحية الناشئة عن تعديل بشروط مختلفة إلى حد كبير)، أو عندما يتم تحويل الأصل المالي وجميع مخاطر ومزايا ملكية الأصل إلى كيان آخر. إذا لم تقم المؤسسة بتحويل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر ومزايا الملكية واستمرت في السيطرة على الأصل المحول، تقوم المؤسسة بإثبات حصتها المحتفظ بها في الموجودات والمطلوبات المرتبطة بها عن المبالغ التي قد تخطر لتسويتها. إذا احتفظت المؤسسة بكافة مخاطر ومزايا ملكية الأصل المالي المحول، تستمر المؤسسة في الاعتراف بالأصل المالي وتعترف أيضاً بالقروض المضمونة للعائدات المستلمة.

تعريف التعثر في السداد
يعد تعريف التعثر في السداد أمرًا حاسمًا لتحديد خسائر الائتمان المتوقعة. يتم استخدام تعريف التعثر في قياس مبلغ خسائر الائتمان المتوقعة وفي تحديد ما إذا كان مخصص الخسارة يعتمد على خسائر الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهرًا أو مدى الحياة، حيث أن التعثر في السداد هو أحد مكونات احتمالية التعثر التي تؤثر على كل من قياس خسائر الائتمان المتوقعة وتحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان.

تعتبر المجموعة أن ما يلي يشكل حالة تعثر في السداد:

- جميع العقود أو المدينين الذين حصلوا على تصنيف 21 في المقياس الداخلي للمجموعة (ما يعادل C في مقياس مودي و D في كل من تصنيفات إس آند بي و وفيتش)؛ أو
- علاوة على ذلك، تستخدم المجموعة أيضًا قرينة قابلة للدحض تستند إلى احتمالية التعثر. يتم تطبيق هذه القاعدة إذا كانت المدفوعات التعاقدية مستحقة لأكثر من 180 يومًا للعقود السيادية و 90 يومًا للعقود غير السيادية، ما لم تكن هناك معلومات معقولة وداعمة تشير إلى أن العقد ليس منخفض القيمة الائتمانية.

تستخدم المؤسسة تعريف التعثر في السداد هذا للأغراض المحاسبية وكذلك لأغراض إدارة مخاطر الائتمان الداخلية. تم تصميم تعريف التعثر في السداد بشكل مناسب ليعكس الخصائص المختلفة لأنواع مختلفة من الموجودات.

تستخدم المجموعة مجموعة متنوعة من مصادر المعلومات لتقييم التعثر في السداد والتي إما تم تطويرها داخليًا أو تم الحصول عليها من مصادر خارجية. كما هو مذكور في تعريف الموجودات المالية منخفضة القيمة الائتمانية أعلاه، فإن التعثر في السداد هو دليل على أن الأصل منخفض القيمة الائتمانية. لذلك، سوف تشمل الموجودات منخفضة القيمة الائتمانية الموجودات المتعثرة، ولكنها ستشمل أيضًا الموجودات الأخرى غير المتعثرة نظرًا لأن تعريف انخفاض القيمة الائتمانية أوسع من تعريف التعثر في السداد.

الشطب
عندما تعتبر التعرضات غير السيادية غير قابلة للتحصيل، يتم شطبها مقابل مخصص انخفاض القيمة ذي الصلة ويتم الاعتراف بأي خسارة فائضة في قائمة الدخل الموحدة. ويتم شطب هذه الموجودات بعد الانتهاء من جميع الإجراءات اللازمة وتحديد قيمة الخسارة. يتم إدراج المبالغ المستردة اللاحقة للمبالغ المشطوبة سابقاً في قائمة الدخل الموحدة للمؤسسة.

المطلوبات المالية
لا تقوم المجموعة بإلغاء المطلوبات المالية إلا عند انتهاء التزاماتها التعاقدية أو إلغاؤها أو انتهاء صلاحيتها. يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للالتزام المالي الذي تم إلغاء الاعتراف به والمقابل المدفوع والمستحق الدفع في قائمة الدخل الموحدة.

لا تقوم المجموعة أيضًا بإلغاء الاعتراف بالتزام مالي إلا عندما يتم تعديل شروطه وتختلف التدفقات النقدية بموجب الشروط المعدلة اختلافاً جوهرياً. ففي هذه الحالة، يتم الاعتراف بالتزام مالي جديد يستند إلى الشروط المعدلة بالقيمة العادلة. من المفترض أن الشروط التي تختلف اختلافاً جوهرياً في حال كانت القيمة الحالية المخصومة للتدفقات النقدية بموجب الشروط الجديدة، بما في ذلك أي رسوم مدفوعة بالصافي بعد خصم أي رسوم مستلمة والمخصومة باستخدام السعر الفعلي الأصلي تختلف بنسبة عشرة بالمائة على الأقل عن القيمة الحالية المخصومة للتدفقات النقدية المتبقية للالتزام المالي الأصلي. يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للالتزام المالي المطفأ والالتزام المالي الجديد مع الشروط المعدلة في في قائمة الدخل الموحدة.

موجودات مالية أخرى بالتكلفة المطفأة
يتم إجراء تقييم بتاريخ كل تقرير مالي لتحديد فيما إذا كان هناك دليل موضوعي على انخفاض في قيمة أصل مالي أو مجموعة موجودات مالية. يتم احتساب قيمة خسائر الانخفاض في قيمة الموجودات المالية على أساس الفرق بين القيمة الدفترية للأصل وقيمته التقديرية القابلة للاسترداد. يتم تسجيل التعديلات على المخصص كمصروف أو قيد دائن في قائمة الدخل الموحدة للمجموعة.

ايضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

المطلوبات المالية
تدرج جميع إصدارات الصكوك، وتمويل مرابحات السلع، والمطلوبات الأخرى على أساس التكلفة، صافية من رسوم المعاملة، بصفتها قيمة عادلة للمقابل الذي تمّ تسلّمه. تقاس جميع المطلوبات المالية ذات العوائد، لاحقا، على أساس التكلفة المستهلكة مع الأخذ في الحسبان أي خصومات أو علاوات. يتم إطفاء العلاوات ويتم تسجيل الخصومات على أساس العائدات حسب أجل الاستحقاق وتدرج ضمن "تكلفة التمويل" في قائمة الدخل الموحدة.

مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية
لا تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية إلا عندما يكون هناك حق قانوني واجب النفاذ لمقاصة المبالغ المعترف بها وتعتزم المجموعة إما التسوية على أساس صافي، أو تحقيق الأصل وتسوية الالتزام في وقت واحد. يتم عرض الايرادات والمصاريف بالصافي فقط عندما يسمح بذلك بموجب معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، أو الأرباح والخسائر الناتجة عن مجموعة من المعاملات المتشابهة.

التحوط والأدوات المالية المشتقة الاسلامية
تتمثل الأدوات المالية للمشتقات الإسلامية في العقود الآجلة للعملات الأجنبية الإسلامية ومقايضات معدلات الربح الإسلامية ومقايضات معدلات الربح على أساس العملات الإسلامية. وتعتمد هذه الأدوات على نماذج السوق المالية الإسلامية الدولية والجمعية الدولية لمشتقات المبادلات. وتستخدم المجموعة هذه الأدوات لاستراتيجيات التحوط فقط لتخفيف مخاطر التذبذب في سوق العملات الأجنبية، وتكلفة تمويل الاستثمار لدى مؤسسات مالية، واستثمارات الصكوك، وأصول التمويل، وإصدار الصكوك. وتُحسب المشتقات الإسلامية مبدئيًا بالقيمة العادلة في تاريخ إبرام عقد المشتقات، ويعاد قياسها فيما بعد بقيمتها العادلة في نهاية كل تاريخ تقرير مالي. وتسجل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن إعادة القياس في قائمة الدخل الموحدة. وتدرج المشتقات الإسلامية ذات القيمة العادلة الموجبة ضمن "الموجودات الأخرى"، وتدرج القيم العادلة السالبة ضمن "المستحقات والمطلوبات الأخرى"، في قائمة المركز المالي.

محاسبة التحوط
تحدد المجموعة معدل الربح فيما يتعلق بمخاطر العملات الأجنبية ومخاطر معدل الربح كتحوطات للتدفق النقدي.

في بداية علاقة التحوط، تقوم المجموعة بتوثيق العلاقة بين أداة التحوط/الوعد والبند المتحوط له، إلى جانب أهداف إدارة المخاطر واستراتيجيتها لإجراء معاملات التحوط المختلفة (التحوط). إضافة إلى ذلك، وعند بداية التحوط، تقوم المجموعة بتوثيق ما إذا كانت أداة التحوط/الوعد فعالة للغاية في تعويض التغيرات في التدفقات النقدية للبند المتحوط منه والذي يعزى إلى المخاطر المتحوط لها.

تحوطات التدفقات النقدية
يتم إثبات الجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمقايضات أو الوعد المخصصة والمؤهلة كتحوطات للتدفقات النقدية في قائمة التغيرات في حقوق الأعضاء ويتم تجميعها تحت بند احتياطيات تحوطات التدفقات النقدية. يتم الاعتراف بالربح أو الخسارة المتعلقة بالجزء غير الفعال مباشرة في قائمة الدخل.

يمثل احتياطي تحوط التدفقات النقدية الجزء الفعال المتراكم من المكاسب أو الخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة لأدوات التحوط أو الوعد الذي تم الدخول فيها لتحوطات التدفقات النقدية. يتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة المعترف بها والناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة لأدوات التحوُّط أو الوعد تحت مسمَّى احتياطيات تحوطات التدفقات النقدية في قائمة الدخل، فقط عندما تؤثر المعاملة المتحوط بها على قائمة الدخل.

يتم إعادة تصنيف المبالغ التي سبق الاعتراف بها في قائمة التغيرات في حقوق الدخل الشامل الآخر إلى قائمة الدخل في الفترات التي يؤثر فيها البند المتحوط له على قائمة الدخل، في نفس السطر للبند المعترف به والمتحوط له.

يتم التوقف عن محاسبة التحوُّط عندما تقوم المجموعة بإلغاء العلاقة التحوُّطية، أو عندما تنتهي أداة التحوُّط أو يتم بيعها، أو إلغاؤها أو استخدامها، أو عندما لا تعُد مؤهلة لمحاسبة التحوُّط.

الأصول الائتمانية
لا تعامل الأصول التي تحفظ في صندوق استئماني على أنها أصول مملوكة للمجموعة، ولذلك لا تدرج في القوائم المالية الموحدة.

الممتلكات والمعدات
تُقيد الممتلكات والمعدات على أساس التكلفة، صافية من الاستهلاك المتراكم وأي انخفاض في القيمة. وتُستهلك التكلفة ناقصا القيمة المتبقية المقدرة للممتلكات والمعدات على أساس معدل ثابت وفقا للعمر الافتراضي التقديري للموجودات على النحو التالي:

- أثاث وتجهيزات 10% إلى 25%
- حواسيب 10% إلى 33%
- مركبات 15% إلى 25%
- معدات أخرى 10% إلى 20%

يتم فحص القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات لتحديد الانخفاض في قيمتها عندما تشير الأحداث او التغيرات في الظروف ان القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد. في حالة وجود مثل هذا المؤشر وحيث تتجاوز القيمة الدفترية المبلغ المقدر القابل للاسترداد، يتم تخفيض الموجودات إلى قيمتها القابلة للاسترداد، والتي تكون قيمتها العادلة ناقصاً تكاليف البيع وقيمتها قيد الاستخدام أيهما أعلى.

ايضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

استثمارات عقارية
يتم الاعتراف بالاستثمارات العقارية في مبدئيا بالتكلفة ثم يتم إعادة قياسه بالقيمة العادلة وفقًا لنموذج القيمة العادلة مع الاعتراف بالمكاسب غير المحققة الناتجة في قائمة الدخل الشامل الاخر الموحدة.

إن أي خسائر غير محققة ناتجة عن إعادة قياس الاستثمار في العقارات بالقيمة العادلة والمدرجة بالقيمة العادلة يتم تعديلها في حقوق الملكية مقابل احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات العقارية إلى حد الرصيد الدائن المتوفر لهذا الاحتياطي. وفي حالة تجاوز هذه الخسائر الرصيد المتاح، يتم إثبات الخسائر غير المحققة في قائمة الدخل الموحدة. في حالة وجود خسائر غير محققة تتعلق بالاستثمارات العقارية والتي تم الاعتراف بها في قائمة الدخل الموحدة في فترة مالية سابقة، يتم الاعتراف بالمكاسب غير المحققة المتعلقة بالفترة المالية الحالية إلى حد إعادة هذه الخسائر السابقة إلى قائمة الدخل الموحدة.

يتم قياس الأرباح أو الخسائر المحققة الناتجة عن بيع أي استثمار في العقارات بالفرق بين القيمة الدفترية وصافي النقد أو ما يعادله من المتحصلات من البيع لكل استثمار على حدة. يتم الاعتراف بالدخل الناتج مع الرصيد المتاح في حساب احتياطي الاستثمار في القيمة العادلة للعقارات في قائمة الدخل الموحدة للفترة المالية الحالية.

يتم تصنيف جميع العقارات التي تم اتخاذ قرار بيعها فيها، ومن المتوقع أن يتم بيعها خلال 12 شهراً من تاريخ التقرير (مع مراعاة توفر مشتري محدد راغب) كاستثمار في عقارات محتفظ بها للبيع. يتم قياس الاستثمارات في العقارات المحتفظ بها للبيع بالقيمة العادلة وفقا لنموذج القيمة العادلة.

الشهرة
تظهر الشهرة المكتسبة في وقت الاستحواذ على المنشآت التابعة في قائمة المركز المالي الموحدة كأصل. يتم قياس الشهرة مبدئيًا بالتكلفة التي تمثل زيادة تكلفة الاستحواذ على القيمة العادلة لحصة المجموعة في صافي موجودات الشركة التابعة المستحوذ عليها في تاريخ الاستحواذ. بعد ذلك، يتم اختبار الشهرة لتحديد انخفاض القيمة على أساس سنوي. في نهاية الفترة المالية، يتم إظهار الشهرة في قائمة المركز المالي الموحدة بالتكلفة ناقصاً أي خسائر متراكمة لانخفاض القيمة.

يتم الاعتراف بالشهرة السلبية الناتجة عن الاستحواذ على أعمال أو منشأة في قائمة الدخل الموحدة.

يتم احتساب الاستحواذ على حقوق الأقلية باستخدام طريقة الكيان الاقتصادي. بموجب طريقة الكيان الاقتصادي، يعتبر شراء حصة الأقلية بمثابة معاملة مع أحد المساهمين. وعلى هذا النحو، فإن أي مقابل فائض عن حصة المجموعة في صافي الموجودات يتم تسجيله في حقوق الأعضاء.

الصكوك المصدرة
أدرجت موجودات الصكوك في القوائم المالية الموحدة "للمؤسسة" بوصفها وكيل خدمات، مع ملاحظة أن المؤسسة باعت هذه الأصول بعوض إلى حاملي الصكوك من خلال منشأة ذات أغراض خاصة بموجب عقد بيع صالح ينقل ملكية هذه الصكوك إلى حاملي الصكوك. ومع ذلك، لا تزال المؤسسة معرضة لمخاطر ومزايا هامة لملكية الموجودات المباعة.

المخصصات
يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون لدى المجموعة التزام (قانوني أو استنتاجي) ناشئ عن حدث سابق، ويكون من المحتمل تسوية تكاليف الالتزام وقياسها بشكل موثوق.

الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها للبيع
يتم قياس الموجودات غير المتداولة (ومجموعات الاستبعاد) المصنفة كمحتفظ بها للبيع بالقيمة الدفترية أو القيمة العادلة ناقصًا تكاليف البيع، أيهما أقل. تصنف الموجودات غير المتداولة ومجموعات الاستبعاد كمحتفظ بها للبيع إذا كانت قيمتها الدفترية ستُسترد من خلال عملية بيع بدلاً من الاستخدام المستمر. يعتبر هذا الشرط مستوفى فقط عندما يكون البيع محتملاً بشكل كبير، وتكون الموجودات (أو مجموعة الاستبعاد) متاحة للبيع الفوري بحالتها الحالية. يجب أن تكون الإدارة ملتزمة بالبيع الذي يجب أن يكون من المتوقع أن يتم الاعتراف به كبيع مكتمل خلال سنة واحدة من تاريخ التصنيف. عندما تلتزم المجموعة بخطة بيع تتضمن فقدان السيطرة على شركة تابعة، يتم تصنيف جميع موجودات ومطلوبات تلك الشركة التابعة كمحتفظ بها للبيع عند استيفاء المعايير الموضحة أعلاه، بغض النظرعما إذا كانت المجموعة ستحتفظ بحصة غير مسيطرة في الشركة التابعة السابقة بعد البيع. عندما تلتزم المجموعة بخطة بيع تتضمن استبعاد استثمار في شركة زميلة أو جزء من استثمار في شركة زميلة، يتم تصنيف الاستثمار أو الجزء من الاستثمار في الشركة الزميلة الذي سيتم استبعاده كمحتفظ به للبيع عند استيفاء المعايير الموضحة أعلاه. ثم تتوقف المجموعة عن تطبيق طريقة حقوق الملكية فيما يتعلق بالجزء المصنف كمحتفظ به للبيع. أي جزء محتفظ به من استثمار في شركة زميلة لم يتم تصنيفه كمحتفظ به للبيع يستمر في المحاسبة عنه باستخدام طريقة حقوق الملكية.

ايضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

العمليات المتوقفة
تعتبر العملية المتوقفة أحد مكونات أعمال المجموعة، حيث يمكن تمييز العمليات والتدفقات النقدية الخاصة بها بوضوح عن بقية أنشطة المجموعة والتي:

- يمثل مكونًا رئيسيًا من وحدة أعمال أو من منطقة جغرافية تشغيلية؛
- جزء من خطة واحدة منسقة لاستبعاد وحدة عمل رئيسية مستقلة للعمل أو المنطقة الجغرافية للعمليات؛ أو
- هي منشأة تابعة تم شراؤها حصريا بهدف إعادة البيع.

يحدث التصنيف كعملية متوقفة عند البيع أو التخلي أو عندما تستوفي العملية معايير التصنيف على أنها محتفظ بها للبيع، إذا كان ذلك في وقت سابق.

وبمجرد تصنيفها على أنها محتفظ بها للبيع، لا يتم استهلاك أو اطفاء الموجودات.

عندما يتم تصنيف عملية ما على أنها عملية متوقفة، يتم تعديل قائمة الدخل الموحدة المقارنة والدخل الشامل الآخر كما لو كانت العملية متوقفة من بداية سنة المقارنة.

وتستبعد العمليات المتوقفة من نتائج العمليات المستمرة وتقدم كمبلغ واحد كإيرادات/(خسارة) بعد الزكاة من العمليات المتوقفة في قائمة الدخل الموحدة.

التزامات منافع الموظفين
تدير المجموعة ثلاث خطط منافع محددة لما بعد التقاعد لموظفيها، وهي خطة تقاعد الموظفين، وخطة الرعاية الطبية للمتقاعدين، وخطة التضامن الطبي للمتقاعدين. وجميعها تتطلب مساهمات تسدد إلى صناديق يتم إدارتها بشكل منفصل. وتُعرَّف خطة المنافع المُحدَّدة بأنها خطة تقاعد تحدِّد المنفعة التقاعدية التي سيتسلمها الموظف عند تقاعده، وتعتمد غالبًا على عامل أو أكثر مثل العُمر وعدد سنوات الخدمة ونسبة إجمالي الراتب النهائي. يقوم خبراء إكتواريون مستقلون باحتساب التزامات خطة المنافع المحددة على أساس سنوي، باستخدام طريقة وحدة الائتمان المتوقعة لتحديد القيمة الحالية للمنافع المحددة وتكاليف الخدمة المتعلقة بها. ويتم استخدام الافتراضات الاكتوارية المتضمنة لتحديد التزامات المنافع المتوقعة.

يتم إجراء تقييم اكتواري كامل كل ثلاث سنوات من خلال إشراك خبراء اكتواريين مستقلين. وبالنسبة للسنوات المتوسطة، يقوم خبراء إكتواريون مستقلون بتقدير التزام المنافع المحددة باستخدام تقنيات ترحيل اكتوارية تقريبية تسمح بمنافع إضافية وتدفقات نقدية فعلية وتغييرات في الافتراضات الاكتوارية الأساسية، ولا سيما التغير في سعر الخصم استنادا إلى حالة السوق في تاريخ التقييم.

يتم تحديد القيمة الحالية لالتزامات المنافع المحددة المستحقة حتى تاريخ التقاعد بخصم التدفقات النقدية المستقبلية الصادرة (المتعلقة بالخدمة المستحقة حتى تاريخ التقرير المالي)، باستخدام معدل العوائد المتاحة لسندات الشركات الأمريكية المصنفة AA. هذه السندات لها شروط حتى تاريخ الاستحقاق تتطابق بشكل وثيق مع شروط التزام المنافع المحددة الفعلي.

إنَّ تكلفة الخدمة الحالية لخطة المنافع المُحدَّدة والمقيدة في قائمة الدخل الموحدة تعكس الزيادة في التزام المنافع المُحدَّدة الناتجة عن خدمة الموظفين في السنة الحالية. كما تمثل تكلفة الالتزام الزيادة الناتجة عن مرور الوقت.

يتم احتساب التعديلات بأثر رجعي على المنافع أو المكاسب أو الخسائر الناتجة عن التقليص، كتكاليف خدمة سابقة أو دخل في قائمة الدخل الموحدة في فترة تعديل الخطة.

يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الاكتوارية، إذا كانت جوهرية، مباشرة في الدخل الشامل الآخر في السنة التي تحدث فيها. ويتم قيد التزام المنافع كجزء من المطلوبات الأخرى في قائمة المركز المالي الموحدة. ويمثل الالتزام القيمة الحالية لالتزامات المنافع المحددة للمجموعة بعد طرح القيمة العادلة لموجودات الخطة.

وتُحدد لجنة خطة التقاعد قيمة مساهمات المجموعة في خطة المنافع المحددة بعد استشارة الخبراء الاكتواريين للمجموعة، ويتم تحويل قيمة المساهمات إلى الأمناء المستقلين للبرنامج.

الاعتراف بالإيرادات

1) ودائع مرابحة سلعية ووكالة
يعترف بالإيرادات المتأتية من ودائع المرابحة السلعية والوكالة على أساس العائد الفعلي على مدى فترة العقد استنادًا إلى المبالغ الأساسية القائمة.

2) استثمارات في الصكوك
تُقيد الإيرادات من الاستثمارات في الصكوك حسب الاستحقاق الزمني باستخدام معدل العائد الفعلي في قائمة الدخل الموحدة. بالنسبة للصكوك المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة، يتم قيد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن إعادة قياس القيم العادلة في تاريخ التقرير في قائمة الدخل الموحدة. أما بالنسبة لاستثمارات الصكوك المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم أيضًا الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن إعادة قياس القيم العادلة في تاريخ التقرير في قائمة الدخل الشامل الآخر الموحدة.

3) دخل التمويل بالمرابحة، دخل الاستصناع و ذمم مبيعات الأقساط
يتم الاعتراف بإيرادات تمويل بالمرابحة، دخل الاستصناع وذمم مبيعات الأقساط باستخدام العائد الفعلي على مدى فترة المعاملات المعنية.

4) الإجارة المنتهية بالتمليك
يتم الاعتراف بالدخل من أصول الإجارة باستخدام أساس العائد الفعلي (والذي يمثل قيمة الإيجار ناقصاً الاستهلاك مقابل موجودات الإجارة) بدأً من تاريخ الحق في استخدام الموجودات المحولة إلى المستأجر.

5) دخل توزيعات الأرباح
تُقيد إيرادات توزيعات الأرباح عند ثبوت الحق في الحصول على تلك الأرباح بناء على تاريخ الإعلان عنها.

ايضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

6) الرسوم الادارية
للمؤسسة عدة صناديق تحت إدارتها، حيث تقدم المؤسسة خدمات إدارة المحافظ مقابل رسوم إدارية. وتحتسب الرسوم الإدارية على أساس الاستحقاق عند إنجاز الخدمات.

7) رسوم إدارية ورسوم استشارية
تقدم المؤسسة خدمات استشارية تشمل إصدار الصكوك، وتحويل البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية، وإنشاء نوافذ بنكية إسلامية، وإعادة الهيكلة، وتطوير الأطر التنظيمية، وبناء القدرات، إلخ. كما أنها تفرض رسومًا لتغطية التكاليف المتكبدة أثناء تقييم طلبات التمويل. تُسجل الإيرادات من الخدمات الإدارية والاستشارية على أساس تقديم الخدمات بموجب اتفاقات تعاقدية.

الزكاة وضريبة الدخل
لا تخضع المجموعة، بوصفها مؤسسة مالية متعددة الأطراف، لأداء الزكاة في البلدان الأعضاء. تخضع المجموعة للضرائب في الدول الأعضاء. تم احتساب الضرائب المطبقة على المنشآت التابعة بناءً على لوائح الضرائب المحلية.

التقارير القطاعية
قررت الإدارة أن صانع القرار التشغيلي الرئيس هو مجلس المديرين حيث إنه هو المسئول عن اتخاذ القرارات الشاملة حول تخصيص الموارد لمبادرات التنمية في البلدان الاعضاء. ويتم تنفيذ المبادرات التنموية من خلال عدد من المنتجات المالية الإسلامية على النحو المفصح عنه في صلب قائمة المركز المالي الموحدة، والتي يجري تمويلها مركزيًا من رأسمال المجموعة وتمويلاتها. ولم تحدد الإدارة قطاعات منفصلة للعمليات ضمن تعريف معيار المحاسبة المالي رقم 22 "التقارير القطاعية"، طالما أن مجلس الإدارة يراقب الأداء والمركز المالي للمجموعة ككل عمومًا.

4 الاجتهادات والتقديرات المحاسبية

يتطلب إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، استخدام بعض التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة التي تؤثر على قيم الموجودات والمطلوبات والدخل والمصاريف المصرح عنها. وكذلك تتطلب من الإدارة عمل اجتهادات أثناء تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة. ومثل هذه التقديرات والافتراضات والاجتهادات يتم تقييمها بشكل مستمر، وتستند إلى الخبرة التاريخية وعوامل أخرى، بما في ذلك الحصول على استشارات مهنية وتوقعات الأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة بالنظر إلى الظروف السائدة. وتتلخص أهم الاجتهادات والتقديرات فيما يلي:

أ) مخصص انخفاض قيمة أصول التمويل
يتطلب قياس خسائر انخفاض القيمة بموجب معيار المحاسبة المالية (30) على كافة فئات الموجودات المالية حُكماً - خاصة- في تقدير القيمة والوقت للتدفقات النقدية المستقبلية وقيم الضمانات عند تحديد خسائر انخفاض القيمة وتقدير الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان. هذه التقديرات مدفوعة بعدد من العوامل، والتغيرات التي يمكن أن تؤدي إلى مستويات مختلفة من المخصصات. تتم مراجعة المنهجية والافتراضات المستخدمة لتقدير كل من مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية بشكل منتظم لتقليل أي فروق بين تقديرات الخسائر وتجربة الخسارة الفعلية.

إن احتساب خسائر الائتمان المتوقعة للمجموعة نتيجة نماذج معقدة مع عدد من الافتراضات الأساسية بخصوص اختيار معطيات متغيرة تعتمد على بعضها البعض. وتتضمن عناصر نماذج خسائر الائتمان المتوقعة والتي تعتبر أحكام وتقديرات محاسبية ما يلي:

1) نموذج تصنيف درجات الائتمان الداخلي للمجموعة والذي من خلاله يتم تحديد "احتمال التعثر" لكل حالة من الحالات;

2) الضوابط المستخدمة من قبل المجموعة في تقييم مدى الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان بحيث يمكن قياس المخصص على أساس 12 شهراً أو العمر الزمني لخسائر الائتمان المتوقعة والتقييم الكمي;

3) تطوير نماذج خسائر الائتمان المتوقعة بما في ذلك المعادلات المختلفة واختيار المعطيات;

4) تحديد أوجه الترابط بين سيناريوهات الاقتصاد الكلي والمعطيات الاقتصادية مثل: مستويات البطالة وقيم الضمانات وتأثير احتمالية التعثر أو التعرض للتعثر أو الخسارة الناتجة عن التعثر;

5) اختيار سيناريوهات الاقتصاد الكلي للاستشراف المستقبلي واوزان احتمال وقوعها لإدخال المعطيات الاقتصادية في نماذج خسائر الائتمان المتوقعة.

تمارس المجموعة أحكامها في تقدير مخصص انخفاض قيمة الموجودات المالية. إن منهجية تقدير انخفاض قيمة موجودات التمويل مبينة في إيضاح 3 تحت عنوان "انخفاض قيمة الموجودات المالية".

ايضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

ب) تحديد القيمة العادلة

يتم تحديد القيمة العادلة للموجودات المالية غير المدرجة في أسواق نشطة باستخدام أساليب التقييم التي تعتبر ملائمة في مثل هذه الظروف، ولاسيما أساليب خصم التدفقات النقدية، ومُضاعِف القيمة الدفترية المقارن، والصفقات قريبة العهد، وصافي قيمة الأصول متى ما كان ذلك مناسبًا. كما تستعين المجموعة بخبراء تقييم مستقلين عند الاقتضاء. أما في حالة بعض الاستثمارات التي تتعلق بكيانات ناشئة، أو منشآت في مرحلة الصرف الرأسمالي، فتعتقد الإدارة أن تكلفة مثل هذه الاستثمارات هي القيمة العادلة التقريبية.

وتتحقق الإدارة من صحة النماذج المستخدمة في تحديد القيم العادلة، كما تراجعها دوريًا. وتشمل نماذج المدخلات في خصم التدفقات النقدية، ومضاعفات القيمة الدفترية المقارنة، بيانات يمكن ملاحظتها، مثل أسعار الخصم، ومعدل النمو النهائي، ومضاعفات القيمة الدفترية المقارنة للكيانات بالنسبة إلى محفظة الكيان ذات الصلة، والبيانات غير الملحوظة، مثل الخصومات التي تقدم بسبب عدم قابلية التسويق وعلاوة السيطرة. كما أخذت المجموعة في الحسبان الظروف الجغرافية والسياسية في البلدان التي تعمل فيها الكيانات المستثمر فيها، كما اعتمدت خصما ملائما في قيمها العادلة.

ج) التزامات منافع الموظفين

تحدد التزامات التقاعد والرعاية الطبية والرسوم ذات الصلة عن الفترة باستخدام التقييمات الاكتوارية. ويشمل التقييم الاكتواري وضع افتراضات حول معدلات الخصم، والزيادة المستقبلية في الرواتب، إلخ، ونظرًا لطول أمد تلك الالتزامات، فإن هذه التقديرات يشوبها قدر كبير من عدم اليقين.

د) مبدأ الاستمرارية

قيمت إدارة المجموعة قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة وهي مقتنعة بأنها ليست على علم بأي شكوك جوهرية قد تثير شكوكاً حول قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة. للوصول إلى هذا الاستنتاج، نظرت الإدارة في العديد من العوامل من بينها؛ نسبة السيولة للمجموعة، والاتجاه المتوقع في الربحية، وأداء المحفظة الحالية، ونسبة كفاية رأس المال وقدرة المجموعة على جمع الأموال من كل من المساهمين وسوق رأس المال. لذلك، تم إعداد القوائم المالية الموحدة على أساس الاستمرارية.

5 النقد وما في حكمه

	31 ديسمبر 2024 (دولار أمريكي)	31 ديسمبر 2023 (دولار أمريكي)
أرصدة لدى البنوك	**45,135,036**	79,514,858
نقد بالصندوق	**-**	3,230,097
ودائع مرابحة سلعية ووكالة (إيضاح 6)	**97,158,000**	127,764,669
إيراد مستحق من ودائع مرابحة سلعية ووكالة	**247,082**	91,926
يطرح منه: مخصص خسائر ائتمانية (إيضاح 26)	**(6,330)**	(163,178)
	142,533,788	210,438,372
رصيد بنكي متعلق بصندوق التضامن للمؤسسة	**1,799,661**	1,188,459
	144,333,449	211,626,831

لأغراض قائمة التدفقات النقدية، يتكون النقد وما في حكمه في 31 ديسمبر مما يلي:

	31 ديسمبر 2024 (دولار أمريكي)	31 ديسمبر 2023 (دولار أمريكي)
النقد وما في حكمه من العمليات المستمرة	**144,333,449**	211,626,831
النقد وما في حكمه من العمليات المتوقفة (إيضاح 36)	**62,798,233**	45,414,050
	207,131,682	257,040,881

هناك حسابات بنكية معينة رصيدها 433,367 دولاراً أمريكياً (31 ديسمبر 2023: 263,525 دولاراً أمريكياً) باسم البنك الإسلامي للتنمية. غير أن المجموعة هي التي تملك حق الانتفاع من هذه الحسابات البنكية وهي التي تتولى إدارتها/تشغيلها.

الودائع السلعية المدرجة ضمن النقد وما في حكمه هي تلك الودائع التي أجل استحقاقها الأصلي ثلاثة أشهر أو أقل. ويبين الإيضاح 6 الودائع السلعية التي يتجاوز أجل استحقاقها الأصلي ثلاثة أشهر.

ايضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

6 ودائع مرابحة سلعية ووكالة

	31 ديسمبر 2024 (دولار أمريكي)	31 ديسمبر 2023 (دولار أمريكي)
ودائع وكالة	**392,638,209**	166,985,862
مرابحة سلعية	**90,158,000**	10,000,000
إيراد مستحق من ودائع مرابحة سلعية ووكالة	**8,787,621**	3,975,308
	491,583,830	180,961,170
يطرح منه: ودائع مرابحة سلعية ووكالة أجل استحقاقها الأصلي ثلاثة أشهر أو أقل (إيضاح 5)	**(97,158,000)**	(127,764,669)
يطرح منه: مخصص خسائر ائتمانية (إيضاح 26)	**(28,133,828)**	(21,192,792)
	366,292,002	32,003,709

i) جميع ودائع المرابحة السلعية والوكالة المذكورة أعلاه هي مع مؤسسات مالية دولية ومقومة بالدولار الأمريكي.

ب) تضمن ودائع المرابحة السلعية والوكالة مبلغ قدره 356,164 دولاراً أمريكياً (2023: 356,164 دولاراً أمريكياً) قُدّم لجهة ذات صلة بالمجموعة، وأدرّت على المجموعة ربحًا قدره صفر دولاراً أمريكياً (31 ديسمبر 2023: صفر دولاراً أمريكياً).

7 استثمارات في الصكوك والأسهم والأوراق المالية الأخرى

	31 ديسمبر 2024 (دولار أمريكي)	31 ديسمبر 2023 (دولار أمريكي)
استثمارات في الصكوك (إيضاح 7-1)	**1,399,554,989**	1,441,356,224
استثمارات في الأسهم والأوراق المالية الأخرى (إيضاح 7-2)	**79,535,455**	80,785,318
	1,479,090,444	1,522,141,542

1.7 استثمارات في الصكوك

	31 ديسمبر 2024			
	التكلفة المطفأة	القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	المجموع
صكوك مدرجة	861,234,579	540,293,520	–	1,401,528,099
صكوك غير مدرجة	10,439,699	18,393,649	–	28,833,348
يطرح منه:	871,674,278	558,687,169	–	1,430,361,447
خسائر القيمة العادلة غير المحققة	–	(19,107,054)	–	(19,107,054)
مخصص خسائر ائتمانية (إيضاح 26)	(11,699,404)	–	–	(11,699,404)
	859,974,874	**539,580,115**	**-**	**1,399,554,989**

	31 ديسمبر 2023			
	التكلفة المطفأة	القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	المجموع
صكوك مدرجة	989,080,537	456,293,220	-	1,445,373,757
صكوك غير مدرجة	14,967,547	23,564,354	331,916	38,863,817
يطرح منه:	1,004,048,084	479,857,574	331,916	1,484,237,574
خسائر القيمة العادلة غير المحققة	-	(26,617,295)	–	(26,617,295)
يطرح منه: مخصص خسائر ائتمانية (إيضاح 26)	(15,246,980)	(1,017,075)	–	(16,264,055)
	988,801,104	**452,223,204**	**331,916**	**1,441,356,224**

ايضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

	31 ديسمبر 2024 (دولار أمريكي)	31 ديسمبر 2023 (دولار أمريكي)
الرصيد الافتتاحي	**1,441,356,224**	1,549,287,994
الحركة خلال السنة		
اضافات	**225,000,000**	195,104,250
استردادات	**(276,165,021)**	(300,676,503)
(خسارة)/ ربح صرف عملات	**(1,265,144)**	863,597
ربح القيمة العادلة غير المحققة من خلال الدخل الشامل الآخر	**7,510,241**	4,723,968
قسط مطفأ	**(1,445,958)**	(4,960,858)
عكس/(محمل) خسائر الائتمان مقابل استثمارات في الصكوك (إيضاح 26)	**4,564,647**	3,975,308
	1,399,554,989	1,441,356,224

	31 ديسمبر 2024 (دولار أمريكي)	31 ديسمبر 2023 (دولار أمريكي)
مؤسسات مالية	**978,358,028**	965,620,463
جهات حكومية	**287,002,521**	327,422,344
أخرى	**134,194,440**	148,313,417
	1,399,554,989	1,441,356,224

	31 ديسمبر 2024 (دولار أمريكي)	31 ديسمبر 2023 (دولار أمريكي)
AAA	**115,106,814**	119,885,583
AA+ إلى AA-	**96,464,803**	75,960,987
A+ إلى A-	**672,841,786**	672,878,002
BBB+ أو أقل	**515,141,586**	572,631,652
	1,399,554,989	1,441,356,224

تضمنت استثمارات الصكوك مبلغ 115,106,814 دولاراً أمريكياً (31 ديسمبر 2023: 119,885,583 دولاراً أمريكياً) تم استثماره في صكوك صادرة عن البنك الإسلامي للتنمية، والتي حققت المجموعة أرباحًا قدرها 2,042,213 دولاراً أمريكياً (31 ديسمبر 2023: 2,087,065 دولاراً أمريكياً)

إن الدخل من استثمارات الصكوك المعترف بها خلال السنة في قائمة الدخل الموحدة هو كما يلي:

	31 ديسمبر 2024 (دولار أمريكي)	31 ديسمبر 2023 (دولار أمريكي)
إيرادات قسائم	**43,450,864**	44,036,258
(خسائر)/ أرباح غير محققة	**1,392,110)**	318,747
إطفاء أقساط	**1,445,958)**	(4,960,858)
مجموع الدخل	**40,612,796**	39,394,147

2.7 استثمارات في الصكوك

يتم قيد الاستثمارات في الأسهم والأوراق المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

شركات غير مدرجة	31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2023
	(نسبة التملك)		(دولار أمريكي)	
بنك زمان	%5	%5	**645,786**	1,211,091
شركة الهدا للعوامع والمطاحن للاستثمار (أسميك)	%16	%16	**1,172,792**	2,345,584
المتحد	%3	%3	**9,078,165**	8,863,863
شركة اسمنت بربر	%10	%10	**1,260,778**	2,521,556
بنك بيبلوس أفريقيا - السودان	%9	%9	**193,025**	376,220
شركة قزوين الدولية للاستثمار	%18	%18	**1,051,575**	2,057,523
بنك إيدار (إيلاف)	%2	%2	**1,825,924**	1,944,811
بنك البركة	%12	%12	**7,516,477**	6,590,660
المؤسسة الدولية الإسلامية لإدارة السيولة	%10	%10	**25,716,395**	21,360,810
بداية لتمويل المنازل - المملكة العربية السعودية	%11	%11	**24,638,315**	25,724,357
إجمال المحدودة	%15	%15	**979,223**	931,480
شركة اليورو المتوسطية للاستثمار	%34	%34	**661,400**	1,676,080
مركز إدارة السيولة	%10	%10	**4,795,600**	4,795,600
شركة جنوب أوروبا للاستثمار	%20	%20	**-**	385,683
			79,535,455	80,785,318

خلال عام 2024، تعرضت شركة جنوب أوروبا للاستثمار للانخفاض الكامل في القيمة.

8 تمويل مرابحة

	31 ديسمبر 2024 (دولار أمريكي)	31 ديسمبر 2023 (دولار أمريكي)
إجمالي الذمم المدينة	**556,550,789**	488,938,964
ربح مؤجل	**(66,849,938)**	(67,020,056)
صافي الذمم المدينة	**489,700,851**	421,918,908
مخصص خسائر الائتمانية (إيضاح 26)	**(28,264,625)**	(44,338,466)
	461,436,226	377,580,442

تتم جميع السلع المشتراة لإعادة البيع بموجب تمويل مرابحة على أساس شراء محدد وإعادة البيع إلى عميل محدد. يعتبر وعد العميل ملزمًا. وبالتالي، فإن أي خسارة تتكبدها المجموعة نتيجة لانخفاض قيمة السلع أو تعثر العميل قبل بيع السلع يتم تحميلها على العميل.

خلال العام، دخلت المجموعة في اتفاقية مضاربة مقيدة مع المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، والتي بموجبها تقدم المؤسسة التمويل لعملائها. نظرًا للطبيعة المقيدة للمضاربة وتعرض المجموعة المباشر لمخاطر الائتمان على الموجودات الأساسية، فقد تم تصنيف هذا الترتيب والإبلاغ عنه ضمن تمويل المرابحة.

ايضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

9 ذمم مبيعات الأقساط

	31 ديسمبر 2024 (دولار أمريكي)	31 ديسمبر 2023 (دولار أمريكي)
إجمالي الذمم المدينة	**396,983,284**	352,290,886
ربح مؤجل	**(33,601,298)**	(15,724,187)
صافي الذمم المدينة	**363,381,986**	336,566,699
مخصص خسائر ائتمانية (إيضاح 26)	**(28,841,599)**	(28,524,698)
	334,540,387	308,042,001

تكون جميع السلع التي تشترى بغرض إعادة البيع في إطار تمويل البيع الآجل على أساس سلعة محددة لإعادة البيع لاحقًا للعميل. يعتبر وعد العميل ملزمًا. وبالتالي، فإن أي خسارة تتكبدها المجموعة نتيجة لانخفاض قيمة السلع أو تعثر العميل قبل بيع السلع يتم تحميلها على العميل.

يتضمن تمويل البيع الآجل مبلغ 5,566,186 دولاراً أمريكياً (31 ديسمبر 2023: 5,566,186 دولاراً أمريكياً) مقدم إلى جهات ذات علاقة بالمجموعة، والتي حققت المجموعة من خلالها ربحًا قدره صفر دولاراً أمريكياً (31 ديسمبر 2023: صفر).

10 الإجارة المنتهية بالتمليك

	31 ديسمبر 2024 (دولار أمريكي)	31 ديسمبر 2023 (دولار أمريكي)
التكلفة:		
الأصول التي لم تستخدم بعد:		
في بداية السنة	**-**	-
اضافات	**62,275,369**	34,980,800
تحويلات إلى أصول مستخدمة	**(45,807,224)**	(34,980,800)
	16,468,145	-
أصول مستخدمة:		
في بداية السنة	**334,815,426**	298,478,656
محول من موجودات مقتناه	**45,807,224**	34,980,800
موجودات محولة إلى جهات مستفيدة	**(18,000,000)**	-
إعادة تقييم العملات الأجنبية	**(3,949,288)**	1,355,970
	358,673,362	334,815,426
مجموع التكاليف	**375,141,507**	334,815,426

	31 ديسمبر 2024 (دولار أمريكي)	31 ديسمبر 2023 (دولار أمريكي)
الاستهلاك المتراكم:		
في بداية السنة	**121,201,829**	81,405,834
المحمل للسنة	**23,891,395**	23,762,374
تعديل	**(246,312)**	16,033,622
الاستهلاك على أصول محولة إلى جهات مستفيدة	**(18,000,000)**	-
مجموع الاستهلاك	**126,846,912**	121,201,830
دخل مستحق	**21,943,578**	40,567,308
الإجارة المنتهية بالتمليك، المبلغ الإجمالي	**270,238,173**	254,180,904
مخصص خسائر ائتمانية (إيضاح 26)	**(29,173,142)**	(23,954,756)
الإجارة المنتهية بالتمليك، صافي	**241,065,031**	230,226,148

اشتملت الإجارة المنتهية بالتمليك على تمويل قيمته 16,103,707 دولاراً أمريكياً (31 ديسمبر 2023: 16,615,648 دولاراً أمريكياً) مقدم إلى جهات ذات صلة بالمجموعة وحققت المؤسسة منها ربحاً قدره 2,386,069 دولاراً أمريكياً (31 ديسمبر 2023: 1,339,791 دولار أمريكي). وتمثل بعض الأصول المذكورة أعلاه نصيب المجموعة في اتفاقات الإجارة المنتهية بالتمليك المشتركة.

تقدر ذمم الإيجارات المستقبلية المستحقة القبض المتعلقة بالإجارة المنتهية بالتمليك كما في 31 ديسمبر 2024 بمبلغ 367.7 مليون دولار أمريكي (2023: 349.9 مليون دولار أمريكي). لا يُعرف المبلغ الدقيق في نهاية كل فترة إلا قبل بدء الفترة، حيث يتم تحديد بعض الإيجارات بناءً على معدلات عائمة. تفاصيل الذمم المدينة مبينة أدناه:

	31 ديسمبر 2024 (دولار أمريكي)	31 ديسمبر 2023 (دولار أمريكي)
المتوقع خلال 12 شهراً	**40,786,804**	58,327,902
المتوقع بعد 12 شهراً ولكن أقل من 5 سنوات	**136,711,208**	170,733,217
المتوقع بعد 5 سنوات	**190,229,378**	120,860,465
	367,727,390	349,921,584

تم تلخيص الارتباطات المستقبلية المتعلقة بعقود الإجارة في إيضاح 33 ويتوقع دفعها خلال 12 شهرًا.

ايضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

11 موجودات استصناع

	31 ديسمبر 2024 (دولار أمريكي)	31 ديسمبر 2023 (دولار أمريكي)
موجودات استصناع	**10,401,054**	14,515,785
ربح مؤجل	**(1,662,549)**	(2,645,399)
صافي موجودات استصناع	**8,738,505**	11,870,386
مخصص خسائر ائتمانية (إيضاح 26)	**(21,401)**	(32,832)
	8,717,104	11,837,554

12 دخل من موجودات تمويلية

	31 ديسمبر 2024 (دولار أمريكي)	31 ديسمبر 2023 (دولار أمريكي)
مرابحة	**38,524,903**	16,728,467
البيع الأجل	**18,289,163**	24,937,682
إجارة منتهية بالتمليك، صافي (إيضاح 25)	**24,519,255**	20,038,074
موجودات استصناع	**540,393**	580,184
مجموع الدخل	**81,873,714**	62,284,407

13 الاستثمار في منشآت الزميلة

	31 ديسمبر 2024 (دولار أمريكي)	31 ديسمبر 2023 (دولار أمريكي)
في بداية السنة	**168,611,127**	150,465,318
اضافات	**16,686,931**	4,810,779
الحصة من أرباح المنشآت الزميلة	**20,803,289**	16,389,154
انخفاض القيمة	**(2,886,623)**	-
تحويل الى محتفظ به للبيع	**(26,700,160)**	1,602,260
استبعادات	**(482,006)**	-
توزيعات أرباح مستلمة	**(5,718,064)**	(5,627,072)
(خسارة) / ربح تحويل عملة	**(7,998,576)**	970,688
في نهاية السنة	**162,315,918**	168,611,127

1.13 الاستثمار في منشآت الزميلة

في نهاية السنة، كانت نسبة التملك الفعلي في المنشآت الزميلة والبلدانُ التي أسست فيها هذه المنشآت وطبيعةُ أعمالها على النحو التالي:

اسم المنشأه	بلد التأسيس	طبيعة الأعمال	نسبة الملكية الفعلية %	
			2024	2023
الأخضر بنك	المغرب	البنوك	**49**	49
شركة إنماء للإجارة	مصر	التأجير	**47**	47
بنك دو السنغال الإسلامي	السنغال	البنوك	**45**	45
صندوق ثمار للاستثمار	تونس	صندوق	**40**	40
أنفال كابيتال	المملكة العربية السعودية	استشارات الاستثمار	**38**	38
شركة قرغيزستان للإجارة	قيرغيزستان	التأجير	**37**	37
شركة كازاخستان للإجارة	كازاخستان	التأجير	**36**	36
شركة ألبانيا للإجارة	ألبانيا	التأجير	**36**	36
بنك المالديف الإسلامي	المالديف	البنوك	**33**	33
شركة فلسطين للإجارة	فلسطين	التأجير	**33**	33
شركة هاليك للتأجير (إيضاح 36)	تركيا	التأجير	**-**	33
صندوق الفريدة للإسكان	المملكة العربية السعودية	العقارات	**33**	33
بنك الوفاق الدولي	تونس	التأجير	**30**	30
الصندوق السعودي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (أفاق)	المملكة العربية السعودية	صندوق	**25**	25
الشرقية للسكر	مصر	التصنيع	**23**	23
الشركة الأردنية للصناعات الدوائية	الأردن	التصنيع	**22**	22
بنك سبأ الإسلامي	اليمن	البنوك	**20**	20
الشركة العربية للإجارة	السودان	التأجير	**20**	20
الشركة التركية لإدارة الأصول	تركيا	صندوق	**20**	20
بنك الامانة	سريلانكا	البنوك	**25**	25

(أ) في الجدول أعلاه، سجلت بعض المنشآت التابعة بقيمة صفرية حيث استثمرت المجموعة في سنوات سابقة وتعرضت للانخفاض الكامل في قيمتها.

(ب) لا توجد تدابير تنظيمية أو تعاقدية تقيد قدرة المنشآت الزميلة على تحويل أموال في شكل أرباح نقدية أو تسديد التمويلات أو السلفات التي قدمتها لها "المجموعة". تقدم المجموعة أحيانا مساعدة مالية في شكل سلف لمنشآتها الزميلة.

(ج) تمت تصفية صندوق سوق المال التابع للمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص خلال عام 2023 (إيضاح 36).

(د) تم بيع شركة شركة هاليك للتأجير، التي تمتلك المجموعة حصة فيها، مقابل 0.45 مليون دولار أمريكي بقيمة دفترية قدرها 1.9 مليون دولار أمريكي. (راجع ايضاح 36)

ايضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

إن المركز المالي وإيرادات المنشآت الزميلة بناءً على قوائمها المالية التي أخذتها المجموعة في الاعتبار في نهاية فترة التقرير المالي هي كما يلي:

31 ديسمبر 2024	مجموع الموجودات دولار أمريكي	مجموع المطلوبات دولار أمريكي	صافي الربح /(الخسارة) دولار أمريكي	الحصة من الربح /(الخسارة) دولار أمريكي
الأخضر بنك	404,617,683	383,419,010	853,787	418,356
بنك دو السنغال الإسلامي	1,431,087,355	1,281,735,075	2,300,196	1,035,087
شركة إنماء للإجارة	39,041,207	32,647,570	134,839	63,563
صندوق ثمار للاستثمار	8,621,080	-	1,405,148	562,059
شركة قرغيزستان للإجارة	3,432,659	97,164	(53,604)	(19,619)
شركة كازاخستان للإجارة	35,168,412	14,202,495	2,842,537	1,016,776
شركة ألبانيا للإجارة	6,357,014	2,783,850	(216,574)	(77,187)
بنك المالديف الإسلامي	740,879,602	666,262,441	18,328,593	6,048,434
شركة فلسطين للإجارة	32,580,891	19,517,467	112,200	37,370
شركة هاليك للتأجير	-	-	28,858	9,523
بنك الوفاق الدولي	58,339,441	-	1,652,817	495,845
الشرقية للسكر	181,894,628	128,478,357	34,305,632	7,814,823
الشركة العربية للإجارة	28,512,781	5,073,503	10,852,835	2,170,567
بنك الامانة	597,423,485	520,589,472	4,928,803	1,227,692

31 ديسمبر 2023	مجموع الموجودات دولار أمريكي	مجموع المطلوبات دولار أمريكي	صافي الربح /(الخسارة) دولار أمريكي	الحصة من الربح /(الخسارة) دولار أمريكي
الأخضر بنك	380,887,327	359,977,793	142,892	70,017
شركة إنماء للإجارة	69,480,847	59,328,890	1,875,532	884,126
بنك دو السنغال الإسلامي	1,265,471,732	1,142,130,108	9,346,079	4,187,043
صندوق ثمار للاستثمار	8,045,806	80,062	1,383,203	553,281
شركة قرغيزستان للإجارة	3,981,032	382,904	303,283	111,002
شركة كازاخستان للإجارة	34,895,057	12,631,247	2,814,434	1,006,723
شركة ألبانيا للإجارة	6,707,281	2,936,055	(367,489)	(130,973)
بنك المالديف الإسلامي	532,543,757	472,610,425	11,851,054	3,910,848
شركة فلسطين للإجارة	32,296,376	19,345,152	658,911	219,615
شركة هاليك للتأجير	1,298,772	97,923	210,846	69,565
بنك الوفاق الدولي	476,865,554	422,053,315	6,680,227	2,004,068
الصندوق السعودي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (أفاق)	-	-	62,994	15,749
الشرقية للسكر	261,540,659	205,688,377	68,997,016	4,738,874
الشركة العربية للإجارة	21,848,430	12,276,676	(2,917,252)	(583,450)
بنك الامانة	491,360,219	424,867,368	3,904,821	934,926

2.13 دخل الاستثمار في رأسمال الشركات:

	31 ديسمبر 2024 (دولار أمريكي)	31 ديسمبر 2023 (دولار أمريكي)
الحصة من ربح منشأة زميلة	**20,803,289**	16,389,155
أخرى	**-**	1,307,799
	20,803,289	17,696,954

14 استثمار في ممتلكات عقارية

	31 ديسمبر 2024 (دولار أمريكي)	31 ديسمبر 2023 (دولار أمريكي)
الرصيد في بداية السنة	**79,462,403**	77,679,145
(الخسارة) / الربح المعترف به في الدخل الشامل الآخر	**(719,043)**	7,645,261
(خسارة) عملات أجنبية معترف بها في الدخل الشامل الآخر	**(461,433)**	(5,862,003)
الرصيد في نهاية السنة	**78,281,927**	79,462,403

إن العقارات المذكورة أعلاه مملوكة لشركة المجموعة الموريتانية (منشأة تابعة) في موريتانيا. تم الحصول على تقييمات مستقلة من قبل شركة تقييم عقارية ذات سمعة جيدة في الممتلكات العقارية في 31 ديسمبر 2024 و 31 ديسمبر 2023. واستخدم المقيم نهج التدفقات النقدية المخصومة ونهج القيمة المتبقية في تقييماته في عامي 2024 و 2023. تم تعديل القيم الدفترية للاستثمار لتعكس التغيرات في القيمة العادلة.

15 موجودات أخرى

	31 ديسمبر 2024 (دولار أمريكي)	31 ديسمبر 2023 (دولار أمريكي)
القيمة العادلة الإيجابية لأدوات المشتقات المالية الإسلامية (إيضاح أ)	**2,979,010**	5,199,056
مطلوب من جهات ذات علاقة (إيضاح 24-3)	**2,110,453**	2,006,749
دخل مستحق	**12,457,931**	11,631,870
سلف إلى موظفين	**11,681,254**	9,183,118
ضرائب	**119,760**	139,447
دفعات مقدمة لسلع وخدمات للموردين	**18,452**	413,042
الممتلكات والمعدات	**2,040,706**	6,028,500
ذمم مدينة أخرى	**10,638,314**	17,939,312
	42,045,880	52,541,094
مخصص خسائر ائتمانية (إيضاح 26)	**(4,893,747)**	(7,586,786)
	37,152,133	44,954,308

ايضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

(أ) تتمثل الأدوات المالية للمشتقات الإسلامية في العقود الآجلة للعملات الأجنبية الإسلامية ومقايضات معدلات الربح الإسلامية ومقايضات معدلات الربح على أساس العملات الإسلامية. وتتم المعاملات الآجلة ومبادلات معدلات الربح بعملات مختلفة للتخفيف من مخاطر تقلبات أسعار صرف العملات على الاستثمارات لدى مؤسسات مالية، واستثمارات الصكوك، وموجودات التمويل، والصكوك المصدرة. وتتم مبادلات معدلات الربح للتخفيف من آثار أسعار الصرف على تكلفة التمويل، عن طريق مطابقة التمويل بسعر صرف عائم مع إيرادات بسعر عائم. ولم تقم المجموعة بتصنيف جميع مقايضات العملات الإسلامية ومقايضات أسعار الأرباح وأدوات العقود الآجلة في علاقة تحوطية، وبالتالي لا تتبع متطلبات محاسبة التحوط للمعايير ذات الصلة. ومع ذلك، فقد حددت المجموعة بعض مبادلة معدلات الربح التي تبلغ قيمتها الاسمية 137.6 مليون دولار أمريكي (2023: 428.3 مليون دولار أمريكي) ومبادلات بعملات مختلفة التي تبلغ قيمتها الاسمية 5 مليون دولار أمريكي (2023: صفر) في علاقة تحوطية، وبالتالي، تتبع متطلبات محاسبة التحوط للمعايير ذات الصلة. ويوضح الجدول الآتي القيم العادلة الموجبة والسالبة للتحوط والأدوات المالية المشتقة الإسلامية، مع قيمها الإسمية:

التحوط والأدوات المالية المشتقة الإسلامية	القيمة الاسمية دولار أمريكي	القيمة العادلة الموجبة دولار أمريكي	القيمة العادلة السالبة دولار أمريكي
مبادلات إسلامية بعملات مختلفة	**188,489,494**	**903,506**	**(50,627)**
مبادلات إسلامية بمعدلات الربح	**137,674,750**	**-**	**(2,238,793)**
عقود إسلامية آجلة	**95,502,166**	**2,075,504**	**-**
31 ديسمبر 2024	**421,666,410**	**2,979,010**	**(2,289,420)**

التحوط والأدوات المالية المشتقة الإسلامية	القيمة الاسمية دولار أمريكي	القيمة العادلة الموجبة دولار أمريكي	القيمة العادلة السالبة دولار أمريكي
مبادلات إسلامية بعملات مختلفة	232,126,388	5,199,056	-
مبادلات إسلامية بمعدلات الربح	428,352,206	-	(3,559,808)
عقود إسلامية أجلة	38,363,500	-	(294,245)
31 ديسمبر 2023	698,842,094	5,199,056	(3,854,053)

تم الإفصاح عن الأرباح أو الخسائر من البنود المتحوط لها، والتي تمثل الودائع لدى المؤسسات المالية، واستثمارات الصكوك، والموجودات التمويلية والصكوك المصدرة في الإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة.

بالإضافة إلى ما سبق، قامت المجموعة بمبادلات بعملات مختلفة نيابة عن المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا بموجب اتفاقية رئيسية مؤرخة في 13 يونيو 2016. وبلغت القيمة الافتراضية لتلك المبادلات 11.1 مليون دولار أمريكي (31 ديسمبر 2023: 14.1 مليون دولار أمريكي).

16 الصكوك المصدرة

تاريخ الإصدار	تاريخ الاستحقاق	عملة الاصدار	المبلغ دولار أمريكي	المعدل	31 ديسمبر 2024 (دولار أمريكي)	31 ديسمبر 2023 (دولار أمريكي)
مدرجة						
2024-02-14	2029-02-14	دولار أمريكي	500,000,000	4.95% ثابتة	**509,415,761**	-
2020-10-15	2025-10-15	دولار أمريكي	600,000,000	1.81% ثابتة	**602,327,139**	601,739,649
غير مدرجة						
2020-03-05	2025-03-05	ريال سعودي	100,000,000	سايبور 0.60+ %	**98,364,696**	100,570,137
2023-06-21	2028-06-21	تينغ كازاخستاني	4,489,691	2.468% ثابتة	**2,977,649**	3,999,879
2023-12-21	2028-12-21	دولار أمريكي	100,000,000	4.195% ثابتة	**100,147,927**	100,147,118
			1,304,489,691		**1,313,233,172**	806,456,783

تمنح الصكوك (شهادات الثقة) الصادرة لحاملي الشهادات الحق في استلام المدفوعات (التوزيعات الدورية) في تواريخ محددة (تواريخ التوزيع الدوري) من عناصر الربح لأصول الإجارة، الاستثمارات في رأس مال الشركات، استثمارات الصكوك، والذمم المدينة فيما يتعلق بعقود المرابحة، الاستثمارات المرخصة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وأي أصول تم استبدالها (يشار إليها مجتمعة بـ "المحفظة") المباعة في كل سلسلة (إصدار)من قبل المجموعة لتنمية القطاع الخاص المحدودة (الوصي).

بعد بيع المحفظة، تضمن المؤسسة كطرف ثالث أداء المحفظة إلى الوصي، بحيث إذا كان أي ملتزم بأصل ضمن المحفظة غير قادر على دفع أي مبلغ مستحق، فإن المجموعة سوف تقوم بالدفع. كما تتعهد المجموعة بشراء المحفظة في تاريخ الاستحقاق أو تاريخ الحل المبكر بمبلغ يعادل المبلغ الاسمي الإجمالي (أي سعر البيع الأصلي للمحفظة إلى المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص المحدودة).

	31 ديسمبر 2024 (دولار أمريكي)	31 ديسمبر 2023 (دولار أمريكي)
الرصيد في بداية السنة	**806,456,783**	701,165,442
صادرة خلال السنة	**500,000,000**	104,489,691
متحصلات خلال السنة	**(997,709)**	-
تكلفة تمويل مستحقة	**9,311,508**	235,039
العلاوة/الخصم والتكلفة المتكبدة في إصدار الصكوك (صافي)	**(925,045)**	(80,755)
(ربح)/خسارة تحويل عملات	**(612,365)**	647,366
	1,313,233,172	806,456,783

ايضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

17 التزامات تمويل المرابحة السلعية

أبرمت المجموعة اتفاقيات شراء وبيع مرابحة سلعية مع بعض المؤسسات المالية. وفقاً لأحكام تلك الاتفاقيات، قامت المجموعة بشراء بعض السلع من هذه المؤسسات المالية على أساس الدفع المؤجل وقامت ببيعها في نفس الوقت من خلال تلك البنوك إلى أطراف أخرى. بلغ الرصيد القائم كما في 31 ديسمبر 2024 مبلغ 806 مليون دولار أمريكي (2023: 989 مليون دولار أمريكي) ويمثل الرصيد سعر الشراء بموجب هذه الاتفاقيات. ولدى المجموعة تمويلات ذات فترات استحقاق أصلية تتراوح بين 3 إلى 5 سنوات (31 ديسمبر 2023: 3 إلى 7 سنوات).

18 مستحقات ومطلوبات أخرى

	31 ديسمبر 2024 (دولار أمريكي)	31 ديسمبر 2023 (دولار أمريكي)
القيمة العادلة السالبة للتحوط وأدوات المشتقات المالية الإسلامية (إيضاح 15 (أ))	**2,289,420**	3,854,053
مطلوب إلى جهات ذات علاقة (إيضاح 24-4)	**2,837,482**	1,786,078
ضرائب (ضريبة قيمة مضافة، ضريبة دخل، الخ)	**1,323,023**	2,191,308
دفعات مقدمة مستلمة	**-**	651,760
توزيعات أرباح مستحقة الدفع	**4,108,563**	4,108,563
حسابات جارية وحسابات مماثلة أخرى	**19,822,501**	19,756,658
	30,380,989	32,348,420

19 التزامات منافع الموظفين

لدى مجموعة البنك الإسلامي للتنمية خطة تقاعد الموظفين التي تتكون من خطة منافع محددة وخطة هجينة ضمن خطة معاشات الموظفين، وخطة الرعاية الطبية للموظفين المتقاعدين وخطة التكافل الطبي للمتقاعدين (ويشار إليها مجتمعة بخطط تقاعد الموظفين. ويحق لكل موظف بالبنك أو المؤسسات الأعضاء بمجموعة البنك الإسلامي للتنمية، على أساس الدوام الكامل، كما تحددها سياسات التوظيف بالبنك والمؤسسات الأعضاء بمجموعة البنك الإسلامي للتنمية، يحق لهم المشاركة في خطة التقاعد من تاريخ الانضمام إلى البنك.

تعتبر خطة تقاعد موظفي مجموعة البنك الإسلامي للتنمية متعددة أرباب العمل، وتشمل البنك الإسلامي للتنمية – موارد رأس المال العادية، وصندوق وقف موارد الحساب الخاص ("الوقف")، والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، وصندوق التضامن الإسلامي للتنمية.

خطة تقاعد الموظفين

إن خطة تقاعد الموظفين عبارة عن مزيج من خطة المنافع المحددة القديمة (الركيزة الأولى) وخطة المعاشات الهجينة الجديدة (الركيزة الثانية) التي أصبحت سارية في الأول من رجب 1399هـ (الموافق 27 مايو 1979م) و 1442/5/17هـ و (2021/1/1م) على التوالي. كل شخص يعمل لدى البنك والمؤسسات الأعضاء بمجموعة البنك الإسلامي للتنمية على أساس الدوام الكامل، باستثناء موظفين المدة المحددة، كما هي محددة في سياسات التوظيف للبنك والمؤسسات الأعضاء بمجموعة البنك الإسلامي للتنمية، مؤهل للمشاركة في خطة تقاعد الموظفين، من تاريخ الانضمام إلى البنك ومؤسساتها الأعضاء. وتقتصر المشاركة في خطة المعاشات الهجينة على أولئك الذين لديهم أقل من خمس سنوات من الخدمة اعتبارا من 31 ديسمبر 2020 على أساس اختياري، ومع ذلك، يتم تسجيل أولئك الذين انضموا إلى البنك اعتبارًا من 1 يناير 2021 بشكل تلقائي.

في كلا الركيزتين، يساهم الموظف بنسبة 11.1% (11.1% في 2023) من الراتب السنوي الأساسي بينما يساهم البنك والمؤسسات الأعضاء بمجموعة البنك بنسبة 25.9% (25.9% في 2023).

وفيما يلي المزايا الرئيسية لخطة تقاعد الموظفين:

(1) سن التقاعد الاعتيادي هو ذكرى مرور إثنين وستين سنة من تاريخ ميلاد المنتسب.

(2) عند التقاعد، يحق للموظف المتقاعد المؤهل 2.5% بموجب خطة تقاعد الموظفين القديمة أو 1% بموجب الخطة المختلطة في المكون، من أعلى متوسط أجر مرجح (كما هو محدد من قبل لجنة المعاش التقاعدي) اللجنة عن كل سنة من سنوات الخدمة الخاضعة للتقاعد ومحددة بحد أقصى 30 سنة هجرية.

(3) يتم استخدام 10% من مساهمة البنك والمؤسسات الأعضاء بمجموعة البنك البالغة 25.9% و 5% من مساهمة الموظفين بنسبة 11.1%، في تمويل مكون الخطة المختلطة. سيتم دفع الصندوق المتراكم وعائداته الاستثمارية كمنافع تقاعد على شكل مبلغ مقطوع للمشاركين في الخطة المختلطة.

(4) مدفوعات المنافع عند التقاعد المبكر، أو منافع العجز ،أو منافع نهاية الخدمة أو الوفاة قبل التقاعد أو منافع الوفاة بعد التقاعد تُدفع أيضًا على النحو الذي تحدده لجنة المعاشات التقاعدية.

خطة الرعاية الطبية للموظفين المتقاعدين

اعتباراً من 1 محرم 1421هـ (الموافق 6 إبريل 2000م) أسس البنك خطة رعاية طبية للموظفين المتقاعدين، بناءً على قرار مجلس المديرين التنفيذيين بتاريخ 18 شوال 1418هـ (الموافق 15 فبراير 1998). وقد تم توسيع ذلك ليشمل الموظفين المؤهلين في المؤسسات الأعضاء بمجموعة البنك الإسلامي للتنمية. يتم تمويل خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين ما بين البنك والمؤسسات الأعضاء بمجموعة البنك الإسلامي للتنمية بنسبة 1% و 0.5% على التوالي من الرواتب الأساسية. تهدف خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين إلى دفع مبالغ شهرية للموظفين المتقاعدين المؤهلين مقابل مصروفاتهم الطبية.

يتم احتساب الاستحقاقات المستحقة الدفع لكل موظف متقاعد بموجب الخطة الطبية وفقًا للصيغة التالية:

أعلى متوسط أجر مرجح (كما هو محدد من قبل لجنة التقاعد) فترة الاشتراك (محددة بحد أقصى 30 سنة هجرية) × 0.18 %.

مدفوعات الاستحقاقات عند التقاعد المبكر ومنافع العجز ومنافع إنهاء الخدمة والوفاة قبل التقاعد أو منافع الوفاة بعد التقاعد يتم دفعها أيضًا على النحو الذي تحدده لجنة المعاشات التقاعدية.

خطة التكافل الطبي للمتقاعدين

في فبراير 2019، وافق مجلس الإدارة على إنشاء خطة التكافل الطبي للمتقاعدين والتي ستوفر منافع تغطية طبية جديدة للمتقاعدين المستقبليين في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية. بموجب الاقتراح، فإن الموظفين النشطين الذين لديهم 10 سنوات على الأقل من فترة الخدمة قبل سن التقاعد العادي اعتبارًا من 1 يناير 2019 سوف يندرجون تلقائيًا تحت مظلة صندوق التكافل الطبي للمتقاعدين. وسيُعرض على الموظفين الذين لا يستوفون الحد الأدنى لفترة الخدمة خيار الانضمام إلى الصندوق الجديد.

بموجب خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين، سيتم تغطية التكاليف الطبية الفعلية للمتقاعدين وفقًا لجدول الحد الأدنى من المنافع المضمونة. يغطي هذا بشكل أساسي الاستشفاء والرعاية الطارئة والإعادة إلى الوطن والنقل بسيارات الإسعاف. يتم أيضًا تغطية العلاج الاستشفائي المتخصص في الخارج ورعاية المرضى الخارجيين ولكن فقط في بلدان محددة.

ايضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

بدأ أعضاء خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين في تلقي المنافع اعتبارًا من 1 أبريل 2023 (تاريخ بدء الخطة).

تمول مساهمات خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين على أساس 4/4/4%. يساهم الموظفون بنسبة 4% من رواتبهم التقاعدية وصاحب العمل يطابقها بنسبة 4%. يساهم المتقاعدون أيضًا بنسبة 4% من معاشهم التقاعدي (قبل عمليات سحب التعويض). بدأت مساهمات كل من صاحب العمل والموظف في التراكم في 1 يناير 2019 وفي 1 أغسطس 2023، بدأ الموظفون المساهمات النقدية في خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين. وقد تم الاعتراف بهذه المساهمات المتراكمة قبل 1 أبريل 2024 كجزء من موجودات الخطة خلال السنة.

لم يساهم المتقاعدون حتى 1 أبريل 2023 وتلقوا منافع بموجب خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين حتى تلك اللحظة.

إدارة خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين
تقوم لجنة المعاشات التقاعدية المعينة من قبل رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، بإدارة برامج التقويم الاستراتيجي كصناديق منفصلة نيابة عن موظفيها. وتعتبر لجنة المعاشات التقاعدية هي المسؤولة عن الإشراف على الاستثمار والأنشطة الاكتوارية لبرامج التقويم الاستراتيجي. ويتم استثمار موجودات خطط التقاعد بموجب السياسات التي تضعها لجنة التقاعد. يقوم البنك والمؤسسات الأعضاء بمجموعة البنك الإسلامي للتنمية بتغطية الخسائر الاكتوارية للخطط وتتقاسم المصاريف الإدارية.

المخاطر

مخاطر الاستثمار
تُحسب القيمة الحالية لالتزامات خطط الرعاية الطبية للمتقاعدين باستخدام معدل الخصم المحدد بالرجوع إلى عائدات سندات الشركات عالية الجودة؛ إذا كان العائد على موجودات الخطط أقل من هذا المعدل، فسيؤدي ذلك إلى إنشاء عجز في الخطة. حاليًا، يمتلك مقدمو خطط الرعاية الطبية للمتقاعدين استثمارًا متوازنًا نسبيًا في الأوراق المالية والصكوك والعقارات. ونظرًا للطبيعة طويلة الأجل لالتزامات خطط الرعاية الطبية للمتقاعدين، يعتبر المسؤول عن برنامج الخطط أنه من المناسب استثمار جزء معقول من موجودات الخطط في الأوراق المالية في رأسمال الشركات وفي العقارات لزيادة العائد الناتج عن الصندوق.

معدل الخصم
سيؤدي الانخفاض في معدل عائد السندات إلى زيادة التزامات خطط الرعاية الطبية للمتقاعدين ولكن سيتم تعويض ذلك جزئيًا عن طريق زيادة العائد على استثمارات ديون الخطط.

مخاطر طول العمر
يتم حساب القيمة الحالية لالتزامات الخطط بالرجوع إلى أفضل تقدير لوفيات المشاركين في الخطط أثناء وبعد توظيفهم. ولذلك، فإن الزيادة في متوسط العمر المتوقع للمشاركين في الخطة ستزيد من التزامات الخطة.

مخاطر الرواتب
يتم حساب القيمة الحالية لالتزام الخطط بالرجوع إلى الرواتب المستقبلية للمشاركين في الخطط. على هذا النحو، فإن الزيادة في رواتب المشاركين في الخطط ستزيد من التزام الخطط.

وفيما يلي تفاصيل صافي التزامات تقاعد للموظفين:

2024	خطة تقاعد الموظفين	خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين	خطة الرعاية الطبية للموظفين	المجموع
	31 ديسمبر 2024 (دولار أمريكي)			
الالتزامات المنافع المحددة (ايضاح 19-1)	**61,384,528**	**886,654**	**950,569**	**63,221,751**
يطرح منه: موجودات الخطة (ايضاح 19-2)	**(52,554,620)**	**(4,874,408)**	**(602,869)**	**(58,031,897)**
صافي التزامات منافع الموظفين	**8,829,908**	**(3,987,754)**	**347,700**	**5,189,854**

2023	خطة تقاعد الموظفين	خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين	خطة الرعاية الطبية للموظفين	المجموع
	31 ديسمبر 2023 (دولار أمريكي)			
الالتزامات المنافع المحددة (ايضاح 19-1)	65,460,270	1,105,775	1,082,872	67,648,917
يطرح منه: موجودات الخطة (ايضاح 19-2)	(47,862,303)	(3,506,789)	(591,129)	(51,960,221)
صافي التزامات منافع الموظفين	17,597,967	(2,401,014)	491,743	15,688,696

1.19 إن الحركات في القيمة الحالية لالتزامات المنافع المحددة هي كما يلي:

	خطة تقاعد الموظفين		خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين		خطة الرعاية الطبية للموظفين	
	31 ديسمبر 2024 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2023 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2024 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2023 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2024 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2023 دولار أمريكي
الرصيد كما في 1 يناير	**65,460,270**	57,944,854	**1,105,775**	776,755	**1,082,872**	1,036,286
تكلفة الخدمة الحالية	**4,312,930**	4,062,753	**280,845**	267,608	**25,638**	23,915
تكلفة التزام المنافع المحددة	**3,298,000**	2,979,000	**70,000**	53,000	**53,000**	52,000
مساهمة المشاركين في الخطة	**1,614,241**	1,514,287	**640,630**	573,544	**4,788**	2,421
صافي (الربح)/الخسارة الاكتوارية	**(12,210,132)**	540,396	**(1,210,334)**	(526,379)	**(175,095)**	33,476
المبالغ المدفوعة من موجودات الخطة	**(1,090,781)**	(1,581,020)	**(262)**	(38,753)	**(40,634)**	(65,226)
	61,384,528	65,460,270	**886,654**	1,105,775	**950,569**	1,082,872

ايضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

2.19 إن الحركة في القيمة الحالية لموجودات الخطة هي كما يلي:

	خطة تقاعد الموظفين		خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين		خطة الرعاية الطبية للموظفين	
	31 ديسمبر 2024 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2023 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2024 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2023 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2024 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2023 دولار أمريكي
الرصيد كما في 1 يناير	**47,862,303**	43,111,985	**3,506,789**	4,904,164	**591,129**	550,733
دخل من موجودات الخطة	**2,508,000**	2,309,000	**223,839**	149,362	**29,000**	27,000
العائد على موجودات الخطة ناقص معدل الخصم	**(3,435,054)**	(634,991)	**(141,758)**	-	**(5,786)**	56,645
مساهمة المشاركين في الخطة	**1,614,241**	1,514,287	**640,630**	573,544	**4,788**	2,421
مساهمة صاحب العمل	**3,794,214**	3,580,443	**637,212**	578,056	**21,060**	4,846
المبالغ المدفوعة من موجودات الخطة	**(1,090,781)**	1,581,020	**(262)**	(38,753)	**(40,634)**	(65,226)
أخرى	**1,301,697**	(437,401)	**7,958**	(2,659,584)	**3,312**	14,710
	52,554,620	47,862,303	**4,874,408**	3,506,789	**602,869**	591,129

3.19 بناءً على التقييمات الاكتوارية، تتكون مصاريف التقاعد والرعاية الطبية للسنة مما يلي:

	خطة تقاعد الموظفين		خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين		خطة الرعاية الطبية للموظفين	
	31 ديسمبر 2024 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2023 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2024 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2023 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2024 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2023 دولار أمريكي
اجمالي تكاليف الخدمة الحالية	**4,312,930**	4,062,753	**280,845**	267,608	**25,638**	23,915
تكلفة التزام المنافع المحددة	**3,298,000**	2,979,000	**70,000**	53,000	**53,000**	52,000
دخل من موجودات الخطة	**(2,508,000)**	(2,309,000)	**(223,839)**	(149,362)	**(29,000)**	(27,000)
التكلفة المعترف بها في قائمة الدخل الموحدة	**5,102,930**	4,732,753	**127,006**	171,246	**49,638**	48,915
الخسائر / (الأرباح) الاكتوارية بسبب التغير في الافتراضات	**(12,210,132)**	540,396	**(1,210,334)**	(526,379)	**(175,095)**	33,475
العائد على موجودات الخطة الأكبر/ (الأقل) من معدل الخصم	**3,435,054**	634,991	**141,758**	-	**5,786**	(56,645)
أخرى	**(1,301,697)**	437,401	**(7,958)**	2,659,584	**(3,312)**	(14,710)
الخسارة / (الربح) الاكتواري المعترف به في قائمة الدخل الشامل الآخر	**(10,076,755)**	1,612,788	**(1,076,534)**	2,133,205	**(172,621)**	(37,880)

4.19 يعرض الجدول التالي موجودات الخطة حسب الفئة الرئيسية:

	خطة تقاعد الموظفين		خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين		خطة الرعاية الطبية للموظفين	
	31 ديسمبر 2024 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2023 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2024 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2023 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2024 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2023 دولار أمريكي
استثمارات في الصكوك	**16,471,642**	8,991,150	**331,865**	824,738	**29,037**	61,683
صناديق مدارة وبيع أجل	**15,352,852**	12,174,205	**-**	-	**-**	-
النقد وما في حكمه والسلع	**19,793,021**	26,075,159	**4,485,915**	2,321,262	**571,818**	521,287
أراضي	**649,642**	615,978	**-**	-	**-**	-
أخرى	**287,463**	5,811	**56,628**	360,789	**2,014**	8,159
	52,554,620	47,862,303	**4,874,408**	3,506,789	**602,869**	591,129

5.19 تتمثل الافتراضات المستخدمة لحساب التزامات خطط التقاعد فيما يلي:

	خطة تقاعد الموظفين		خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين		خطة الرعاية الطبية للموظفين	
	31 ديسمبر 2024 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2023 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2024 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2023 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2024 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2023 دولار أمريكي
معدل الخصم	**%5.66**	%5.00	**%5.66**	%5.00	**%5.66**	%5.00
معدل الزيادة المتوقعة في الرواتب	**%6.5-4.5**	%6.5-4.5	**%6.5-4.5**	%6.5-4.5	**%6.5-4.5**	%6.5-4.5

يتم اختيار معدل الخصم المستخدم لتحديد التزامات المنافع بالرجوع الى معدلات العائد طويل الأجل على سندات مؤسسات مصنفة بفئة "AA". استند معدل الزيادة المتوقعة في الرواتب لعام 2024 إلى العمر أي 20-35 سنة - 6.5%، 35-50 سنة - 5.0% وما فوق 50 سنة - 4.5%.

6.19 يتمثل تحليل الحساسية الكمية للتغير في معدل الخصم على التزامات المنافع الموظفين فيما يلي:

2024	خطة تقاعد الموظفين		خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين		خطة الرعاية الطبية للموظفين	
	%+0.5	**%-0.5**	**%+0.5**	**%-0.5**	**%+0.5**	**%-0.5**
معدل الخصم	**(4,988,402)**	**5,652,414**	**(161,434)**	**199,548.45**	**(48,304)**	**52,910**

2023	خطة تقاعد الموظفين		خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين		خطة الرعاية الطبية للموظفين	
	%+0.5	%-0.5	%+0.5	%-0.5	%+0.5	%-0.5
معدل الخصم	(5,716,089)	6,525,847	(207,777)	258,987	(62,569)	72,084

ايضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

يلخص الجدول التالي حالة التمويل المتوقعة للسنة القادمة:

	خطة تقاعد الموظفين	خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين	خطة الرعاية الطبية للموظفين
القيمة الحالية لالتزامات المنافع المحددة	**68,788,208**	**1,808,238**	**987,277**
القيمة العادلة لموجودات الخطة	**(59,411,310)**	**(6,394,197)**	**(616,107)**
فائض/(عجز) الخطة	**(9,376,898)**	**(4,585,959)**	**371,170**

خطة تقاعد الموظفين
مساهمة صاحب العمل المتوقعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 هي 3.8 مليون دولار أمريكي والتكاليف المتوقعة التي سيتم الاعتراف بها في قائمة الدخل الموحدة هي 5.1 مليون دولار أمريكي.

خطة الرعاية الطبية للموظفين
مساهمة صاحب العمل المتوقعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 هي 9.6 ألف دولار أمريكي والتكاليف المتوقعة التي سيتم الاعتراف بها في قائمة الدخل الموحدة هي 49.6 ألف دولار أمريكي.

خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين
مساهمة صاحب العمل المتوقعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 هي 637.2 ألف دولار أمريكي والتكاليف المتوقعة التي سيتم الاعتراف بها في قائمة الدخل الموحدة هي 127 ألف دولار أمريكي.

فيما يلي المبالغ المعترف بها في احتياطي التزامات الرعاية الطبية للمتقاعدين والرعاية الطبية للموظفين:

	خطة تقاعد الموظفين		خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين		خطة الرعاية الطبية للموظفين	
	31 ديسمبر 2024 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2023 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2024 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2023 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2024 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2023 دولار أمريكي
1 يناير	**3,071,191**	1,458,403	**(3,500,314)**	(5,633,519)	**827,948**	865,828
أثر التغيرات في الافتراضات الديموغرافية	**182,010**	-	**-**	-	**6,111**	-
أثر التغيرات في الافتراضات المالية	**(7,619,549)**	1,204,055	**(272,970)**	4,618	**(70,911)**	13,518
أثر تعديلات الخبرة	**(4,772,593)**	(663,659)	**(937,364)**	(530,997)	**(110,295)**	19,957
العائد على موجودات الخطة أكبر من معدل الخصم	**3,435,054**	634,991	**141,758**	-	**5,786**	(56,645)
أخرى	**(1,301,697)**	437,401	**(7,958)**	2,955,648	**(3,312)**	(14,710)
	(7,005,584)	3,071,191	**(4,576,848)**	(3,500,314)	**655,327**	827,948

إن تحليل الاستحقاق المتوقع موضح أدناه:

	خطة تقاعد الموظفين 2024	خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين 2024	خطة الرعاية الطبية للموظفين 2024
السنة الأولى	**1,506,377**	**5,296**	**28,477**
السنة الثانية	**1,214,861**	**5,414**	**75,437**
السنة الثالثة	**737,463**	**4,725**	**76,418**
السنة الرابعة	**1,840,664**	**5,993**	**91,809**
السنة الخامسة	**2,067,083**	**6,988**	**95,042**
السنوات الخمس القادمة	**10,119,578**	**27,583**	**632,528**

	خطة تقاعد الموظفين 2023	خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين 2023	خطة الرعاية الطبية للموظفين 2023
السنة الأولى	524,350	5,296	43,194
السنة الثانية	1,403,155	5,414	52,097
السنة الثالثة	1,111,824	4,725	51,467
السنة الرابعة	661,361	5,993	50,802
السنة الخامسة	1,626,975	6,988	62,663
السنوات الخمس القادمة	8,985,775	138,810	327,780

ايضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

20 المبالغ المستحقة لصندوق التضامن بالمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص

يمثل صافي الإيرادات المتراكمة حتى 31 ديسمبر 2024 الناتجة من ودائع نقدية سائلة لدى بعض البنوك التقليدية ومؤسسات مالية أوقفتها "المؤسسة" بالإضافة إلى إيرادات أخرى غير متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية. وقد نصت توصية الهيئة الشرعية في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية على أن تصرف هذه الإيرادات في أوجه الخير. ولذلك صنفت على أنها مطلوبات. وتقع مسؤولية التصرف في هذه المطلوبات على لجنة الأعمال الخيرية التي أنشئت داخل "المجموعة". وكانت مصادر واستخدامات تمويل "صندوق التضامن للمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص"، خلال السنة، على النحو التالي:

البيان	مصادر واستخدامات الإيرادات غير المتوافقة مع الشريعة			
	31 ديسمبر 2024		31 ديسمبر 2023	
	عدد الأحداث	المبلغ (دولار أمريكي)	عدد الأحداث	المبلغ (دولار أمريكي)
في بداية السنة		**1,188,327**		1,188,550
الدخل خلال السنة:				
الايرادات من صندوق التضامن		**-**		-
تحويل من صندوق الاستثمار الوحدات للمؤسسة	**1**	**611,202**		-
غرامة على العملاء عند التعثر في السداد	**2**	**7,435**	2	(223)
		618,637		(223)
مدفوع خلال السنة:		-		-
دعم لدار الأيتام		-		-
		-		-
في نهاية السنة		**1,806,964**		1,188,327

21 رأس المال المدفوع

يتكون رأس مال المجموعة في نهاية العام مما يلي:

	31 ديسمبر 2024 (دولار أمريكي)	31 ديسمبر 2023 (دولار أمريكي)
المتاح للاكتتاب: 400,000 سهم قيمة كل منها 10,000 دولار أمريكي	**4,000,000,000**	4,000,000,000
رأس المال المكتتب به:		
المتاح للاكتتاب: 200,000 سهم قيمة كل منها 10,000 دولار أمريكي	**2,000,000,000**	2,000,000,000
أسهم رأس المال التي لم يكتتب فيها بعدُ	**(279,664,646)**	(279,664,646)
	1,720,335,354	1,720,335,354
أقساط مستحقة لم تدفع بعد	**(130,823,018)**	(132,782,517)
رأس المال المدفوع	**1,589,512,336**	1,587,552,837

في عام 2024، تم استلام 1.95 مليون دولار أمريكي (2023: 0.8 مليون دولار أمريكي) من المساهمين. يمثل رأس المال المدفوع للمجموعة المبالغ المستلمة من الأعضاء التاليين:

	31 ديسمبر 2024 (دولار أمريكي)	31 ديسمبر 2023 (دولار أمريكي)
البنك الإسلامي للتنمية	**659,681,958**	659,681,958
صندوق الاستثمارات العامة السعودي	**124,940,000**	124,940,000
الدول الأعضاء	**755,890,378**	753,930,879
الشركة الإيرانية للاستثمار الأجنبي	**40,000,000**	40,000,000
بنك كيشا فارزي	**6,000,000**	6,000,000
بنك ملي	**2,000,000**	2,000,000
البنك الوطني الجزائري	**1,000,000**	1,000,000
رأس المال المدفوع	**1,589,512,336**	1,587,552,837

22 الاحتياطي وأرباح الأسهم

وفقاً للفقرة 1 من المادة رقم 33 من "اتفاقية تأسيس المؤسسة"، تُحدد الجمعية العمومية جزءاً من صافي دخل "المؤسسة" وفائضها، بعد إفراد مخصص للاحتياطيات، من أجل توزيعه في شكل أرباح نقدية. وعلى أي حال، لن توزع أي أرباح قبل بلوغ الاحتياطي 12.5% من رأس المال المكتتب به. لم تُدفعْ أي أرباح ولم يُعلنْ عنها في سنتي 2024 و2023.

ايضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

23 إيرادات أخرى

	31 ديسمبر 2024 (دولار أمريكي)	31 ديسمبر 2023 (دولار أمريكي)
مكاسب القيمة العادلة من المشتقات الاسلامية صافية من خسائر الصرف	**2,290,189**	4,304,694
أتعاب إدارة ورسوم استشارات	**4,950,678**	139,021
الخسارة الناجمة عن استبعاد العملية المتوقفة (ايضاح -36و ايضاح -36د)	**(1,540,167)**	-
أخرى	**4,272,280**	3,775,620
	9,974,980	8,219,33

24 معاملات وأرصدة مع جهات ذات علاقة

تمثل الجهات ذات الصلة المنشآت التابعة والمنشآت الزميلة والأعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين للمجموعة والكيانات التي تسيطر عليها هذه الجهات أو تسيطر عليها بشكل مشترك أو تؤثر فيها إلى حد كبير. وتعتمد إدارة "المجموعة" سياسات وشروط تسعير هذه المعاملات.

1.24 فيما يلي تفاصيل معاملة أبرز الجهات ذات الصلة خلال السنة:

الجهات ذات العلاقة	طبيعة المعاملات	العلاقة	31 ديسمبر 2024 (دولار أمريكي)	31 ديسمبر 2023 (دولار أمريكي)
مجموعة البنك الإسلامي للتنمية	إيجار وتقاعد	مساهم	**1,030,933**	1,455,926

2.24 تم الافصاح عن بعض معاملات وأرصدةِ الجهات ذات العلاقة في الإيضاحات من 5 إلى 10.

3.24 يتكون المطلوب من جهات ذات علاقة مما يلي:

	31 ديسمبر 2024 (دولار أمريكي)	31 ديسمبر 2023 (دولار أمريكي)
بنك الوفاق الدولي	**500,968**	500,968
المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة	**152,234**	107,093
أخرى	**1,457,251**	1,398,688
	2,110,453	2,006,749

4.24 يتكون المطلوب إلى جهات ذات علاقة مما يلي:

	31 ديسمبر 2024 (دولار أمريكي)	31 ديسمبر 2023 (دولار أمريكي)
البنك الإسلامي للتنمية	**1,472,072**	1,300,302
برنامج تقاعد موظفي البنك الإسلامي للتنمية	**645,195**	-
أخرى	**720,215**	485,776
	2,837,482	1,786,078

5.24 إن التعويضات المدفوعة أو المستحقة الدفع لكبار موظفي الإدارة هي كما يلي:

	31 ديسمبر 2024 (دولار أمريكي)	31 ديسمبر 2023 (دولار أمريكي)
رواتب ومنافع أخرى قصيرة الأجل	**3,604,199**	3,060,479
منافع ما بعد التوظيف	**486,858**	474,753
	4,091,057	3,535,232

25 الإجارة المنتهية بالتمليك

	31 ديسمبر 2024 (دولار أمريكي)	31 ديسمبر 2023 (دولار أمريكي)
الدخل من إجارة منتهية بالتمليك	**48,410,650**	44,047,277
الاستهلاك	**(23,891,395)**	(23,762,374)
	24,519,255	20,284,903

ايضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

26 مخصص انخفاض القيمة

2024	خسارة الائتمان في 1 يناير 2024 دولار أمريكي	محمل / (عكس) خسارة الائتمان للعمليات المتوقفة دولار أمريكي	المعاد تصنيفه إلى محتفظ بها للبيع دولار أمريكي	محمل/ (عكس) خسارة الائتمان للسنة دولار أمريكي	مشطوب خلال السنة دولار أمريكي	خسارة الائتمان في 31 ديسمبر 2024 دولار أمريكي
النقد وما في حكمه	**163,178**	**-**	**(163,178)**	**6,330**	**-**	**6,330**
ودائع مرابحة سلعية ووكالة	**21,192,792**	**-**	**-**	**6,941,036**	**-**	**28,133,828**
استثمارات في الصكوك	**15,246,980**	**-**	**-**	**(3,547,576)**	**-**	**11,699,404**
تمويل مرابحة	**44,338,466**	**-**	**-**	**(11,935,605)**	**(4,138,236)**	**28,264,625**
ذمم مبيعات الأقساط	**28,524,698**	**-**	**-**	**316,901**	**-**	**28,841,599**
الإجارة المنتهية بالتمليك	**23,954,756**	**-**	**-**	**5,218,386**	**-**	**29,173,142**
موجدات استصناع	**32,832**	**-**	**-**	**(11,431)**	**-**	**21,401**
موجودات أخرى	**7,586,786**	**(205,554)**	**(1,265,642)**	**(1,221,843)**	**-**	**4,893,747**
	141,040,488	**(205,554)**	**(1,428,820)**	**(4,233,802)**	**(4,138,236)**	**131,034,076**
استثمارات في رأسمال الشركات	**22,597,085**	**-**	**-**	**9,431,233**	**-**	**32,028,318**
استثمارات في الصكوك	**1,017,075**	**-**	**-**	**(1,017,075)**	**-**	**-**
خسارة القيمة العادلة للصكوك	**-**	**-**	**-**	**5,941,655**	**-**	**-**
المجموع	**164,654,648**	**(205,554)**	**(1,428,820)**	**10,122,011**	**(4,138,236)**	**163,062,394**

2023	خسارة الائتمان في 1 يناير 2023 دولار أمريكي	محمل / (عكس) خسارة الائتمان للعمليات المتوقفة دولار أمريكي	المعاد تصنيفه إلى محتفظ بها للبيع دولار أمريكي	محمل/ (عكس) خسارة الائتمان للسنة دولار أمريكي	مشطوب خلال السنة دولار أمريكي	خسارة الائتمان في 31 ديسمبر 2023 دولار أمريكي
النقد وما في حكمه	176,739	-	(6,110)	(7,451)	-	163,178
ودائع مرابحة سلعية ووكالة	36,084,738	(182,930)	(24,255,151)	9,546,135	-	21,192,792
استثمارات في الصكوك	13,280,354	-	(2,523)	1,969,149	-	15,246,980
تمويل مرابحة	56,787,718	-	(1,374,132)	(11,075,120)	-	44,338,466
ذمم مبيعات الأقساط	36,802,172	1,963,088	(15,846,799)	5,606,237	-	28,524,698
الإجارة المنتهية بالتمليك	24,680,051	-	-	(725,295)	-	23,954,756
موجدات استصناع	96,201	-	-	(63,369)	-	32,832
موجودات أخرى	6,067,751	-	(2,077,407)	3,596,442	-	7,586,786
	173,975,724	1,780,158	(43,562,122)	8,846,728	-	141,040,488
استثمارات في رأسمال الشركات	20,916,622	-	-	1,680,463	-	22,597,085
استثمارات في الصكوك	-	-	-	1,017,075	-	1,017,075
المجموع	194,892,346	1,780,158	(43,562,122)	11,544,266	-	164,654,648

ايضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

27 صافي الموجودات بالعملات الأجنبية

فيما يلي تفاصيل صافي الموجودات بالعملات الأجنبية في نهاية السنة:

	31 ديسمبر 2024 دولار أمريكي	31 ديسمبر 2023 دولار أمريكي
مانات أذربيجاني	**959,541**	2,063,994
الفرنك الافريقي	**106,200,110**	101,001,146
الجنيه المصري	**15,060,632**	9,327,175
اليورو	**77,998,339**	35,420,523
الروبية الأندونيسية	**48,493**	86,504
الدينار الإسلامي	**228,802**	556
ليك ألباني	**573,632**	645,046
رينغيت ماليزي	**(66,607)**	(58,712)
درهم مغربي	**12,954,788**	12,781,291
أوقية موريتانية	**38,814,912**	35,403,518
روبية باكستانية	**7,516,467**	6,515,687
جنيه استرليني	**192,744**	119,390
روفيا جزر المالديف	**30,021,674**	23,983,964
ريال سعودي	**(157,785,530)**	(163,399,940)
سوم قرغزستاني	**1,152,079**	1,241,337
سوموني طاجيكستاني	**433,355**	1,191,655
روبية سريلانكية	**17,089,864**	15,030,178
جنيه سوداني	**3,292,257**	5,219,314
التنغ الكازاخي	**13,318,573**	8,923,073
ليرة تركية	**(19,755)**	274,062
دينار تونسي	**26,873,202**	26,640,069
درهم إماراتي	**22,266**	22,270
سوم أوزباكستاني	**4,042,648**	3,601,140
	198,922,486	126,033,240

28 تركز الموجودات

1.28 كان تركيز الموجودات حسب المناطق الجغرافية في نهاية السنة على النحو التالي:

31 ديسمبر 2024	أفريقيا دولار أمريكي	آسيا دولار أمريكي	أستراليا دولار أمريكي	أوروبا دولار أمريكي	المجموع دولار أمريكي
النقد وما في حكمه	**12,351,945**	**95,124,977**	-	**36,856,527**	**144,333,449**
ودائع مرابحة سلعية ووكالة	-	**366,292,002**	-	-	**366,292,002**
استثمارات في الصكوك والأسهم والأوراق المالية الأخرى	**98,333,507**	**1,380,756,937**	-	-	**1,479,090,444**
تمويل مرابحة	**167,002,785**	**294,433,441**	-	-	**461,436,226**
ذمم مبيعات الأقساط	**185,759,709**	**148,780,678**	-	-	**334,540,387**
الإجارة المنتهية بالتمليك	**66,221,690**	**174,843,341**	-	-	**241,065,031**
موجدات استصناع	-	**8,717,104**	-	-	**8,717,104**
استثمارات في رأسمال الشركات	**118,191,106**	**44,124,812**	-	-	**162,315,918**
استثمار في ممتلكات عقارية	**78,281,927**	-	-	-	**78,281,927**
موجودات أخرى	**32,034,023**	**5,118,110**	-	-	**37,152,133**
موجودات محتفظ بها للبيع	**311,428,214**	-	-	-	**311,428,214**
	1,069,604,906	**2,518,191,402**	-	**36,856,527**	**3,624,652,835**

31 ديسمبر 2023	أفريقيا دولار أمريكي	آسيا دولار أمريكي	أستراليا دولار أمريكي	أوروبا دولار أمريكي	المجموع دولار أمريكي
النقد وما في حكمه	23,470,193	148,137,802	-	40,018,836	211,626,831
ودائع مرابحة سلعية ووكالة	7,003,709	25,000,000	-	-	32,003,709
استثمارات في الصكوك والأسهم والأوراق المالية الأخرى	28,829,022	1,493,312,520	-	-	1,522,141,542
تمويل مرابحة	137,668,348	239,912,094	-	-	377,580,442
ذمم مبيعات الأقساط	208,938,832	99,103,169	-	-	308,042,001
الإجارة المنتهية بالتمليك	58,515,340	171,710,808	-	-	230,226,148
موجدات استصناع	-	11,837,554	-	-	11,837,554
استثمارات في رأسمال الشركات	116,033,805	52,577,322	-	-	168,611,127
استثمار في ممتلكات عقارية	79,462,403	-	-	-	79,462,403
موجودات أخرى	10,188,564	34,765,744	-	-	44,954,308
موجودات محتفظ بها للبيع	231,745,208	-	-	-	231,745,208
	901,855,424	2,276,357,013	-	40,018,836	3,218,231,273

ايضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

28.2 تُحَلَّل تركيزات الموجودات حسب القطاع الاقتصادي في نهاية السنة كما يلي:

31 ديسمبر 2024	الخدمات المالية دولار أمريكي	التصنيع والتعدين دولار أمريكي	الخدمات الاجتماعية دولار أمريكي	أخرى دولار أمريكي	المجموع دولار أمريكي
النقد وما في حكمه	144,333,449	-	-	-	144,333,449
ودائع مرابحة سلعية ووكالة	366,292,002	-	-	-	366,292,002
استثمارات في الصكوك والأسهم والأوراق المالية الأخرى	1,115,748,738	-	290,022,146	73,319,560	1,479,090,444
تمويل مرابحة	351,850,619	109,585,607	-	-	461,436,226
ذمم مبيعات الأقساط	334,540,387	-	-	-	334,540,387
الإجارة المنتهية بالتمليك	-	241,065,031	-	-	241,065,031
موجدات استصناع	-	-	8,717,104	-	8,717,104
استثمارات في رأسمال الشركات	162,315,918	-	-	-	162,315,918
استثمار في ممتلكات عقارية	-	-	-	78,281,927	78,281,927
موجودات أخرى	37,133,681	18,452	-	-	37,152,133
موجودات محتفظ بها للبيع	311,428,214	-	-	-	311,428,214
	2,823,643,008	350,669,090	298,739,250	151,601,487	3,624,652,835

31 ديسمبر 2023	الخدمات المالية دولار أمريكي	التصنيع والتعدين دولار أمريكي	الخدمات الاجتماعية دولار أمريكي	أخرى دولار أمريكي	المجموع دولار أمريكي
النقد وما في حكمه	211,626,831	-	-	-	211,626,831
ودائع مرابحة سلعية ووكالة	32,003,709	-	-	-	32,003,709
استثمارات في الصكوك والأسهم والأوراق المالية الأخرى	965,731,267	-	327,090,428	229,319,847	1,522,141,542
تمويل مرابحة	315,708,681	61,871,761	-	-	377,580,442
ذمم مبيعات الأقساط	308,042,001	-	-	-	308,042,001
الإجارة المنتهية بالتمليك	-	230,226,148	-	-	230,226,148
موجدات استصناع	-	-	11,837,554	-	11,837,554
استثمارات في رأسمال الشركات	168,611,127	-	-	-	168,611,127
استثمار في ممتلكات عقارية	-	-	-	79,462,403	79,462,403
موجودات أخرى	44,541,265	413,043	-	-	44,954,308
موجودات محتفظ بها للبيع	231,745,208	-	-	-	231,745,208
	2,278,010,089	292,510,952	338,927,982	308,782,250	3,218,231,273

29 الاستحقاقات التعاقدية للموجودات والمطلوبات

كانت الاستحقاقات التعاقدية لموجودات ومطلوبات المجموعة حسب فترات الاستحقاق، أو الفترات المتوقعة لتحويلها إلى نقد في نهاية السنة على النحو التالي:

1 ديسمبر 2024	أقل من 3 أشهر دولار أمريكي	3 - 12 شهراً دولار أمريكي	من سنة إلى خمس سنوات دولار أمريكي	أكثر من 5 سنوات دولار أمريكي	بدون موعد استحقاق ثابت دولار أمريكي	المجموع دولار أمريكي
الموجودات:						
النقد وما في حكمه	132,175,449	12,158,000	-	-	-	144,333,449
ودائع مرابحة سلعية ووكالة	366,292,002	-	-	-	-	366,292,002
استثمارات في الصكوك والأسهم والأوراق المالية الأخرى	45,696,690	198,218,173	1,113,097,135	48,000,000	74,078,446	1,479,090,444
تمويل مرابحة	94,187,838	125,115,603	233,746,115	8,386,670	-	461,436,226
ذمم مبيعات الأقساط	16,603,041	172,436,320	142,208,877	3,292,149	-	334,540,387
الإجارة المنتهية بالتمليك	26,297,200	14,489,603	136,711,208	63,567,020	-	241,065,031
موجودات استصناع	-	-	-	8,717,104	-	8,717,104
استثمارات في رأسمال الشركات	-	-	-	-	162,315,918	162,315,918
استثمار في ممتلكات عقارية	-	-	-	-	78,281,927	78,281,927
موجودات أخرى	-	37,152,133	-	-	-	37,152,133
موجودات محتفظ بها للبيع	-	311,428,214	-	-	-	311,428,214
	681,252,220	870,998,046	1,625,763,335	131,962,943	314,676,291	3,624,652,835
المطلوبات						
الصكوك المصدرة	-	-	1,313,233,172	-	-	1,313,233,172
مطلوبات تمويل مرابحة سلعية	10,143,018	124,970,263	670,404,546	-	-	805,517,827
مستحقات ومطلوبات أخرى	-	25,480,886	4,900,103	-	-	30,380,989
التزامات منافع الموظفين	-	-	-	-	5,189,854	5,189,854
المبالغ المستحقة لصندوق التضامن للمؤسسة	1,806,964	-	-	-	-	1,806,964
المطلوبات المرتبطة مباشرة بالموجودات المصنفة كمحتفظ بها للبيع	-	267,328,287	-	-	1,059,631	268,387,918
	11,949,982	417,779,436	1,988,537,821	-	6,249,485	2,424,516,724

ايضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

31 ديسمبر 2023	أقل من 3 أشهر دولار أمريكي	3 - 12 شهراً دولار أمريكي	من سنة إلى خمس سنوات دولار أمريكي	أكثر من 5 سنوات دولار أمريكي	بدون موعد استحقاق ثابت دولار أمريكي	المجموع دولار أمريكي
الموجودات:						
النقد وما في حكمه	211,626,831	-	-	-	-	211,626,831
ودائع مرابحة سلعية ووكالة	32,003,709	-	-	-	-	32,003,709
استثمارات في المكوك والأسهم والأوراق المالية الأخرى	130,463,874	962,366,264	54,524,387	294,001,699	80,785,318	1,522,141,542
تمويل مرابحة	9,823,772	189,282,020	172,256,173	6,218,477	-	377,580,442
ذمم مبيعات الأقساط	55,050,084	137,309,148	112,424,835	3,257,934	-	308,042,001
الإجارة المنتهية بالتمليك	12,660,152	113,250,826	18,624,210	85,690,960	-	230,226,148
موجدات استصناع	-	-	-	11,837,554	-	11,837,554
استثمارات في رأسمال الشركات	-	-	-	-	168,611,127	168,611,127
استثمار في ممتلكات عقارية	-	-	-	-	79,462,403	79,462,403
موجودات أخرى	-	44,954,308	-	-	-	44,954,308
موجودات محتفظ بها للبيع	-	231,745,208	-	-	-	231,745,208
	451,628,422	1,678,907,774	357,829,605	401,006,624	328,858,848	3,218,231,273
المكوك المصدرة	-	-	806,456,783	-	-	806,456,783
مطلوبات تمويل مرابحة سلعية	8,837,762	798,015,036	182,143,500	-	-	988,996,298
مستحقات ومطلوبات أخرى	-	22,806,546	9,541,874			32,348,420
التزامات منافع الموظفين	-	-	-	-	15,688,696	15,688,696
المبالغ المستحقة لصندوق التضامن للمؤسسة	1,188,327	-	-	-	-	1,188,327
المطلوبات المرتبطة مباشرة بالموجودات المصنفة كمحتفظ بها للبيع	-	432,205	-	-	219,722,418	220,154,623
	10,026,089	821,253,787	998,142,157	-	235,411,114	2,064,833,147

30 الرقابة الشرعية

وفقًا للمادة 29 (1) من "اتفاقية تأسيس المؤسسة"، تتّخذ المؤسسة هيئة شرعية. كما تستعين، بوصفها كيانا من كيانات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، بالهيئة الشريعة لمجموعة البنك. وقد تأسست الهيئة الشرعية لمجموعة البنك بموجب قرار مجلس المديرين التنفيذيين. يتم تعيين أعضاء الهيئة الشرعية لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

تختص الهيئة الشرعية للمجموعة بما يلي:

- النظر في كل ما يُوجَّه إليها من منتجات يطرحها البنك والمؤسسات الأعضاء بمجموعة البنك وصناديق الائتمان التابعة للاستخدام لأول مرة والحكم على توافقها مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، ووضع المبادئ الأساسية لصياغة العقود ذات الصلة والوثائق الأخرى.
- إبداء رأيها بشأن البدائل الشرعية الإسلامية للمنتجات التقليدية التي يعتزم البنك والمؤسسات الأعضاء بمجموعة البنك وصناديق الائتمان التابعة استخدامها، ووضع المبادئ الأساسية لصياغة العقود ذات الصلة والوثائق الأخرى، والمساهمة في تطويرها بغية تعزيز ' تجربة البنك والمؤسسات الأعضاء وصناديق الائتمان التابعة بهذا الصدد.
- الإجابة على الأسئلة والاستفسارات والتوضيحات المتعلقة بالشريعة الإسلامية المَوجَّهة إليها من قِبل مجلس المديرين التنفيذيين أو إدارة البنك والمؤسسات الأعضاء بمجموعة البنك وصناديق الائتمان التابعة.
- المساهمة في البنك الاسلامي للتنمية والمؤسسات الأعضاء وصناديق الائتمان التابعة لتعزيز وعي موظفيه بالعمل المصرفي الإسلامي وتعميق فهمهم للأسس والقواعد والمبادئ والقيم المتعلقة بالمعاملات المالية الإسلامية.
- تقديم تقرير شامل إلى مجلس المديرين التنفيذيين للبنك والمؤسسات الأعضاء بمجموعة البنك وصناديق الائتمان التابعة يوضح مدى التزام البنك والمؤسسات الأعضاء بمجموعة البنك وصناديق الائتمان التابعة بأحكام ومبادئ الشريعة في ضوء الآراء والتوجيهات المطروحة والمعاملات التي تمت مراجعتها.

ايضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

31 إدارة المخاطر

تتعرض "المجموعة" للعديد من المخاطر (مخاطر ائتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر السيولة) بسبب أنشطتها المرتبطة باستخدام الأدوات المالية. وتقوم الإدارة العليا، تحت إشراف المجلس، بمراقبة وإدارة المخاطر المرتبطة بالأدوات المالية.

مخاطر الائتمان

إن مخاطر الائتمان هي المخاطر الناتجة عن تقصير طرفٍ ما في الوفاء بالتزاماته، مما يؤدي إلى تكبيد الطرف الآخر خسارة مالية.

وتتعرض المجموعة لمخاطر ائتمان سواء في عملياتها التمويلية أو أنشطتها المتعلقة بالخزانة. وتنشأ مخاطر الائتمان من تقصير الجهات المستفيدة أو أطراف الخزانة المقابلة الأخرى في الوفاء بالتزاماتها التعاقدية كما تنشأ من انخفاض قيمة الموجودات المالية للمجموعة.

وبالنسبة لجميع فئات الموجودات المالية التي تملكها المجموعة، فإن أقصى تعرض للمؤسسة لمخاطر الائتمان هو القيمة الدفترية لتلك الموجودات التي تَردُ في قائمة مركزها المالي الموحدة. وتتألف الموجودات التي تعرض المجموعة لمخاطر الائتمان أساساً من الأرصدة لدى البنوك، وودائع المرابحة السلعية والوكالة واستثمارات الصكوك، والتمويل بالمرابحة، وتمويلات البيع الآجل، وتمويلات الإجارة المنتهية بالتمليك، والأصول الأخرى. ويمكن تقليل هذه المخاطر على النحو التالي:

- تدير إدارة الخزانة في "المجموعة" ودائع المرابحة السلعية والوكالة والاستثمارات في الصكوك. وقد أودعت "المجموعة" ودائع سلعية لدى مؤسسات مالية بصيغة التمويل بالمرابحة. وتجري "المجموعة" فحصًا تامًا كما ينبغي قبل القيام بالاستثمارات وفي نهاية الفترة، ترى إدارة "المجموعة" أن هذه الاستثمارات لا تشكل أي مخاطر ائتمانية جوهرية.
- تقيّم "المجموعة" التمويل بالمرابحة، وتمويلات البيع الآجل، والإجارة المنتهية بالتمليك، والتمويل بالاستصناع (موجودات التمويل). ويجري تقييم الائتمان داخليا، وتستخدم الخبرة الخارجية عند الاقتضاء. كما تجيز اللجنة التنفيذية لمجلس إدارة "المجموعة" كافة التمويلات. وغالبًا ما تحظى التمويلات بضمانات كافية مقابل تقديم التمويل. وبالنسبة لعقود الإجارة المنتهية بالتمليك، فالمجموعة هي المالكة للموجودات ذات الصلة، ولا تُنقل ملكية تلك الأصول إلى الجهة المستفيدة إلا بعد سداد الأقساط المستحقة كاملة عند نهاية فترة الإجارة. كما يكون صافي القيمة الدفترية لأصول الإجارة المنتهية بالتمليك بعد اعتماد مخصص انخفاض القيمة المبين في قائمة المركز المالي الموحدة قابلا للتحصيل الكامل استنادا إلى رأي إدارة المجموعة.

تطبق المجموعة نهجًا من ثلاث مراحل لقياس خسائر الائتمان المتوقعة؛

1. تحديد مرحلة انخفاض القيمة

يعتمد نظام تصنيف المراحل للمجموعة على التقييم النسبي لمخاطر الائتمان، وذلك لأنها تعكس الزيادة الجوهرية منذ الاعتراف الأولي للأصل. يتم تصنيف المراحل على مستوى العقد وليس على مستوى الطرف المقابل، وذلك لأن نوعية التغير في مخاطر الائتمان قد تختلف في عدة عقود تنتمي لنفس الطرف الملتزم. إضافة إلى ذلك، قد تتضمن عقود مختلفة لنفس الطرف المقابل مخاطر ائتمان مختلفة عند الاعتراف المبدئي.

تتضمن المرحلة 1 أدوات مالية لم تتعرض لانخفاض جوهري في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي أو أنها ذات مخاطر ائتمان منخفضة في تاريخ التقرير. وتعتبر المجموعة أن الأصل المالي يتميز بمخاطر ائتمان منخفضة عند وجود تصنيف ائتماني داخلي أو خارجي " تصنيف الاستثمار" وفقاً للتعريف المتعارف عليه عالمياً وانه لم يتعرض لانخفاض جوهري في التصنيف الائتماني.

تتضمن المرحلة 2 الموجودات المالية التي تعرضت لزيادة جوهرية في مخاطر الائتمان. عند تحديد مدى زيادة مخاطر التعثر في أداة مالية بصورة جوهرية منذ الاعتراف المبدئي، تأخذ المجموعة المعلومات والتحليلات النوعية والكمية التي تستند إلى الخبرة التاريخية للمجموعة وتقييم خبراء الائتمان والتوقعات للمستقبل والمعلومات المتاحة دون تكاليف أو جهود غير ملائمة. وبغض النظر عن نتائج التقييم أعلاه، تفترض المجموعة وجود زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان للتعرض السيادي وغير السيادي للمخاطر منذ الاعتراف الأولي عند ما تكون الدفعات التعاقدية متأخرة السداد لأكثر من 90 يوماً للتمويل السيادي وأكثر من 30 يوماً للتمويل غير السيادي في حال كان مبلغ السداد جوهرياً. عندما تُظهر الأداة في المرحلة 2 تحسناً في نوعية الائتمان في تاريخ التقييم، يتم إعادتها إلى المرحلة 1.

في حال وجود دليل موضوعي على تحديد انخفاض قيمة أصل مالي، يتم اثبات مخصصات محددة مقابل الانخفاض في القيمة في قائمة الدخل الموحدة، ويتم تصنيف الأصل وفقاً لمعيار المحاسبة المالية 30 ضمن المرحلة 3. تفترض المجموعة انخفاض القيمة الائتمانية للموجودات في حال تأخر الدفعات التعاقدية عن موعد سدادها لأكثر من 180 يوماً للتمويل السيادي و90 يوما للتمويل غير السيادي في حال كان مبلغ السداد جوهرياً. إضافة إلى ذلك، قد تعتبر المجموعة أن الأصل منخفض القيمة إذا قدرت المجموعة انه من غير المحتمل أن يدفع الطرف الملتزم التزاماته الائتمانية بالكامل دون رجوع المجموعة إلى إجراءات مثل تسييل الضمان.

لا يعتبر الأصل المالي منخفض القيمة عند استرداد جميع المبالغ المتأخرة السداد، وتحديد ان يتم استرداد جميع المبالغ القائمة مستقبلاً بالكامل بموجب الشروط التعاقدية الأصلية أو شروط معدلة للأداة المالية مع معالجة جميع المعايير المتعلقة بتصنيف ما هو منخفض القيمة. يتم إرجاع الأصل المالي إلى المرحلة 2 بعد فترة تعافي.

تقوم المجموعة بانتظام بمراقبة مدى فعالية المعايير المستخدمة لتحديد ما إذا كانت هنالك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان ويقوم بتعديلها حسبما هو ملائم للتأكد من قدرة المعايير على تحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان قبل أن يتأخر سداد المبلغ.

2. قياس خسائر الائتمان المتوقعة

تمثل خسائر الائتمان المتوقعة المتوسط المرجح لخسائر الائتمان وفقاً لاحتمالات التعثر حيث يتم تعريف خسائر الائتمان بأنها القيمة الحالية للعجز في النقد. تُحتسب خسائر الائتمان المتوقعة لأدوات المرحلة 1 والمرحلة 2 بمضاعفات المكونات الأساسية الثلاث وهي احتمال التعثر، والخسارة نتيجة التعثر، والتعرض لمخاطر التعثر وخصم المخصص الناتج باستخدام معدل الربح الفعلي للأداة.

ايضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

يتم استخراج المعايير الخاصة بخسائر الائتمان المتوقعة عموماً من نماذج إحصائية يتم إعدادها داخلياً وبيانات تاريخية أخرى. ويتم تعديل هذه المعايير لتعكس المعلومات الاستشرافية كما هو مبين أدناه.

احتمالية التعثر هي احتمالية تعثر الطرف المقابل في التزاماته المالية ضمن فترة واسعة (أي سنة او العمر الزمني للأداة المالية). تستخدم تقديرات احتمالية التعثر أدوات تصنيف داخلية مصممة حسب الفئات المختلفة للأطراف المقابلة والمخاطر. تستند نماذج التصنيف الداخلية هذه على بيانات تجميعية داخلياً وخارجياً تتألف من عوامل كمية ونوعية. وهي تنتج تصنيفاً نسبياً لمخاطر الائتمان وهو بدوره مرتبط باحتمالية التعثر لمدة سنة واحدة، ويتم مواءمتها لتعكس متوسط تقديرات التعثر طويلة الأجل للمجموعة (من خلال دورة التعثر). تستخدم المجموعة نموذجاً محدداً بناء على معايير تتعلق بالدولة والصناعة لتحويل احتمالية التعثر خلال دورة التعثر إلى تحديد التعثر في زمن محدد للحصول على الهيكل الزمني لاحتمالية التعثر في وقت محدد.

الخسارة من التعثر المفترض هي حجم الخسارة المحتملة لحدث تعثر. يتم تقديرها عموماً بالقيمة المفقودة زائد التكاليف بعد خصم الاسترداد (إن وجد) كنسبة مئوية للمبلغ القائم. تستخدم المجموعة نماذج تقدير داخلية للخسارة نتيجة التعثر تأخذ في اعتبارها الهيكل والضمانات وفترة تقدم المطالبة والتصنيف الائتماني للطرف المقابل والدولة. يتم مواءمة الخسارة نتيجة التعثر لتعكس خبرة الاسترداد الخاصة بالمجموعة بالإضافة إلى بيانات اتحاد بنوك التنمية متعددة الأطراف.

يمثل التعرض عند التعثر التعرض المتوقع في حالة التعثر. تقوم المجموعة باستخراج "التعرضات للمخاطر عند التعثر في السداد" من التعرضات الحالية إلى الطرف المقابل والتغيرات المحتملة في المبلغ الحالي المسموح به بموجب العقد بما في ذلك الإطفاء. إن تعرض أداة مالية للمخاطر نتيجة التعثر هو إجمالي قيمتها الدفترية. بالنسبة للعقود والالتزامات المالية مثل الضمانات والاعتمادات المستندية، فإن التعثر نتيجة خسارة يشتمل على المبلغ المسحوب، بالإضافة إلى المبالغ المستقبلية المحتملة التي يمكن سحبها بموجب العقد.

يتطلب معيار المحاسبة المالية رقم 30 تبنؤ خسائر الائتمان المتوقعة. تستخدم المجموعة نموذجاً احصائياً يربط بين الأداء المستقبلي للأطراف المقابلة مع البيئة الاقتصادية الكلية الحالية والمستقبلية. كما يربط النموذج ما بين السيناريوهات الاقتصادية الكلية مع مخاطر تعثر الطرف المقابل. تتضمن العوامل الاقتصادية الكلية التي يتم أخذها في الاعتبار على سبيل المثال لا الحصر اجمالي الناتج المحلي وأسعار سوق الأسهم ومعدلات البطالة وأسعار السلع وتلك التي تتطلب تقييماً للاتجاه الحالي والمستقبلي لدورة الاقتصاد الكلية. تقوم المجموعة بتقدير خسائر الائتمان المتوقعة الخاصة به من خلال حساب المتوسط المرجح لخسائر الائتمان المتوقعة في تعرضها للمخاطر ضمن (3) سيناريوهات اقتصادية كلية استشرافية.

3.مبالغ التعرض وتغطية خسائر الائتمان المتوقعة

تعترف المجموعة بخسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهراً لأدوات المرحلة 1 وخسائر الائتمان المتوقعة مدى العمر الزمني للأداة المالية لأدوات المرحلة 2. بالنسبة للأدوات المصنفة ضمن المرحلة 3، تقوم المجموعة بتحديد مبلغ مخصص الخسارة على انه الفرق بين القيمة الدفترية للأداة وصافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة مستقبلاً مخصومة بمعدل الربح الأصلي الفعلي للأداة حيثما ينطبق ذلك.

تعرض الجداول أدناه تفاصيل إجمالي مبلغ التعرض والخسائر الائتمانية المتوقعة حسب طريقة التمويل للأدوات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة في 31 ديسمبر 2024 و 2023.

فيما يلي تحليل للتغيرات في الأصول المالية قبل مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة ومخصص خسائر الائتمان المتوقعة المطابقة:

البيان	31 ديسمبر 2024			
	المرحلة (1) دولار أمريكي	المرحلة (2) دولار أمريكي	المرحلة (3) دولار أمريكي	المجموع دولار أمريكي
إجمالي القيمة الدفترية قبل خسائر الائتمان المتوقعة:				
النقد وما في حكمه	141,705,219	2,634,560	-	144,339,779
ودائع مرابحة سلعية ووكالة	366,292,002	-	28,133,828	394,425,830
استثمارات في الصكوك	1,363,251,508	38,002,894	10,000,000	1,411,254,402
تمويل مرابحة	461,557,895	2,858,305	25,284,651	489,700,851
ذمم مبيعات الأقساط	294,444,915	56,107,151	12,829,920	363,381,986
الإجارة المنتهية بالتمليك	150,612,035	101,636,815	17,989,323	270,238,173
موجدات استصناع	8,738,505	-	-	8,738,505
موجودات أخرى	-	-	9,603,900	9,603,900
	2,786,602,079	201,239,725	103,841,622	3,091,683,426
استثمارات في رأسمال الشركات	-	-	-	194,344,237
	2,786,602,079	201,239,725	103,841,622	3,286,027,663

البيان	31 ديسمبر 2024			
	المرحلة (1) دولار أمريكي	المرحلة (2) دولار أمريكي	المرحلة (3) دولار أمريكي	المجموع دولار أمريكي
خسارة الائتمان المتوقعة:				
النقد وما في حكمه	5,433	897	-	6,330
ودائع مرابحة سلعية ووكالة	-	-	28,133,828	28,133,828
استثمارات في الصكوك	840,394	859,010	10,000,000	11,699,404
تمويل مرابحة	2,940,763	39,211	25,284,651	28,264,625
ذمم مبيعات الأقساط	14,102,356	2,427,174	12,312,069	28,841,599
الإجارة المنتهية بالتمليك	2,377,188	8,806,631	17,989,323	29,173,142
موجدات استصناع	21,401	-	-	21,401
موجودات أخرى	-	-	4,893,747	4,893,747
	20,287,535	12,132,923	98,613,618	131,034,076
استثمارات في رأسمال الشركات	-	-	-	32,028,318
	20,287,535	12,132,923	98,613,618	163,062,394

ايضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

البيان	31 ديسمبر 2023			
	المرحلة (1) دولار أمريكي	المرحلة (2) دولار أمريكي	المرحلة (3) دولار أمريكي	المجموع دولار أمريكي
إجمالي القيمة الدفترية قبل خسائر الائتمان المتوقعة:				
النقد وما في حكمه	211,790,009	-	-	211,790,009
ودائع مرابحة سلعية ووكالة	25,000,000	-	28,196,501	53,196,501
استثمارات في الصكوك	1,413,756,018	33,279,163	10,585,098	1,457,620,279
تمويل مرابحة	371,180,655	8,084,331	42,653,922	421,918,908
ذمم مبيعات الأقساط	252,318,487	67,827,215	16,420,997	336,566,699
الإجارة المنتهية بالتمليك	120,852,164	115,262,709	18,066,031	254,180,904
موجدات استصناع	11,870,386	-	-	11,870,386
موجودات أخرى	899,026	191,696	8,384,697	9,475,419
	2,407,666,745	224,645,114	124,307,246	2,756,619,105
استثمارات في رأسمال الشركات	-	-	-	191,208,212
	2,407,666,745	224,645,114	124,307,246	2,947,827,317

البيان	31 ديسمبر 2023			
	المرحلة (1) دولار أمريكي	المرحلة (2) دولار أمريكي	المرحلة (3) دولار أمريكي	المجموع دولار أمريكي
خسارة الائتمان المتوقعة:				
النقد وما في حكمه	163,178	-	-	163,178
ودائع مرابحة سلعية ووكالة	-	-	21,192,792	21,192,792
استثمارات في الصكوك	689,063	3,972,819	10,585,098	15,246,980
تمويل مرابحة	1,596,233	88,310	42,653,923	44,338,466
ذمم مبيعات الأقساط	14,632,999	1,910,009	11,981,690	28,524,698
الإجارة المنتهية بالتمليك	1,811,202	4,077,523	18,066,031	23,954,756
موجدات استصناع	32,832	-	-	32,832
موجودات أخرى	-	-	7,586,786	7,586,786
	18,925,507	10,048,661	112,066,320	141,040,488
استثمارات في الصكوك	-	-	1,017,075	1,017,075
استثمارات في رأسمال الشركات	-	-	22,597,085	22,597,085
	18,925,507	10,048,661	112,066,320	164,654,648

فيما يلي تحليل للتغيرات في مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة المتعلقة بالموجودات المالية للمجموعة:

البيان	31 ديسمبر 2024			
	المرحلة (1) دولار أمريكي	المرحلة (2) دولار أمريكي	المرحلة (3) دولار أمريكي	المجموع دولار أمريكي
المخصصات كما في 1 يناير 2024	**18,925,514**	**10,048,661**	**112,066,322**	**141,040,497**
أصول جديدة نشأت أو تم شراؤها	**9,142,736**	**-**	**-**	**9,142,736**
أصول مسددة	**(5,486,418)**	**-**	**(15,970,461)**	**(21,456,879)**
شطب	**-**	**-**	**(4,138,236)**	**(4,138,236)**
تحويل من المرحلة 1 إلى المرحلة 2	**(109,511)**	**118,137**	**-**	**8,626**
تحويل من المرحلة 1 إلى المرحلة 3	**-**	**-**	**-**	**-**
تحويل من المرحلة 2 إلى المرحلة 1	**-**	**-**	**-**	**-**
تحويل من المرحلة 2 إلى المرحلة 3	**-**	**-**	**-**	**-**
زيادة / نقص المخصص	**(2,184,786)**	**1,966,125**	**6,655,993**	**6,437,332**
	20,287,535	**12,132,923**	**98,613,618**	**131,034,076**
استثمارات في رأسمال الشركات	**-**	**-**	**-**	**32,028,318**
المخصصات كما في 31 ديسمبر 2024				**163,062,394**

البيان	31 ديسمبر 2023			
	المرحلة (1) دولار أمريكي	المرحلة (2) دولار أمريكي	المرحلة (3) دولار أمريكي	المجموع دولار أمريكي
المخصصات كما في 1 يناير 2023	16,160,428	8,685,372	149,129,926	173,975,726
أصول جديدة نشأت أو تم شراؤها	9,717,450	435,528	-	10,152,978
أصول مسددة	(3,732,577)	(72,782)	(40,458,206)	(44,263,565)
تحويل من المرحلة 1 إلى المرحلة 2	(295,375)	1,995,641	-	1,700,266
تحويل من المرحلة 1 إلى المرحلة 3	(160,532)	-	38,803	(121,729)
تحويل من المرحلة 2 إلى المرحلة 1	727,938	(1,863,875)	-	(1,135,937)
تحويل من المرحلة 2 إلى المرحلة 3	-	(1,328,405)	4,068,532	2,740,127
زيادة / نقص المخصص	(3,491,825)	2,197,182	(712,735)	(2,007,378)
	18,925,507	10,048,661	112,066,320	141,040,488
استثمارات في الصكوك	-	-	-	1,017,075
استثمارات في رأسمال الشركات	-	-	-	22,597,085
المخصصات كما في 31 ديسمبر 2023				**164,654,648**

ايضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

تحصل المجموعة على ضمانات كافية وتستخدم طرقا أخرى لتعزيز الائتمان من شأنها حماية قيمة استثماراتها. وتشمل تلك الضماناتُ التي حصلت عليها المجموعة ضماناتٍ بنكية ومؤسسية، ورهن الأصول التي تمولها وحيازة ملكية تلك الأصول، إلخ. وعموماً، تعتبر قيمةُ الضمانات، ومختلف طرق تعزيز الائتمان التي تحتفظ بها "المجموعة" لضمان تلك الأصول حتى تاريخ التقرير كافيةً لتغطية أي حالات تعرّض محتملة. وعندما تقوم إدارة المجموعة ولجنة وضع المخصصات التابعة لها بتقدير أن قيمة الذمم المدينة قد لا يتم استردادها بالكامل، يتم تسجيل انخفاض مناسب في القيمة. وتتمثل سياسة المجموعة الخاصة بالأوراق المالية وضمانات عمليات التمويل الآجل في أن تساوي قيمة مجموع حزمة الأوراق المالية أو تتجاوز 125 % من قيمة الأصول الممولة.

مخاطر السوق
تتعرض المجموعة لمخاطر السوق من جراء استخدام الأدوات المالية، ولا سيما مخاطر تقلبات أسعار الصرف ومخاطر معدل هامش الربح ومخاطر أسعار الأسهم.

مخاطر العملات
تنشأ مخاطر العملات من احتمالية أن تؤثر التغيُّرات في أسعار صرف العملات الأجنبية على قيمة الموجودات والمطلوبات المالية المُسجَّلة بعملات أجنبية، في حال لم تقم المؤسسة بالتحوط من مخاطر العملات من خلال أدوات التحوط.

تتعرض المجموعة لمخاطر العملة كجزء من محفظة أموالها السائلة وبعض استثمارات الأسهم بعملات أخرى غير الدولار الأمريكي؛ عملة التقرير للمجموعة. وقد عمدت المجموعة إلى تقليل التعرض لمخاطر العملات على الأموال السائلة بضمانها إتمام كافة عمليات الأموال السائلة بالدولار الأمريكي، أو بعملات مرتبطة بالدولار الأمريكي. أما بشأن الموجودات والمطلوبات النقدية، فتدير المؤسسة المخاطر المحتملة للعملات الأجنبية عن طريق المواءمة بين الأصول والمطلوبات الإسلامية المقومة بعملات أجنبية.

كما تتعرض المجموعة لمخاطر السوق الناجمة عن التأثيرات السلبية للعملات الأجنبية على معاملات الصكوك المقومة بعملات أجنبية. وتدير المجموعة هذه المخاطر باستراتيجيات متنوعة بما في ذلك العقود الآجلة بالعملات الأجنبية.

مخاطر هامش الربح
تنشأ مخاطر هامش الربح من إمكان تأثير تغير معدلات هامش الربح على قيمة الأدوات المالية (مخاطر هامش الربح بالقيمة العادلة) أو التدفقات النقدية المستقبلية (مخاطر هامش ربح التدفقات النقدية) والإيرادات أو الخسائر الناجمة عنها المُعلنة. تتعرض المجموعة للتغيرات في معدلات هامش الربح بشكل رئيسي على استثماراتها، واستثمارات الصكوك، والمرابحة، والبيع الآجل، والإجارة المنتهية بالتمليك، وتمويل الاستصناع، والصكوك المصدرة، وتمويل مرابحة السلع بسبب التغيرات في معدلات هامش الربح السائدة في الأسواق.

ومن أجل إدارة مخاطر هامش ربح التدفقات النقدية، تشترط "سياسة إدارة الموجودات والمطلوبات"، التي اعتمدها مجلس إدارة المجموعة، تتقيد المجموعة بمبدأ التمويل الملائم في إدارتها لموجوداتها ومطلوباتها ومبادلات معدل الربح. وبالتالي، تضمن المجموعة أن أساس معدل الربح والعملات لجميع الأصول الممولة بالديون يتطابق مع الالتزامات الأساسية. ويضمن هذا الأسلوب بقاء هامش إيرادات "المجموعة" من الاستثمارات ثابتاً إلى حد كبير بغض النظر عن تغير معدلات هامش الربح وأسعار الصرف.

وتتسم معظم الموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة بكونها ذات طبيعة قصيرة الأجل. غير أن بعض المنتجات المالية واستثمارات الصكوك وإصدارات الصكوك ذات معدلٍ ثابت وطبيعةٍ طويلة الأمد وتُعرّض "المجموعة" لمخاطر هامش الربح بالقيمة العادلة. وتقيّم الإدارة، دوريًا، معدلات السوق المعمول بها وتقيّم القيمة الدفترية لهذه المنتجات التمويلية.

وكما في تاريخ قائمة المركز المالي الموحدة، تعتقد الإدارة أن تحوّلا تقديريًا قدره 25 نقطة أساس في نسب هوامش الربح السوقية، لن يعرّض "المجموعة" كثيرًا لمخاطر التدفقات النقدية أو مخاطر هامش الربح بالقيمة العادلة.

مخاطر أسعار الأسهم
تتعرض المجموعة لمخاطر أسعار حقوق الملكية على استثماراتها المحتفظ بها بالقيمة العادلة. وللمجموعة استثمار واحد مدرج في سوق المال، لذلك لا تتعرض "المجموعة" لمخاطر سعر كبيرة.

مخاطر السيولة
تنشأ مخاطر السيولة من عدم توفر السيولة النقدية الكافية للوفاء بالمصروفات والالتزامات المالية عند حلول أجلها.

وللحماية من مخاطر السيولة، تتبع المجموعة نهجًا حذرًا من خلال الاحتفاظ بمستويات سيولة عالية تستثمر في النقد وما في حكمه، وودائع مرابحة سلعية ووكالة والتمويل بالمرابحة بآجال استحقاق قصيرة تتراوح بين 3 شهور و12 شهرًا. يرجى الاطلاع على الإيضاح 30 بشأن فترات استحقاق الأصول.

مخاطر عدم الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية
مخاطر عدم الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في مفهوم المجموعة هي مخاطر الخسائر الناجمة عن عدم الالتزام بقواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية على النحو الذي تسطّره الهيئة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية. إن المجموعة حريصة كل الحرص على تجنيب عملياتها مخاطر عدم الامتثال للشريعة. ويشكل الالتزام بالشريعة الإسلامية جزءًا لا يتجزأ من مهمة المؤسسة بما يتماشى مع مواد اتفاقية تأسيسها. وعليه، تدير المجموعة بفعالية مخاطر عدم الامتثال للشريعة من خلال الاستفادة من إطار الإجراءات والسياسات القوية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية. ولذا، تضمّن إدارة العمليات أو الأقسام المعرضة لمخاطر عدم الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة، باعتبارها خط الدفاع الأول، ثقافة الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ضمن إجراءاتها، في حين يمثل قسم الالتزام الشرعي بمجموعة البنك خط الدفاع الثاني لإدارة ومراقبة مخاطر عدم الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية من الناحية الاستراتيجية قبل تنفيذ المعاملات / العمليات. وتقدم وظيفة التدقيق الشرعي الداخلي لمجموعة البنك تأكيداً معقولاً مستقلاً باعتباره الخط الثالث للدفاع بعد تنفيذ المعاملات / العمليات وتعتمد وظيفة التدقيق الشرعي الداخلي القائمة على المخاطر.

ايضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

32 القيمة العادلة

إن القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه من بيع أصل أو الذي سيتم دفعه لنقل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. ولذلك يمكن أن تنشأ فروق بين القيم الدفترية والقيم العادلة المقدرة.

تم الإفصاح عن تقييم القيمة العادلة فيما يتعلق بالاستثمارات في إيضاح 7.

وجميع المشتقات المالية الإسلامية للمجموعة غير مدرجة في أسواق مالية. يتم تقدير قيمها العادلة باستخدام تقنية التقييم، وبالتالي، هي المستوى 3.

وتقارب القيمة الدفترية لجميع موجودات ومطلوبات 'المجموعة" الأخرى قيمها العادلة.

33 الالتزامات

في سياق الأعمال العادية، فإن المجموعة طرف في الأدوات المالية مع وجود مخاطر خارج قائمة المركز المالي. وتشتمل هذه الأدوات على التزامات لإجراء مدفوعات متعلقة بالمشروع والتزامات مساهمات حقوق الملكية وبنود أخرى ولا تظهر في قائمة المركز المالي الموحدة.

تستخدم المجموعة نفس سياسات إدارة ومراقبة الائتمان في التعهد بالالتزامات خارج قائمة المركز المالي كما هو الحال مع العمليات في قائمة المركز المالي.

	31 ديسمبر 2024 (دولار أمريكي)	31 ديسمبر 2023 (دولار أمريكي)
تمويل مرابحة	**77,700,000**	25,000,000
تمويل البيع الآجل	**39,113,997**	83,182,424
الإجارة المنتهية بالتمليك	**60,741,775**	-
	177,555,772	108,182,424

34 تأثير معايير المحاسبة المالية الجديدة والمعدلة

تم تطبيق معايير المحاسبة المالية الجديدة التالية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، والتي أصبحت سارية للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2024، في هذه القوائم المالية، إن وجدت لتكون قابلة للتطبيق.

معيار المحاسبة المالية 1 (المعدل 2021)
العرض العام والإفصاحات في القوائم المالية

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالية 1 المعدل في عام 2021. يحل معيار المحاسبة المالية رقم 1 المعدل محل معيار المحاسبة المالية رقم 1 السابق "العرض العام والإفصاحات في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية" ويقدم مفاهيم شبيه حقوق الملكية والموجودات خارج الميزانية الخاضعة للإدارة والدخل الشامل الآخر لتعزيز المعلومات المقدمة لمستخدمي القوائم المالية. قامت المجموعة باعتماد المعيار اعتبارًا من 1 يناير 2024.

إن مراجعة معيار المحاسبة المالية رقم 1 تتماشى مع التعديلات التي أدخلت على الإطار المفاهيمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لإعداد التقارير المالية. فيما يلي بعض التعديلات الهامة التي أدخلت على المعيار:

أ) الإطار المفاهيمي المنقح أصبح الآن جزءا لا يتجزأ من معايير المحاسبة المالية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

ب) تم إدخال عناوين معدلة على القوائم المالية

ج) تم تقديم تعريف لأشباه حقوق الملكية

د) تم تعديل وتحسين التعاريف

هـ) تم إدخال مفهوم الدخل الشامل الآخر

و) تم إدخال مفهوم الموجودات خارج الميزانية العمومية الخاضعة للإدارة

ز) يسمح للمؤسسات الأخرى غير المؤسسات المصرفية بتصنيف الموجودات والمطلوبات كمتداولة وغير متداولة

ح) وقد تم تطبيق مبدأ التجاوز الحقيقي والعادل

ط) وقد أدخلت معالجة للتغيير في السياسات المحاسبية، والتغيير في التقديرات، وتصحيح الأخطاء

ي) تم تحسين الإفصاح عن الجهات ذات العلاقة والأحداث اللاحقة وأساس الاستمرارية

ك) تحسين التقارير الخاصة بالعملة الأجنبية وتقارير القطاعات

إن تأثير تطبيق التغييرات المذكورة أعلاه على القوائم المالية للمجموعة بشكل أساسي على النحو التالي:

- أدخلت المجموعة مفهوم "الدخل الشامل"، والذي يمثل التغيرات في حقوق الملكية خلال فترة غير تلك التغيرات الناتجة عن المعاملات مع الملاك بصفتهم الملاك.

ايضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

معيار المحاسبة المالية - 40 **"التقارير المالية لنوافذ التمويل الإسلامي"**
والهدف من هذا المعيار المعدل هو وضع متطلبات إعداد التقارير المالية لنوافذ التمويل الإسلامي وتطبيقها على جميع المؤسسات المالية التقليدية التي تقدم الخدمات المالية الإسلامية من خلال نافذة التمويل الإسلامي. هذا المعيار يحسن ويحل محل معيار المحاسبة 18 بشأن "الخدمات المالية الإسلامية التي تقدمها المؤسسات المالية التقليدية". يسري هذا المعيار على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2024. قامت المجموعة بتقييم متطلبات هذا المعيار وخلصت إلى أنه لا ينطبق على المجموعة لأنها ليست مؤسسة مالية تقليدية.

35 المعايير الصادرة، ولكن لم تصبح سارية المفعول بعد

تم إصدار معايير المحاسبة المالية الجديدة التالية: تعتزم المجموعة تطبيق معايير التقارير المالية هذه عندما تصبح سارية المفعول وتقوم حاليًا بتقييم تأثير هذه المعايير المحاسبية المالية الجديدة على قوائمها وأنظمتها المالية.

معيار المحاسبة المالية رقم 42 - **"العرض والإفصاح في القوائم المالية لمؤسسات التكافل"**
يحدد هذا المعيار مبادئ العرض والإفصاح عن القوائم المالية لمؤسسات التكافل، ويهدف إلى ضمان قيام مؤسسات التكافل بتقديم المعلومات المتعلقة بهذه الترتيبات بأمانة إلى أصحاب المصلحة المعنيين وفقًا للعلاقة التعاقدية بين الأطراف ونموذج الأعمال الخاص بأعمال التكافل بما يتماشى مع مبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية.

يعمل هذا المعيار على تحسين متطلبات العرض والإفصاح بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية، ويحل محل معيار المحاسبة المالية رقم 12 الحالي "العرض العام والإفصاح في القوائم المالية لشركات التأمين الإسلامي".

يسري هذا المعيار على القوائم المالية السنوية لمؤسسات التكافل ابتداء من 1 يناير 2025 أو بعده. لن يؤثر معيار المحاسبة المالية رقم 42 على القوائم المالية لأن المجموعة ليست مؤسسة تكافلية.

معيار المحاسبة المالية رقم 43 - **"محاسبة التكافل: الاعتراف والقياس"**
يحدد هذا المعيار مبادئ الاعتراف والقياس والتقرير عن ترتيبات التكافل والمعاملات الإضافية لمؤسسات التكافل. ويهدف إلى ضمان قيام مؤسسات التكافل بتقديم المعلومات المتعلقة بهذه الترتيبات بأمانة إلى أصحاب المصلحة المعنيين وفقًا للعلاقة التعاقدية بين الأطراف ونموذج الأعمال الخاص بأعمال التكافل بما يتماشى مع مبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية. تتوافق متطلبات هذا المعيار على النحو الواجب مع أفضل الممارسات الدولية للتقرير المالي لأعمال التأمين.

يسري هذا المعيار على القوائم المالية لمؤسسة التكافل لفترة إعداد التقارير المالية السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2025 أو بعد هذا التاريخ. لن يؤثر معيار المحاسبة المالية رقم 43 على القوائم المالية لأن المجموعة ليست مؤسسة تكافلية.

معيار المحاسبة المالية - 45 **"أشباه حقوق الملكية (بما في ذلك حسابات الاستثمار)"**
يصف هذا المعيار مبادئ إعداد التقارير المالية المتعلقة بأدوات الاستثمار التشاركي (بما في ذلك حسابات الاستثمار) التي تسيطر فيها مؤسسة مالية إسلامية على الموجودات الأساسية (في الغالب، كشريك عامل)، نيابة عن أصحاب المصلحة بخلاف حقوق الملكية. عادة ما تكون هذه الأدوات (بما في ذلك، على وجه الخصوص، حسابات الاستثمار غير المقيدة) مؤهلة للمحاسبة في الميزانية العمومية ويتم تسجيلها أنها أشباه حقوق ملكية.

يحدد هذا المعيار المعايير العامة للمحاسبة في الميزانية العمومية لأدوات الاستثمار التشاركي وأشباه حقوق الملكية، بالإضافة إلى التجميع والاعتراف وإلغاء الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح عن أشباه حقوق الملكية. ويتناول كذلك إعداد التقارير المالية المتعلقة بأدوات أخرى أشباه حقوق الملكية وبعض القضايا المحددة.

يسري هذا المعيار على فترة التقارير المالية التي تبدأ في 1 يناير 2026 أو بعد هذا التاريخ مع السماح بالتطبيق المبكر. تقوم المجموعة حالياً بتقييم تأثير هذا المعيار على قوائمها المالية.

(معيار المحاسبة المالية رقم 46 - **"الموجودات خارج الميزانية العمومية الخاضعة للإدارة"**
يصف هذا المعيار معايير توصيف الموجودات خارج الميزانية العمومية الخاضعة للإدارة والمبادئ ذات الصلة بإعداد التقارير المالية بما يتماشى مع "الإطار المفاهيمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لإعداد التقارير المالية".

يشمل هذا المعيار جوانب الاعتراف وإلغاء الاعتراف والقياس واختيار واعتماد السياسات المحاسبية وما إلى ذلك المتعلقة بالموجودات خارج الميزانية العمومية الخاضعة للإدارة، بالإضافة إلى بعض الجوانب المحددة لإعداد التقارير المالية، على سبيل المثال، انخفاض القيمة والالتزامات المحملة بالخسائر التي تتحملها المؤسسة. يتضمن المعيار أيضاً متطلبات العرض والإفصاح، ولا سيما مواءمتها مع متطلبات معيار المحاسبة المالية رقم 1 "العرض العام والإفصاحات في القوائم المالية" فيما يتعلق بقائمة التغييرات في الموجودات خارج الميزانية الخاضعة للإدارة.

يسري هذا المعيار على فترة التقارير المالية التي تبدأ في 1 يناير 2026 أو بعد هذا التاريخ مع السماح بالتطبيق المبكر. يجب أن يتم اعتماد هذا المعيار في نفس وقت اعتماد معيار المحاسبة المالية رقم 45 "أشباه حقوق الملكية (بما في ذلك حسابات الاستثمار)". تقوم المجموعة حالياً بتقييم تأثير هذا المعيار على قوائمها المالية.

معيار المحاسبة المالية رقم - 47 **"تحويل الموجودات بين مجمعات الاستثمار"**
يصف هذا المعيار مبادئ إعداد التقارير المالية ومتطلبات الإفصاح المطبقة على كافة تحويلات الموجودات بين مجمعات الاستثمار ذات الصلة (وحيثما تكون جوهرية، بين الفئات الهامة) بحقوق الملكية وأشباه حقوق الملكية والموجودات خارج الميزانية العمومية الخاضعة لإدارة مؤسسة ما. ويتطلب اعتماد وتطبيق السياسات المحاسبية بشكل متسق لمثل هذه التحويلات بما يتماشى مع مبادئ وقواعد الشريعة ويصف متطلبات الإفصاح العام في هذا الصدد.

يسري هذا المعيار على فترة التقارير المالية التي تبدأ في 1 يناير 2026 أو بعد هذا التاريخ مع السماح بالتطبيق المبكر. لا ينطبق المعيار على المجموعة لأنها لا تمتلك مجموعات استثمارية.

ايضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

36 الموجودات المحتفظ بها للبيع والعمليات المتوقفة

خلال عامي 2023 و 2024، قررت المجموعة بيع بعض المنشآت التي تم تصنيفها على أنها محتفظ بها للبيع. تم أيضاً عرض نتائج عمليات هذه المنشآت كعمليات متوقفة في قائمة الدخل الموحدة مع إعادة عرض أرقام المقارنة لعام 2023 أيضاً.

أ) شركة تمويل أفريقيا القابضة

خلال عام 2024، أبرمت المجموعة ترتيبًا لبيع استثمارها الذي تمتلكه بنسبة 100% في شركة تمويل أفريقيا القابضة. تمتلك شركة تمويل أفريقيا القابضة 68.4% من بنك غينيا الإسلامي. وخلال عام 2023، أبرمت المجموعة في ترتيب منفصل لبيع حصتها البالغة 68.4% في بنك غينيا الإسلامي. لذلك، اعتبارا من 31 ديسمبر 2023، تم تصنيف بنك غينيا الإسلامي على أنه محتفظ به للبيع. وخلال السنة، صنفت المؤسسة استثماراتها في شركة تمويل أفريقيا القابضة، بما في ذلك بنك غينيا الإسلامي، على أنها محتفظ بها للبيع. ويبلغ مجموع سعر البيع المتفق عليه 54 مليون دولار أمريكي (شركة تمويل أفريقيا القابضة: 38.2 مليون دولار أمريكي وبنك غينيا الإسلامي: 15.8 مليون دولار أمريكي). كما في 31 ديسمبر 2024، إن الإجراءات القانونية لعملية البيع قيد الانجاز.

خلال السنة، استلمت المجموعة دفعة مقدمة بمبلغ 7 مليون دولار أمريكي مقابل بيع بنك غينيا الإسلامي، والتي تم تضمينها في المصاريف المستحقة والمطلوبات الأخرى لشركة تمويل أفريقيا القابضة.

لاحقا للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024، تم استلام دفعة مقدمة إضافية بمبلغ 12.6 مليون دولار أمريكي (شركة تمويل أفريقيا القابضة: 9.5 مليون دولار أمريكي وبنك غينيا الإسلامي: 3.1 مليون دولار أمريكي).

كانت نتائج العمليات المتوقفة لشركة تمويل أفريقيا القابضة (بما في ذلك بنك غينيا الإسلامي)، والتي تم تضمينها في أرباح السنة، كما يلي:

	2024 (دولار أمريكي)	2023 (دولار أمريكي)
صافي الربح		
ودائع مرابحة سلعية ووكالة	**230,296**	426,699
الدخل من شركة زميلة	**338,515**	1,663,651
دخل آخر	**877,690**	460,390
صافي الربح	**1,446,501**	2,550,740
المصاريف التشغيلية		
تكاليف موظفين	**(94,573)**	(181,386)
مصروفات إدارية أخرى	**(551,180)**	(1,160,788)
الاستهلاك	**(148,716)**	(372,335)
مجموع المصاريف التشغيلية	**(794,469)**	(1,714,509)
صافي دخل التشغيل قبل مصاريف انخفاض القيمة	**652,032**	836,231
عكس (خسارة) انخفاض القيمة	**205,554**	-
صافي الربح للسنة قبل الضرائب	**857,586**	836,231
ضريبة الدخل	**(8,225)**	(771,636)
صافي الربح للسنة بعد الضرائب	**849,361**	64,595
الدخل من العمليات المتوقفة	**(1,548,877)**	4,399,201
صافي (الخسارة) / الربح للسنة	**(699,516)**	4,463,796

إن الفئات الرئيسية للموجودات والمطلوبات التي تشمل العمليات المصنفة كمحتفظ بها للبيع هي كما يلي:

	31 ديسمبر 2024 (دولار أمريكي)
النقد وما في حكمه	**440,596**
استثمار في شركة زميلة	**26,262,409**
موجودات محتفظ بها للبيع	**268,507,026**
موجودات أخرى	**14,331,875**
مجموع الموجودات المصنفة كمحتفظ بها للبيع	**309,541,906**
المطلوبات المرتبطة بالموجودات المصنفة كمحتفظ بها للبيع	**(258,319,446)**
المطلوبات المستحقة والأخرى	**(9,313,764)**
مجموع المطلوبات المرتبطة بالموجودات المصنفة كمحتفظ بها للبيع	**(267,633,210)**
صافي الموجودات	**41,908,696**

إن التدفق النقدي من العمليات المتوقفة هو كما يلي:

	2024 (دولار أمريكي)	2023 (دولار أمريكي)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التشغيلية	**14,035,076**	(48,579,544)

ايضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

كانت نتائج العمليات المتوقفة المتعلقة ببنك غينيا الإسلامي كما يلي:

	2024 (دولار أمريكي)	2023 (دولار أمريكي)
صافي الربح		
دخل من موجودات تمويلية	**15,283,780**	9,459,596
دخل أخر	**9,116,745**	10,094,214
صافي الربح	**24,400,525**	19,553,810
المصاريف التشغيلية		
تكاليف موظفين	**(7,088,111)**	(5,907,259)
مصروفات إدارية أخرى	**(7,372,376)**	(4,866,942)
الاستهلاك	**(2,608,553)**	(1,768,824)
مجموع المصاريف التشغيلية	**(17,069,040)**	(12,543,025)
صافي دخل التشغيل قبل مصاريف انخفاض القيمة	**7,331,485**	7,010,785
خسارة انخفاض القيمة	**(8,081,458)**	(1,963,088)
صافي الربح للسنة قبل الضرائب	**(749,973)**	5,047,697
ضريبة الدخل	**(798,904)**	(648,496)
صافي الربح للسنة	**(1,548,877)**	4,399,201

إن الفئات الرئيسية للموجودات والمطلوبات التي تشمل العمليات المصنفة كمحتفظ بها للبيع هي كما يلي:

	31 ديسمبر 2024 (دولار أمريكي)	31 ديسمبر 2023 (دولار أمريكي)
النقد وما في حكمه	**62,065,675**	45,407,996
البيع الآجل	**103,170,141**	93,615,234
استثمارات في الصكوك والأسهم والأوراق المالية الأخرى	**-**	46,616,159
موجودات أخرى	**103,271,210**	45,765,708
مجموع الموجودات المصنفة كمحتفظ بها للبيع	**268,507,026**	231,405,097
مجموع المطلوبات المرتبطة بالموجودات المصنفة كمحتفظ بها للبيع	**(258,319,446)**	(219,722,418)
صافي الموجودات	**10,187,580**	11,682,679

إن التدفق النقدي من العمليات المتوقفة هو كما يلي:

	2024 (دولار أمريكي)	2023 (دولار أمريكي)
صافي النقد من الأنشطة التشغيلية	**16,657,679**	15,552,632

ب) شركة ايه اس ار للتأجير ذ.م.م

خلال عام 2024، دخلت المجموعة في ترتيب لبيع 66.67% من استثمارها في شركة ايه اس ار للتأجير ذ.م.م، وتم الاتفاق على سعر البيع بمبلغ 0.43 مليون دولار أمريكي. كما في 31 ديسمبر 2024، إن الإجراءات القانونية لعملية نقل الملكية قيد الانجاز. وبناء عليه، تم تصنيف الاستثمار كمحتفظ به للبيع كما في 31 ديسمبر 2024. لاحقا للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024، استلمت المجموعة دفعة مقدمة بمبلغ 0.43 مليون دولار أمريكي مقابل بيع شركة ايه اس ار للتأجير ذ.م.م.

كانت نتائج العمليات المتوقفة لشركة ايه اس ار للتأجير ذ.م.م، والتي تم تضمينها في أرباح السنة، كما يلي:

	2024 (دولار أمريكي)	2023 (دولار أمريكي)
صافي الربح		
ودائع مرابحة سلعية ووكالة	**-**	-
دخل من موجودات تمويلية	**-**	246,829
دخل أخر	**-**	136,353
صافي الربح	**-**	383,182
المصاريف التشغيلية		
تكاليف موظفين	**-**	(136,909)
مصروفات إدارية أخرى	**-**	(81,602)
الاستهلاك	**-**	(8,458)
تكاليف التمويل	**-**	(6,358)
مجموع المصاريف التشغيلية	**-**	(233,327)
صافي دخل التشغيل قبل مصاريف انخفاض القيمة	**-**	149,855
عكس خسارة انخفاض القيمة	**-**	-
صافي الربح للسنة قبل الضرائب	**-**	149,855
ضريبة الدخل	**-**	(31,780)
صافي الربح للسنة	**-**	118,075

ايضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

إن الفئات الرئيسية للموجودات والمطلوبات التي تشمل العمليات المصنفة كمحتفظ بها للبيع هي كما يلي:

	31 ديسمبر 2024 (دولار أمريكي)
النقد وما في حكمه	**285,908**
موجودات أخرى	**686,655**
مجموع الموجودات المصنفة كمحتفظ بها للبيع	**972,563**
مجموع المطلوبات المرتبطة بالموجودات المصنفة كمحتفظ بها للبيع	**(322,563)**
صافي الموجودات	**650,000**

إن التدفق النقدي من العمليات المتوقفة هو كما يلي:

	2024 (دولار أمريكي)	2023 (دولار أمريكي)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التشغيلية	**(437,434)**	316,755

ج) صندوق سوق المال التابع للمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص

توصلت المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص وإدارة أصول المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص (المملوكة بالكامل للمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص)، الشريكان المحدودان في صندوق سوق المال التابع للمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، إلى اتفاق مع جميع مالكي الوحدات في لاسترداد وحداتهم الاستثمارية بالكامل من الصندوق. ونتيجة لذلك، أكملت المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص وإدارة أصول المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص لبوان عملية الاسترداد من خلال استلام المبالغ الكاملة في مايو 2024 ويونيو 2024 على التوالي. كما في تاريخ الاسترداد، تمتلك المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص 81.69% من صندوق سوق المال. وبعد هذا الاسترداد، تمت تصفية الصندوق وحله.

وكانت نتائج العمليات المتوقفة لصندوق سوق المال والتي تم إدراجها في أرباح السنة كما يلي:

	2024 (دولار أمريكي)	2023 (دولار أمريكي)
صافي الربح		
دخل من ودائع سلعية	-	1,091,965
دخل من استثمارات في الصكوك	-	672,381
مصاريف أخرى	-	(153,562)
صافي الربح	**-**	1,610,784
المصاريف التشغيلية		
مصروفات إدارية أخرى	-	(544,140)
مجموع المصاريف التشغيلية	**-**	(544,140)
صافي دخل التشغيل قبل مصاريف انخفاض القيمة	**-**	1,066,644
عكوسات انخفاض القيمة	-	182,930
صافي الربح للسنة	**-**	1,249,574

إن الفئات الرئيسية للموجودات والمطلوبات الخاصة بصندوق رأس المال التابع للمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص في تاريخ الاسترداد هي كما يلي:

	في تاريخ الاسترداد (دولار أمريكي)
الموجودات	
النقد وما في حكمه	45,939,462
إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية	13,885,785
استثمارات في الصكوك	23,691,178
موجودات أخرى	3,002,162
مجموع الموجودات	86,518,587
المطلوبات: المطلوبات المستحقة والأخرى	690,272
مجموع المطلوبات	690,272
صافي الموجودات المستردة	85,828,315

د) شركة أذربيجان للإجارة

خلال عام 2024، أبرمت المجموعة ترتيبًا لبيع استثمارها الذي تمتلكه بنسبة 100% في شركة أذربيجان للإجارة مقابل 6,500 دولار أمريكي. والإجراءات القانونية لعملية البيع قيد الانجاز.

كانت نتائج العمليات المتوقفة لشركة أذربيجان للإجارة، والتي تم تضمينها في أرباح السنة، كما يلي:

	2024 (دولار أمريكي)	2023 (دولار أمريكي)
صافي الربح		
إيرادات أخرى	-	11,176
مجموع الدخل	**-**	11,176
تكاليف التمويل		(12,454)
صافي (الخسارة)/ الربح	**-**	(1,278)
المصاريف التشغيلية		
تكاليف موظفين	-	(79,923)
مصروفات إدارية أخرى	-	(13,914)
الاستهلاك	-	(3,388)
مجموع المصاريف التشغيلية	**-**	(97,225)
صافي دخل التشغيل قبل مصاريف انخفاض القيمة	**-**	(98,503)
عكوسات انخفاض القيمة	-	-
صافي الخسارة للسنة	**-**	(98,503)

ايضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

إن الفئات الرئيسية للموجودات والمطلوبات التي تشمل العمليات المصنفة كمحتفظ بها للبيع هي كما يلي:

	31 ديسمبر 2024 (دولار أمريكي)	31 ديسمبر 2023 (دولار أمريكي)
النقد وما في حكمه	**6,054**	6,054
موجودات أخرى	**334,059**	334,059
مجموع الموجودات المصنفة كمحتفظ بها للبيع	**340,113**	340,113
مجموع المطلوبات المرتبطة بالموجودات المصنفة كمحتفظ بها للبيع	**(432,145)**	(432,145)
صافي المطلوبات	**(92,032)**	(92,032)

إن التدفق النقدي من العمليات المتوقفة هو كما يلي:

	2024 (دولار أمريكي)	2023 (دولار أمريكي)
صافي النقد من الأنشطة التشغيلية	**-**	(33,019)

ه) شركة طيبة للمعايرة

في مارس 2024، باعت المجموعة حصتها بنسبة 100% في شركة طيبة للمعايرة، والتي تبلغ قيمتها الدفترية 1.04 مليون دولار أمريكي، مقابل 0.97 مليون دولار أمريكي مما أدى إلى خسارة قدرها 0.07 مليون دولار أمريكي.

كانت نتائج العمليات المتوقفة لشركة طيبة للمعايرة، والتي تم تضمينها في أرباح السنة، كما يلي:

	2024 (دولار أمريكي)	2023 (دولار أمريكي)
صافي الربح		
دخل من استثمارات في الصكوك	**-**	57,813
دخل آخر	**-**	138,023
صافي الربح	**-**	195,836
المصاريف التشغيلية		
تكاليف موظفين	**-**	(59,768)
مصروفات إدارية أخرى	**-**	(90,548)
مجموع المصاريف التشغيلية	**-**	(150,316)
صافي الربح التشغيلي قبل مصاريف انخفاض القيمة	**-**	45,520
خسارة انخفاض القيمة	**-**	-
صافي الربح للسنة قبل الضرائب	**-**	45,520
ضريبة الدخل	**-**	(695)
صافي الربح للسنة	**-**	44,825

و) شركة هاليك للتأجير

في أبريل 2024، باعت المجموعة الحصة في شركة هاليك للتأجير، والتي كانت تحمل قيمة دفترية تبلغ 1.9 مليون دولار أمريكي، وتم بيعها مقابل 0.45 مليون دولار أمريكي مما أدى إلى خسارة قدرها 1.45 مليون دولار أمريكي.

حصة الأرباح من العمليات المتوقفة لشركة هاليك للتأجير المدرجة في قائمة الدخل هي صفر دولار أمريكي (2023: 69,581 دولار أمريكي).

إن التدفق النقدي من العمليات المتوقفة هو كما يلي:

	2024 (دولار أمريكي)	2023 (دولار أمريكي)
صافي النقد من الأنشطة التشغيلية	**-**	-

ز) شركة ألبانيا للإجارة

خلال السنة، أبرمت المجموعة ترتيباً لبيع 36% من استثمارها في شركة ألبانيا للإجارة مقابل 1.291 مليون دولار أمريكي. الإجراءات القانونية لنقل الملكية قيد التنفيذ.

الحصة في الخسارة من العمليات المتوقفة لشركة ألبانيا للإجارة المدرجة في قائمة الدخل هي صفر دولار أمريكي (2023: 130,973 دولار أمريكي). قد تم تصنيف القيمة الدفترية للاستثمار البالغة 573 ألف دولار أمريكي كمحتفظ بها للبيع.

إن التدفق النقدي من العمليات المتوقفة هو كما يلي:

	2024 (دولار أمريكي)	2023 (دولار أمريكي)
صافي النقد من الأنشطة التشغيلية	**(72,380)**	(40,319)

ح) رويال أتلانتيك ريزيدنت

خلال عام 2023، تم بيع رويال أتلانتيك ريزيدنت والتي تبلغ قيمتها الدفترية 1.15 مليون دولار أمريكي، والتي تمتلك المؤسسة فيها حصة بنسبة 25%، مقابل 2 مليون دولار أمريكي، مما أدى إلى تحقيق ربح قدره 849,938 دولار أمريكي في القوائم المالية الموحدة.

37 اعتماد إصدار القوائم المالية

تم اعتماد إصدار القوائم المالية وفقاً لقرار مجلس الإدارة بتاريخ 19 مارس 2025 (الموافق 19 رمضان 1446هـ).

الملحق 5: الهيئة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية

التقرير الشرعي السنوي لعام 1445هـ / 1446هـ

الهيئة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية

التقرير الشرعي السنوي لعام 1445هـ / 1446هـ

الحمد لله ربّ العالمين، وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

صاحب المعالي رئيس مجلس المحافظين،
أصحاب المعالي أعضاء مجلس المحافظين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

أما بعد: وفقاً للائحة الهيئة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية، فإن الهيئة الشرعية مطالبة بتقديم تقرير سنوي إلى المجلس الموقر حول مدى مطابقة معاملات وأنشطة المجموعة لأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها في ضوء الفتاوى والقرارات الصادرة عن الهيئة الشرعية للمجموعة واللجنة الفرعية المنبثقة عنها. بناء عليه، فقد راجعنا معاملات وأنشطة المجموعة لعام 1445هـ / 1446هـ، من خلال اللجنة الفرعية التي راجعت إجمالا - حسب النهج المتبع من قبل الهيئة – المبادئ المطبقة والعقود المتعلقة بالمعاملات والتطبيقات التي طرحتها المجموعة والتي عرضت علينا خلال الفترة المالية المنصرمة. ويشمل ماعرض علينا عمليات وأنشطة الموارد المالية العادية، وصندوق وقف موارد الحساب الخاص (صندوق الوقف)، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، وصندوق التضامن الإسلامي للتنمية، وصندوق تثمير ممتلكات الأوقاف، والهيئة العالمية للوقف، وجميع الصناديق التي يديرها البنك، للسنة المالية المنتهية بتاريخ: 30 جمادى الآخرة 1446هـ، الموافق: 31 كانون الأول (ديسمبر) 2024م.

وقد قمنا بالرقابة والمراجعة الواجبة، مستعينين بعد الله تعالى بشعبة الشؤون الشرعية، لإبداء رأي عما إذا كانت مجموعة البنك قد التزمت بأحكام الشريعة ومبادئها الشريعة وبالفتاوى والقرارات والإرشادات المحدّدة التي أصدرناها.

ويجدر التنويه هنا إلى أن مسؤولية ضمان التزام مجموعة البنك الإسلامي للتنمية تلتزم في معاملاتها وأنشطتها بأحكام الشريعة ومبادئها تقع على عاتق الإدارة، فيما تنحصر مسؤوليتنا نحن في إبداء الرأي الشرعي المستقل بناء على مراجعتنا لعمليات المجموعة، وفي إعداد هذا التقرير الموجه إليكم.

وقامت مراجعتنا، التي اشتملت على الفحص والتأكد من الإجراءات المتبعة من قبل مجموعة البنك، على أساس تدقيق كل نوع من أنواع العمليات. وفي معرض قيامنا بذلك خططنا لمراجعتنا ونفّذناها على نحو يمكّننا من الحصول على المعلومات والتفسيرات التي اعتبرناها ضرورية بغية التأكد من أنّ مجموعة البنك لم تخالف أحكام الشريعة ومبادئها.

بناء على ما سبق، فإننا نقرر ما يلي:

1. أنّ مجموعة البنك الإسلامي للتنمية قد اتخذت الإجراءات اللازمة لتطبيق العقود والمنتجات التي أعددناها وراجعناها.
2. أنّ توزيع الأرباح وتحميل الخسارة يتفق مع الأساس الذي اعتمدناه وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها.
3. أنّ جميع المكاسب التي تحققت من مصادر أو بطرق مخالفة للشريعة الإسلامية قد جنبت وفقا للقرارات التي أصدرناها، تمهيداً لصرفها في أغراض خيرية بموافقتنا.
4. لا يجب على مجموعة البنك إخراج الزكاة، لأنّ مصادر موجوداتها إما من المال العام أو من أموال الوقف، فلا تجب فيها الزكاة. أما أموال المؤسسات الأخرى فلا يخرج البنك زكاتها إلا بإذن أصحابها، وعليه فإنّ مسؤولية إخراج زكاة هذه الأموال تقع على ملاكها.

نسأل الله العلي القدير أن يحقّق لمجموعة البنك الرشاد والسّداد وأن يوفقها لما فيه خير الأمة الإسلامية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاتة.

جدة: 11 شعبان 1446هـ،
الموافق: 10 فبراير 2025م

فضيلة الشيخ د. محمد علي القري
رئيس الهيئة الشرعية

فضيلة الشيخ د. نظام يعقوبي
نائب رئيس الهيئة

فضيلة الشيخ د. أزنان حسن
عضو الهيئة

فضيلة الشيخ د. سعيد أديكنلي ميكائيل
عضو الهيئة

فضيلة الشيخ مفتي محمد حسان
عضو الهيئة

الدكتور عبدالله محمد
مدير شعبة الشؤون الشرعية

وبتكاتفنا، سنواصل تحويل التحديات إلى فرص، ودعم الشركات والمجتمعات لتمكينها من تحقيق إمكاناتها، والمساهمة في التنمية المستدامة.

المهندس هاني سالم سنبل
الرئيس التنفيذي بالإنابة، المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص

التقرير السنوي للمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص

المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص ©

جميع الحقوق محفوظة. ولا يجوز استنساخ أي جزء من هذا المنشور أو نقله بأي شكل أو بأي وسيلة، بما في ذلك التصوير والتسجيل، دون إذن كتابي من المؤسسة (صاحب حقوق النشر). يجب أيضا الحصول على هذا الإذن الكتابي قبل تخزين أي جزء من هذا المنشور في نظام استرجاع أيا كان نوعه.

ترسل طلبات الحصول على الإذن إلى **icd@isdb.org**

تصميم وإخراج Blackwood Creative Ltd
weareblackwood.com
والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص.

IsDB
البنك الإسلامي للتنمية
Islamic Development Bank

المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص هي ذراع القطاع الخاص لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية. نعزز التنمية الاقتصادية في الدول الأعضاء في المجموعة من خلال تقديم المساعدة المالية والحلول الاستشارية لمشاريع القطاع الخاص وفقا لمبادئ الشريعة.

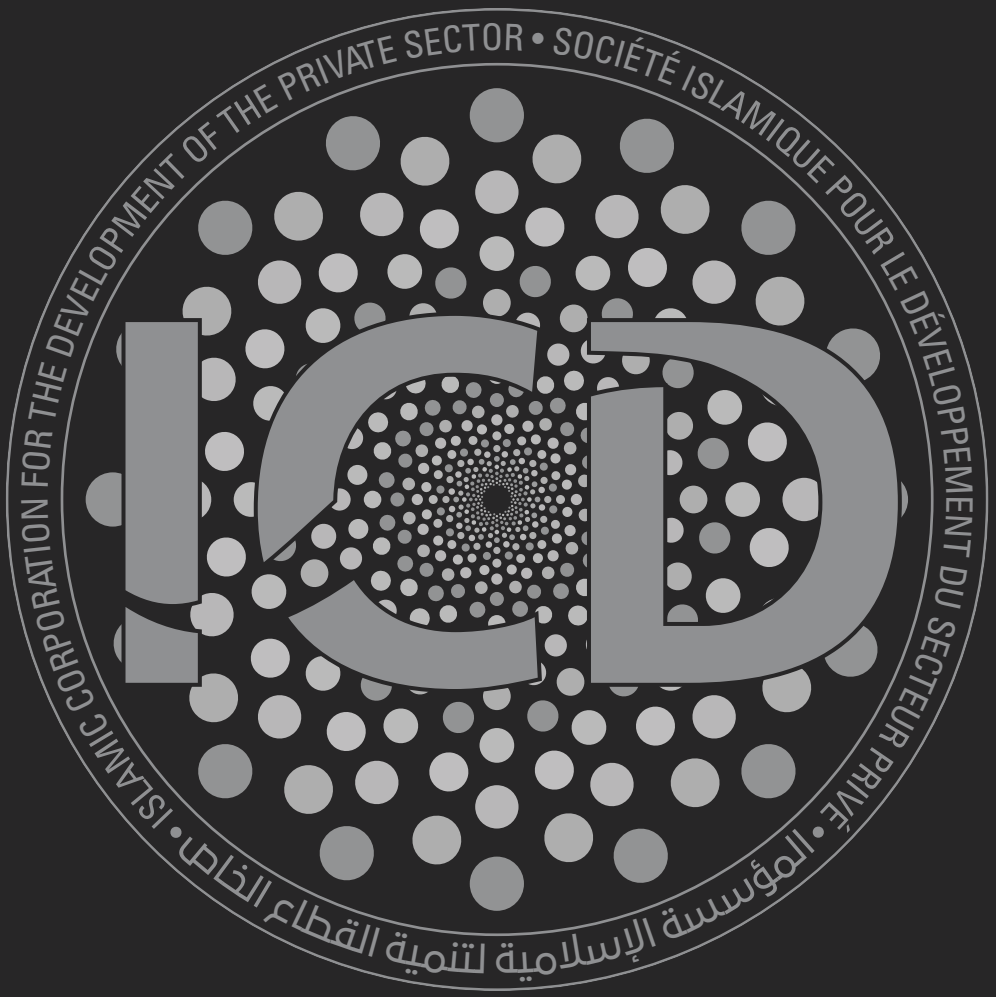

المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص
ص.ب 54069
جدة 21514
المملكة العربية السعودية
+966 12 644 1644
+966 12 644 4427
icd@isdb.org

icdpstv icdps www.icd-ps.org inicdps @ICDArabi